تشرين الثاني ٢٠٢٠ - بيليانا تاتومير - انريكو دي آنكليز - ماريا سادوسكايا كوملاش

ورقة إحاطة

الإعلام السوري المستقل في المهجر

سوريا

IMS

ورقة إحاطةالمؤسسة الدولية لدعم وسائل الإعلام (IMS)
الإعلام السوري المستقل في المهجر
انتهى العمل التحريري في تشرين الأول ٢٠٢٠
تم النشر في الدنمارك بواسطة IMS في عام ٢٠٢٠

المحرر
مصطفى حايد

التصميم
NR2154

التنسيق
Superpower Partners

IMS 2020 ©
حقوق النشر والتأليف لهذا المحتوى محمية. يسر المؤسسة الدولية لدعم وسائل الإعلام مشاركة نص المنشور معكم تحت ترخيص المشاع الإبداعي. ShareAlike 4.0 رخصة دولية. لمشاهدة ملخص هذه الرخصة يرجى زيارة الرابط: https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

انضم إلى العمل العالمي من أجل حرية الصحافة وكن على اطلاع دائم على قضايا الإعلام في جميع أنحاء العالم

forfreemedia
InternationalMediaSupport

المؤسسة الدولية لدعم وسائل الإعلام هي منظمة غير ربحية تعمل على دعم وسائل الإعلام المحلية في البلدان المتأثرة بالنزاع المسلح وانعدام الأمن البشري والتحول السياسي.
www.mediasupport.org

المحتويات

٣ المقدمة

٧ ملخص تنفيذي
القسم الأول
القسم الثاني

١٦ الجزء الأول: وسائل الإعلام المستقلة في المنفى على مستوى العالم - الممارسات والسياسات والدروس المستفادة

٣٨ الجزء الثاني: المنظمات والمؤسسات المستقلة السورية في المنفى

٧٢ الملحق

المقدمة

تركز هذه الدراسة على المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية المستقلة في المنفى، التي نشأت وتطورت منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١. وقد نشأت هذه الوسائل الإعلامية وتطورت وسط حرب ذات نطاق وتعقيد لا مثيل لهما؛ وألحقت خسائر فادحة بالمدنيين وشرّدت شريحة كبيرة من الشعب السوري. وقد أجبرت ديناميات الحرب وتأثيرها على الأرض جميع المنظمات والمؤسسات الإعلامية المستقلة التي برزت بعد عام ٢٠١١ على مغادرة سوريا.

كان ظهور المؤسسات والمنظمات الإعلامية السورية المستقلة بحد ذاته نوعاً من الثورة التي تحدّت وقدمت بديلاً عن البنية الهرمية الخاضعة لرقابة مشددة والتي تميّز بها المشهد الإعلامي السوري قبل الحرب. ونتيجة لهذه التطورات على مدى سنوات ثماني، نشأ قطاع إعلامي مستقل على نحو واضح، يتميز بالتعددية والتنوع، وهو موجود خارج إطار ملكية الدولة أو رجال الأعمال. إذ أسسه وأداره أفراد ملتزمون بالقيم المهنية، ولا تربطهم صلات بأي جماعات سياسية أو غيرها من الجماعات مختلفة المصالح. ولهذه الأسباب يمكن اعتبار القطاع من حيث الملكية والمحتوى مستقلاً.

في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، ٨ سنوات، مرّ القطاع الإعلامي بعدة مراحل مختلفة. كانت المرحلة الأولى (عام ٢٠١١) مفاجئة وفوضوية، إذ انتشرت وسائل الإعلام بسرعة وتم افتتاح العديد منها وإغلاقها بعد فترة وجيزة. انبثقت في هذه الفترة، وسائل الإعلام مباشرة من الثورة، ولاسيما من الجهات الفاعلة المنتمية إلى الحركات السلمية. وبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، بدأت وسائل الإعلام المستقلة تزدهر بطريقة غير منظمة ولكن حيوية. وتميّزت هذه المرحلة بالجهود الأولى للتحول من النشاط الإعلامي إلى العمل الاحترافي، وكان الناشطون والصحفيون الجدد مازالوا يعتقدون أن النظام سيسقط بسرعة، وركزوا على تمهيد الطريق للانتقال إلى الديمقراطية. وشهدت الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ نشوء المزيد من المنظمات الإعلامية والاتجاه نحو الاحترافية، إلّا أن تدهور الأوضاع الأمنية على الأرض أجبر هذه المنظمات على نقل عملياتها إلى الخارج إما جزئياً أو كلياً. ومنذ عام ٢٠١٦، أُجبِر المزيد من وسائل الإعلام والصحفيين على مغادرة البلاد.

يجدر التذكير بأن قطاع الإعلام السوري البديل والمستقل لم يتطور بسبب الحرب فحسب، بل بسبب الاضطهاد المنهجي للجهات الفاعلة المستقلة أيضاً.

إذ كان الأسلوب الوحشي الذي اتبعه النظام لإسكات الأصوات المستقلة، من ضمن الأسباب التي أدت إلى خلق بيئة لا أمن فيها، وتعرض أولئك الذين يحاولون ممارسة الصحافة المستقلة في سوريا إلى الخطر.

إذ يعاني الصحفيون السوريون من الملاحقة والاضطهاد على يد الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. ووفقاً لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٧،

لدى قطاع الإعلام البديل والمستقل الذي يعمل الآن في المنفى القدرة على المساهمة في السلام والمصالحة والمساءلة والشفافية. ويجسد القطاع ذخيرة ديمقراطية ومهنية لا تقدر بثمن، وفي حال تم تبديدها بسبب نقص الدعم اليوم، فسيكون من الصعب استرجاعها لاحقاً.

قُتل خلال الحرب الأهلية في سوريا ٢٠١١ صحفياً، بينهم من يوصفون بالمواطنين الصحفيين، و"كانت سوريا منذ سنوات من أكثر دول العالم فتكاً بالصحفيين والمواطنين الصحفيين، الذين يُعتبرون هدفاً لكل من نظام الأسد وحلفائه من جهة، وتنظيم الدولة والجماعات الجهادية الراديكالية والقوات الكردية من جهة أخرى".[1]

أثبتت حالة قطاع الإعلام السوري المستقل أن التطور المهني والنجاح ممكنان حتى في أشد الحالات سوءاً. وتتواصل الجهود الرامية إلى تقوية المنظمات الإعلامية مهنياً ومؤسساتياً، رغم أن العديد منها يغلق أبوابه أو يفكر بالقيام بذلك نتيجة قلة الدعم. وتحاول عدة منظمات إعلامية تعديل استراتيجياتها من أجل البقاء وسط الأزمة مع الحفاظ على تطورها المهني. بعبارة أخرى، يقف قطاع الإعلام السوري البديل والمستقل عند مفترق طرق. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي أصبح فيه القطاع أكثر تقدماً ونضجاً من أي وقتٍ مضى، بات يواجه مستقبلاً غامضاً في ظل غياب الحد الأدنى من الدعم المطلوب لاستمراره.

لا يمكن إنكار أهمية قطاع الإعلام السوري البديل والمستقل ودوره في تشكيل خطاب بديل في الأوساط العامة السورية. تعد ظاهرة تطور قطاع إعلامي مستقل وتكيفه بديلاً وحيداً عن وسائل الإعلام التابعة للحكومة والفصائل المختلفة، ولديه القدرة (إذا نجا) على لعب دور هام في فترة ما بعد الصراع، ظاهرةً غير مسبوقة.

ولا تزال الإجابة عن سؤال متى ستنتهي الحرب الأهلية السورية، غير معرف. ومع ذلك، تُعتبر البيئة الإعلامية، التي ستبرز عقب إحلال السلام وترتيبات ما بعد الحرب، أكثر أهمية لمستقبل المنظمات والمؤسسات الإعلامية المستقلة. وحتى الآن، لم تكن ضمانات حرية التعبير وممارسة الصحافة المستقلة في سوريا جزءاً من أي محادثات.

وتعرف بعض البلدان المشاركة في الحرب، وكذلك بعض البلدان التي تحاول القيام بدور بارز باسم «وسطاء السلام»، بسجلاتها المخزية فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام. وينطبق الأمر نفسه على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، والتي تعد وفقاً لتقرير «فريدم هاوس» عام ٢٠١٧، ثاني أسوأ منطقة تجاه حرية الصحافة (حيث تم تصنيف ١٦ من أصل ٢٠ دولة في المنطقة في قائمة الدول

غير الحرة).[٢] لا يوجد دليل على إمكانية تغيير هذا التوجه السلبي في المدى المنظور، إذ تنشأ الدوافع الرئيسية من إعادة توطيد الاستبداد الذي يختلف في شدته من بلدٍ إلى آخر. وأخيراً، تعتبر التوجهات العالمية سلبية أيضاً. كانت تلك هي العناصر التي يجب مراعاتها حين يتعلق الأمر بالاعتبارات الاستراتيجية بما يخص المؤسسات والمنظمات الإعلامية السورية البديلة والمستقلة.

أما على الجانب الإيجابي، فيجد قطاع الإعلام السوري المستقل فرصاً ناتجة عن اتجاهات إقليمية أخرى. أحد الاتجاهات هو «الارتباك في المجتمع الرقمي» الذي ينطوي على إمكانيات تحول طويل الأمد، خاصة في تأثيره على فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمر المشهد الإعلامي بتحول نوعي، تكون فيه البنية التحتية المتطورة في المنطقة، إلى جانب تغيُّر سلوك المستهلكين، والطلب المتزايد على المحتوى باللغة العربية والصيغ المحددة، ترتبط جميعها بوسائل الإعلام السورية البديلة والمستقلة، بغض النظر عما إذا كانت رقمية فقط أم متعددة المنصات. وفي هذا الصدد، يمكننا القول إنها في وضع جيد، إذ ينتمي معظم الصحفيين العاملين فيها إلى نفس الجيل الذي ينتمي إليه جمهورها المستهدف (وبالتالي يتشاركون التجارب والشواغل ذاتها). كما يتمتع هؤلاء الصحفيون بالمهارات التكنولوجية العالية ولديهم القدرة على الاستفادة من عادات وأذواق جمهورهم المتغيرة.

ويعد نوع وسائل الإعلام التي ستواصل التأثير على المجال العام أمراً في غاية الأهمية في الوقت الحالي، وكذلك في فترة ما بعد الحرب. ولا يكاد يوجد أي أساس للاعتقاد بأن سوريا ما بعد الحرب ستتجه نحو إحداث التحول السياسي (المؤجه نحو الديمقراطية) وإصلاح المشهد الإعلامي. إن الوقت المناسب للعمل هو الآن، وليس بعد انتهاء الحرب. إذ لدى قطاع الإعلام البديل والمستقل الذي يعمل الآن في المنفى القدرة على المساهمة في السلام والمصالحة والمساءلة والشفافية. ويجسد القطاع ذخيرة ديمقراطية ومهنية لا تقدر بثمن، وفي حال تم تبديدها بسبب نقص الدعم اليوم، فسيكون من الصعب استرجاعها لاحقاً. وفي حال عدم توافر الحد الأدنى من الدعم المطلوب لبقائه، قد لا يستمر القطاع في التطور والتقدم لفترة طويلة.

ليس هناك جدال حول دور وسائل الإعلام المحلية، وهذا ما أثبتته أطر مقارنة الصراع ومرحلة ما بعد الصراع الأخرى. وتحتفظ المؤسسات والمنظمات الإعلامية السورية البديلة والمستقلة -رغم أنها تعمل في المنفى بدافع الضرورة- بجميع صلاحيات وسائل الإعلام المحلية، إذ تم إنشاؤها وإدارتها على يد السوريين، وتركز على الموضوعات المهمة محلياً، وتستهدف جمهوراً محلياً، وتعتمد على شبكات من المراسلين داخل سوريا. كما تُعتبر وسائل إعلام محلية بحكم الواقع ولها مقرات مؤقتة خارج البلاد.

نأمل أن توفر هذه الدراسة الأساس لحجج مقنعة لصالح الدعم الفوري والمستمر لقطاع الإعلام المستقل في المنفى لجميع الأسباب المذكورة أعلاه.

هناك أربعة أنواع رئيسية من الجهات الفاعلة والمستفيدين المحتملين من هذه الدراسة وهي: الجهات المانحة[٣]، ومنظمات تطوير وسائل الإعلام،[٤] والمؤسسات والمنظمات الإعلامية السورية. ونأمل أن تلقي جهودنا مزيداً من الضوء على الدروس المستفادة، وتلهم المانحين بشكل خاص للمشاركة بطرق أفضل وأكثر كفاءة، إذ تضمنت جهودنا وضع سياق تطوير وسائل الإعلام السورية في المنفى ضمن الإطار العالمي لوسائل إعلام المنفى، وسياسات الدعم والمساعدة في مناطق النزاع ومناطق ما بعد النزاع ومناطق الاضطرابات الداخلية، بالإضافة إلى العديد من دراسات الحالة (زمبابوي، وبورما/ ميانمار، وبيلاروسيا، وأذربيجان، وروسيا وإيران).

في الوقت ذاته، وكما ذكرنا أعلاه، تعد القضية السورية فريدة من نوعها. كما أن تعريف وسائل الإعلام هذه بأنها «إعلام المنفى» هو أمر خاضع للنقاش. أولاً، نحن نواجه عملية تشكيل مشهد إعلامي بديل محتمل، وليس مجرد وسائل إعلام فردية. ثانياً، في البيئة الإعلامية العالمية المعاصرة، لم يعد للحدود الجغرافية المعنى الذي كان لها من قبل، ويمكن أن تصل وسائل الإعلام السورية البديلة، كما ذكرنا أعلاه، إلى الجماهير المحلية، ولا يزال لديها شبكات من المراسلين داخل سوريا. ثالثاً، يميل هؤلاء الصحفيون إلى اعتبار حالة المنفى مجرد حالة مؤقتة، بينما يستخدمونها لتقوية منظماتهم ومؤسساتهم والحد من صعوبات العمل خارج البلاد.

على أي حال، قررنا استخدام مصطلح «المنفى» كتعريف رئيسي في تقريرنا. ونعتقد أنه من المهم أن يعترف الصحفيون السوريون، ومنظمات تطوير وسائل الإعلام والمانحون، على حد سواء، بأن وسائل الإعلام هذه تلعب دوراً لا يقتصر على رؤية للمرحلة الانتقالية في المستقبل فقط،

بل له أهمية كبيرة في الوقت الحاضر. إذ تشكل وسائل الإعلام هذه طرفاً فاعلاً ومنافساً للجهات الإعلامية الأخرى على الساحات الحكومية والخاصة والإقليمية والدولية.

بمعنى آخر، من شأن الابتعاد عن إطار الانتقال، أن يتيح لنا بشكل أفضل إمكانية تحديد قيمة وسائل الإعلام التي يتناولها هذا التقرير، وكذلك إمكانياتها المستقبلية. ومن المُشرّف لنا أن نحظى بفرصة المساهمة عبر هذه الدراسة في توثيق تاريخ وحالة قطاع الإعلام السوري البديل والمستقل اليوم، وهو قطاع ملتزم بالاستقلالية والمهنية. ولم يكن هذا التطور ممكناً دون التضحيات الاستثنائية التي قدمتها الجهات السورية الفاعلة، أو الدعم الذي قدمه عدد قليل من المانحين والمنظمات الملتزمة بتطوير وسائل الإعلام. وأخيراً، نأمل أن توثق هذه الدراسة فصلاً واحداً من التاريخ، ترقباً لمستقبل سيتحقق عن طريق زيادة الدعم المقدم من جانب المانحين ومنظمات تطوير وسائل الإعلام.

ملاحظات

١
"In Syria, 211 journalists killed in conflict that began six years ago", Reporters Without Borders, 16 March 2017, available at https://rsf.org/en/news/syria-211-journalists-killed-conflict-began-six-years-ago (accessed 10 October 2019) (hereafter, RSF, "In Syria, 211 journalists killed in conflict that began six years ago").

٢
The Economist, "The global slump in press freedom", 23 July 2018, available at https://www.economist.com/graphic-detail/2018/07/23/the-global-slump-in-press-freedom (accessed 10 October 2019 (hereafter, The Economist, "The global slump in press freedom").

٣
بالجهات المانحة، نشير بشكل حصري: الجهات الفاعلة التي تقدم التمويل، مثل الوكالات الحكومية والوزارات والمؤسسات الخاصة إلخ.

٤
بمنظمات تطوير وسائل الإعلام، نشير بشكل حصري إلى الجهات الفاعلة المتخصصة في إدارة وتوجيه التمويل لأنشطة دعم وسائل الإعلام.

ملخص تنفيذي

تتمحور هذه الدراسة بشكل رئيسي حول الإعلام السوري المستقل كقطاع. ولفهم طبيعته الفريدة، تضع الدراسة المسائل المتعلقة بالإعلام السوري المستقل في المنفى في الإطار الأوسع لإعلام المنفى على مستوى العالم، ومقاربات المانحين لتطوير وسائل الإعلام في سياقات مناطق النزاع والمناطق الخارجة عنه ومناطق الاضطرابات الداخلية (بما في ذلك المقاربة تجاه إعلام المنفى)، كما تناقش الدراسة الدروس المستفادة بصورة أعم وتستند إلى أمثلة من خلال دراسات الحالة. تنقسم الدراسة إلى قسمين:

١) الإعلام المستقل في المنفى على مستوى العالم (الممارسات والسياسات والدروس المستفادة).

٢) المنظمات والمؤسسات السورية في المنفى.

القسم الأول:

وسائل الإعلام المستقلة في المنفى على مستوى العالم - الممارسات والسياسات والدروس المستفادة

أ

ليس الإعلام المستقل في المنفى، بأي حال من الأحوال، ظاهرة مرتبطة بالماضي. ورغم غياب الإحصائيات الحديثة لمعرفة العدد الدقيق لوسائل الإعلام المستقلة التي تعمل في المنفى اليوم، لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن هذا العدد آخذٌ في الانخفاض. وقد اضطر العديد من وسائل الإعلام إلى العمل في المنفى بسبب تراجع حرية الصحافة على مدار العقد الماضي،[1] وعودة الاستبداد والحروب.

ب

تعكس طريقة العمل في المنفى خياراً تم اتخاذه بدافع الضرورة، وتنظر معظم وسائل إعلام المنفى إلى ظروف عملها على أنها مؤقتة، وتتمسك بفكرة العودة إلى الوطن. ومع ذلك، قد يستغرق أسلوب العمل المؤقت في المنفى وقتاً أطول من المتوقع. وهناك أمثلة على وسائل إعلام قضت ما يقارب عقدين من الزمن في الخارج قبل العودة إلى الوطن. وهناك أيضاً دراسات حالة عن وسائل إعلام مستقلة ومؤثرة عملت في المنفى لسنوات عديدة، لكنها توقفت عن العمل قبل حصولها على فرصة للعودة إلى الوطن.

ت

لا تخضع وسائل إعلام المنفى بشكل تلقائي للروابط التقليدية بين الدولة وقوى السوق. ورغم أن العمل في المنفى هو الملاذ الأخير لوسائل الإعلام، إلّا أنه يسمح لها بتجنب ضغوط الدولة المستمرة في الحالات التي تخلق فيها الدولة ظروفاً غير مواتية أبداً لممارسة الصحافة المستقلة داخل حدودها. وبالتالي، أظهرت وسائل إعلام المنفى نجاحاً ملحوظاً في تجاوز احتكار الدولة للمعلومات. كما أن هذا النوع من الإعلام لا يتأثر بديناميات السوق بسبب عمله خارج الأوساط الإعلامية لأي بلد معين، لكنه يتأثر بتلك

الديناميات عندما ينتقل إلى وطنه الأم ويندمج في الوسط الإعلامي القائم فيه. ولم يتم تحديد الآثار السلبية للسوق كعامل يدفع وسائل الإعلام إلى العمل في المنفى، إذ تبقى هذه العوامل سياسية.

ث

من الناحية الافتراضية، يتيح التواجد في بيئة عمل خارج الروابط التقليدية مع الدولة حرية أكبر لممارسة الصحافة المستقلة، وتغطية مجموعة واسعة من القضايا، وتقديم وجهات نظر متنوعة ومناقشة المحظورات. وعادة ما يكون البلد الأصلي لوسائل الإعلام في المنفى هي تلك التي يحاول فيها النظام الحاكم احتكار الخطاب العام لمصلحته، وبالتالي يستخدم سلطته القسرية للحد من قدرة الناس على الوصول إلى المعلومات أو منعها، ما يمنع الحق في الوصول إلى الحقيقة. في هذا السياق، يمكن اعتبار وسائل الإعلام في المنفى قناة للحقيقة عبر توفير قناة بديلة للمعلومات.

ج

توفر وسائل الإعلام في المنفى فرصة للصحفيين الذين لم يغادروا بلادهم، لممارسة الصحافة التي تحافظ على المعايير المهنية، وذلك عبر بناء شبكات من المراسلين في بلدها الأصلي. وتتيح، عبر استغلال التكنولوجيا الرقمية للجماهير المحلية، إمكانية التعليق والمشاركة والمساهمة في المحتوى على نحو فاعل، إضافة إلى تعزيز ثقافة المشاركة التي يمكن أن تتصدى لجهود النظام الحاكم الرامية إلى تقليص مساحة المواطن الفعّال والمستنير. وبمعنى أوسع، يمكن اعتبار خصائص الإعلام المستقل في المنفى تحررية وتقدمية. بطبيعة الحال، تنطبق جميع العوامل المذكورة أعلاه فقط في حالات وسائل الإعلام المستقلة في المنفى، التي تعلن أن مهمتها تتوافق مع القيم الأخلاقية للصحافة المستقلة، وتستثني وسائل الإعلام التي تُنشئها جماعات سياسية معارضة، أو الشركات التي تخدم مصالح سياسية خاصة، أو الجماعات التي تعتبر وسائل الإعلام مجرد أداة ترويجية لخطاب ضيق الأفق وقائم على المصالح.

ح

يكمن التحدي الخاص لوسائل الإعلام في المنفى في كيفية تحديد جمهورها المستهدف. ورغم أن هدفها النهائي هو الوصول إلى الجمهور في الوطن، المُبعد عن مصادر المعلومات المتنوعة والمستقلة، إلّا أنها تواجه في الواقع نوعين آخرين من الجماهير. المقيمون في الشتات والمنفيون من بلدانهم الأصلية، ممن لديهم مشاكل وشواغل مختلفة عن الذين بقيوا داخل البلاد، بالإضافة إلى المجتمع الدولي والإقليمي الذي يفتقر، في أغلب الأحيان، إلى رؤية من زاوية المحلية وفهم أعمق للفوارق الدقيقة فيما يتعلق بالتطورات على الأرض. ومع استمرار عملها على مدى فترة زمنية أطول، يتعيّن على وسائل الإعلام في المنفى بذل المزيد من الجهد للبقاء ضمن السياق ومواكبة اهتمامات الجماهير في بلدانهم الأصلية.

خ

عادة ما تتشكل وسائل الإعلام المستقلة في المنفى على يد صحفيين (كما في حالة زيمبابوي وبيلاروسيا وروسيا)، أو ناشطين (كما في حالة وسائل الإعلام البورمية والأذربيجانية في المنفى)، وفي بعض الأحيان عبر الاثنين معاً (انظر دراسة حالة وسائل الإعلام الإيرانية). تدل تجربة وسائل الإعلام البورمية والأذربيجانية في المنفى على تطور هذه الوسائل وترسيخ مكانتها كإعلام مستقل مكرس لأخلاقيات الصحافة المهنية. ويدرك البعض بسرعة أن الالتزام بالصحافة المستقلة ذات الجودة العالية هي السبيل الوحيد لتقديم بديل جدير بالثقة. ورغم أن الصحافة في الوطن الأم قد لا تستوفي المعايير المهنية، إلّا أن معظم وسائل الإعلام في المنفى تتلقى التدريب، وتقوم بالتالي بتدريب مراسليها بغية تحضير جيل جديد من الصحفيين يتمتع بفهم أوضح لما ينتج عن الالتزام بالمعايير المهنية. ويتطلب الأمر الكثير من الوقت والالتزام بالمعايير، حتى تصبح الوسيلة الإعلامية مرموقة وقادرة على جذب اهتمام الجماهير المحلية والدولية.

د

يبدو أن قلة مصادر التمويل المستدامة -القاعدة الاقتصادية لوسائل الإعلام في المنفى- هي إحدى أهم نقاط ضعفها، وعامل رئيسي في إغلاقها. إذ تعتمد وسائل الإعلام في المنفى تلقائياً على المانحين، مع وجود إمكانيات قليلة جداً لتوليد مصادر بديلة للتمويل خلال فترة زمنية طويلة، إذا أرادت البقاء مستقلة عن عواصم دول الشتات التي ربما تكون مشحونة سياسياً. ورغم إمكانية إنشاء عملية إعلامية أصغر حجماً وأقل تكلفة في العصر الرقمي، إلّا أن الاعتماد على دعم المانحين هو السائد، وليس هناك بديل مُجدٍ. وتشكل الإيرادات الناجمة عن الإعلانات دائماً جزءاً صغيراً من إجمالي الموارد المالية اللازمة، ولم نجد أي أمثلة على التمويل الجماعي الجماهيري الذي وفر أموالاً كافية على مدى فترة من الزمن.

ذ

من الممكن أن تكون مصادر القوة، كما ذكرنا أعلاه، مصادر ضعف في الوقت نفسه. على سبيل المثال، العمل خارج الروابط التقليدية للدولة وقوى

السوق يعني الاعتماد على المانحين، مع وجود فرصة ضئيلة جداً لتوليد الدخل الذي من شأنه أن يقلل من هذه الاعتمادية التي توصف أحياناً بـ "التبعية للجهات المانحة". يقدم المانحون التمويل عادةً للتدخلات قصيرة المدى (لمدة عام واحد)، في حين يتطلب التطوير المهني الالتزام بالتمويل على المدى الطويل. وأما بما يخص معظم وسائل الإعلام المستقلة في المنفى، فمن السهل الحصول على أموال الطوارئ في بداية عملياتها، لكن التخطيط الاستراتيجي والتطوير يتطلبان مصادر تمويل ثابتة. وقد ساعد التمويل المستمر من المانحين على مدى فترة زمنية طويلة -وسائل الإعلام البورمية في المنفى مثال على ذلك- وسائل إعلامية في المنفى على القيام بدور مؤثر، وإحراز مكانة بارزة، وإنتاج محتوى إعلامي بشكل احترافي.

ر

تتطلب عملية تطوير وسائل الإعلام في المنفى وجود مانحين مرنين أقرب لكونهم مصادر خاصة، باستثناء عدد قليل من المانحين الحكوميين. وتشير التجربة كذلك إلى أن الاعتماد على التمويل من جهة واحدة يُعد مصدراً مهماً من مصادر ضعف وسائل الإعلام في المنفى. فالتعاون بين المانحين ضروري لتسهيل تلبية الاحتياجات الخاصة لهذا القطاع. وغالباً ما يكون لدى المانحين إمكانيات مختلفة للتمويل. وبينما يمتلك البعض الآليات القائمة والفهم الكافي لأهمية تغطية تكاليف التشغيل، يميل آخرون إلى تقديم التدريبات والدعم القانوني والتقني. وعادة ما تتم تلبية الاحتياجات المختلفة لوسائل الإعلام في المنفى عبر مزيج من جميع المدخلات المختلفة بطريقة متكاملة (عن طريق التعاون).

ز

لا يزال المانحون يناقشون سياسات تقديم الدعم لتطوير وسائل الإعلام في مناطق النزاع ومناطق ما بعد النزاع ومناطق الاضطرابات الداخلية، ويمكن تطبيق مقاربات مختلفة، ما يؤدي إلى صعوبات في تحديد الاتساق. وتشير الدراسات بشكل عام إلى وجود نوع من النفور لدى المانحين من تقديم الدعم المباشر لوسائل الإعلام المستقلة، وتُعتبر قرارات دعم وسائل الإعلام في المنفى حساسة جداً من الناحية السياسية. هناك دول مانحة بالإضافة إلى جهات مانحة خاصة؛ ويشارك هؤلاء بتطوير وسائل الإعلام في مناطق النزاع ومناطق ما بعد النزاع ومناطق الاضطرابات الداخلية عبر الاعتراف بأهمية الحفاظ على القطاع المحلي المستقل، حيث يوجد. كما يعترفون بأهمية هذا القطاع أثناء الحروب، وكذلك أثناء فترات ما بعد الصراع. وفي حال عدم توافر الشروط المواتية لعمل المؤسسات والمنظمات الإعلامية داخل البلد، قد تصبح وسائل الإعلام في المنفى جزءاً من تدخلات التنمية الإعلامية. وتتطلب السياقات آنفة الذكر رد فعل سريع ومتعدد الأوجه من المانحين. وحين ينخرط المانحون في عمليات تطوير وسائل الإعلام، فغالباً ما يتم ذلك ضمن أطر زمنية قصيرة وبناءً على تدخلات محددة، في الوقت الذي تستدعي فيه الظروف غالباً اتباع مقاربات طويلة المدى ومتعددة الأوجه. في ضوء ذلك، وبدلاً من تقصي أوجه التناقض في المنهجيات، يمكن الاستنتاج أن المشكلة الأكبر تكمن في الخلاف حول العناصر الأساسية لمساهمة المانحين في الأطر المعقدة والحساسة من الناحية السياسية، وعلى وجه التحديد، ما هي الآليات المرنة المطلوبة لضمان مساهمة المانحين وتمكينهم من الانخراط في عملية تطوير وسائل الإعلام على المدى الطويل.

س

غالباً ما تؤكد المنظمات المعنية بتطوير وسائل الإعلام أنه لا يمكن تعميم أُطر الصراع وما بعد الصراع. إذ أن فهم السياق أمر بالغ الأهمية نظراً لاختلاف أسباب الصراع من منطقة إلى أخرى. ويمكن أن يشمل سياق ما بعد الصراع العديد من السمات المختلفة، مثل العنف المتواصل وعدم الاستقرار. ومن الممكن أن يتسم بنزعات استبدادية متزايدة أو بالطموح لتهيئة الظروف لسلام دائم عبر تعزيز الديمقراطية. التركيز على المقاربات التي تراعي اختلاف السياقات من شأنه أن يساعد على تجنب التعميم وتدخلات المانحين المستندة إلى النماذج.

ش

تميزت الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ بالجهد المبذول لصياغة سياسة لدعم وسائل الإعلام في المنفى، وتسهيل عملية تبادل المعلومات والتعلّم من وسائل الإعلام الزميلة. ولم تؤت الأفكار التي كانت تدور حول إنشاء شبكة إعلامية في المنفى وفريق عمل من المانحين، ثمارها. ومع ذلك، مازالت هذه الفترة بمثابة شهادة قوية على الاعتراف بأهمية وسائل الإعلام في المنفى، وعلى الجهود التعاونية لتحديد مقاربات السياسة عن طريق تحديد وتقييم الاحتياجات المحددة لتلك الوسائل الإعلامية.

ص

من أكثر القضايا ارتباطاً: إلى متى يتوجب دعم وسائل الإعلام في المنفى. حين يصبح أسلوب العمل المؤقت (العمل في المنفى) أطول مما تتوقعه وسائل الإعلام، وتتحول الحالة المؤقتة إلى ما يشبه الحالة الدائمة، يبدأ المانحون -وحتى أكثرهم التزاماً- بالانسحاب. نتيجة لذلك، قد تُغلَق وسائل الإعلام التي تعتمد بدرجة كبيرة على المانحين، وقد يعتبر

إغلاقها فشلاً وفق التقييمات المستندة إلى النتائج. ولكن، ربما لن يتم التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج لدى جميع المانحين أو المنظمات المعنية بتطوير وسائل الإعلام. إذ ربما يؤكدون على تأثيرها والدور الذي لعبته في فترة نشاطها كجهات قيادية، وكأطراف عملت على وضع المعايير الصحفية الجديدة الأكثر احترافاً.

ض

رغم احتمال استمرار بعض وسائل الإعلام في المنفى بالاعتماد على دعم المانحين، إلّا أن ظروف المنفى ليست سهلة أبداً، ومعظمها تحرص على العودة إلى الوطن. كحد أدنى، ينبغي وجود ضمانات لعودة وسائل الإعلام في المنفى إلى بلادها دون عقاب (كما كان الحال في بورما/ ميانمار، ولكن ليس في زيمبابوي). كما ينبغي على الأقل وجود الحد الأدنى من الضمانات لممارسة حرية التعبير. وتكون هذه الاعتبارات في سياق محدد إلى حد بعيد، يستحيل معه التعميم.

ط

قد تكون الفترات التي تعقب الاستبداد أو الحروب شديدة التعقيد والاضطراب. ومن الممكن في بعض الأحيان أن تجري عملية التحول بشكل فوضوي وغير منظم، على الرغم من الميل المعلن نحو الانفتاح والالتزام بالتغيير، حيث يبقى المؤثرون من أنصار النظام السابق حاضرين في الساحة، وأحياناً يتقاسمون السلطة أو يتحكمون بموارد اقتصادية كبيرة (غالباً ما تكون موجهة نحو وسائل الإعلام). ويمكن أن يغير المانحون تركيزهم بسرعة نحو المشاركة داخل البلد، وأحياناً يتخذون قرارات سابقة لأوانها لترتيب الأولويات على حساب وسائل الإعلام، وبالتالي سيكون هناك عواقب طويلة المدى على قطاع إعلام مستقل إما لم ينضج بما فيه الكفاية بعد أو يضطر للعمل إلى جانب الإعلام الحكومي أو وكلائه في ظروف غير متكافئة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار طريقة العمل في المنفى دائمة، لذلك ينبغي على وسائل الإعلام المستقلة أن تدرك مقدماً احتمالية تغيُّر اهتمامات المانحين.

القسم الثاني:

المنظمات والمؤسسات المستقلة السورية في المنفى

أ
تشهد المنظمات الإعلامية السورية البديلة تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠١١

قطع الإعلام السوري البديل شوطاً طويلاً منذ عام ٢٠١١، ومرّ تاريخه بمراحل عدة مختلفة. وكانت المرحلة الأولى (عام ٢٠١١) مفاجئة وفوضوية، حيث انتشرت وسائل الإعلام بسرعة وافتُتح العديد منها وأُغلق بعد فترة وجيزة. في هذه الفترة، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، بدأت وسائل الإعلام المستقلة تزدهر بطريقة غير منظمة ولكنها مفعمة بالحياة. تميّزت هذه المرحلة بالجهود الأولى للتحول من النشاط الإعلامي إلى العمل الإعلامي الاحترافي، وكان الناشطون والصحفيون الجدد مازالوا يعتقدون أن النظام سيسقط بسرعة، ممهدين الطريق للانتقال إلى الديمقراطية. وشهدت الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ نشوء المزيد من الوسائل الإعلامية واتجاهها نحو الاحترافية، إلّا أن تدهور الأوضاع الأمنية على الأرض أجبر العديد من المنظمات الإعلامية على نقل عملياتها إلى الخارج إما جزئياً أو كلياً. ومنذ عام ٢٠١٦، أُجبِر المزيد من وسائل الإعلام والصحفيين على مغادرة البلاد. رغم استمرار الجهود الرامية إلى تقوية المنظمات الإعلامية مهنياً ومؤسساتياً، إلّا أن دعم المانحين كان أقل بكثير.

ونتيجة لذلك، أغلقت العديد من المنظمات الإعلامية أبوابها، ومنها من يفكر في القيام بذلك. وتحاول عدة منظمات إعلامية تعديل استراتيجياتها من أجل البقاء وسط الأزمة مع الحفاظ على تطورها المهني.

ب
تشكل المؤسسات الإعلامية السورية البديلة قطاعاً إعلامياً مستقلاً وتعددياً مع وجود مؤسسات ومنافذ إعلامية متنوعة

تقدم المؤسسات الإعلامية السورية البديلة مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، مثل الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيون. ويعرّف البعض عن أنفسهم كوسائل إعلام متخصصة (وفقاً لجمهورهم المستهدف)، بينما يحاول البعض الوصول إلى جمهور على مستوى البلد. وتتراوح المؤسسات الإعلامية بين منظمات حرية التعبير، أو الرابطات المهنية، أو المنظمات التي تستهدف قضايا وجماهير محددة. وما يمكن اعتباره هنا قطاعاً متميزاً هو المؤسسات والمنافذ الإعلامية التي أُنشئت خارج إطار ملكية الدولة أو رجال الأعمال، أي أسسها أفراد لا يرتبطون بأي مجموعة سياسية أو غيرها من المجموعات ذات المصالح المختلفة. علاوة على ذلك، تستند مهمة هذه المؤسسات والمنافذ الإعلامية على أساس القيم المهنية وتهدف إلى إنتاج صحافة عالية الجودة. احتضنت معظم المنظمات الإعلامية المعنية معايير التطوير المؤسسي/التنظيمي، لكنها تختلف في درجة تطورها التنظيمي. ولهذه الأسباب يمكن القول إنها تمثل قطاعاً مستقلاً من حيث الملكية والمحتوى.

ت
طريقة العمل السائدة لهذا القطاع هي العمل في المنفى

ليست طريقة العمل هذه خياراً متعمداً ولكنها نتيجة مجموعة من العوامل غير المواتية داخل البلد. هناك درجة عالية من المخاطر ومستوى قليل جداً من الأمان في جميع السياقات، سواء في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة أو المناطق التابعة للمعارضة أو الأكراد. تهدف جميع المنظمات الإعلامية البديلة في المنفى، في نهاية المطاف، إلى أن تكون قادرة على العمل بشكل كامل في البلاد. وتمتلك جميع المؤسسات الإعلامية هذه شبكة من الصحفيين داخل البلاد، وتراقب عن كثب التطورات في الداخل لتقييم إمكانية زيادة وجودها على الأرض عبر فتح مكاتب صغيرة على الأقل، وما زال التقييم السائد هو أن الظروف غير ملائمة بعد.

ث
كان أسلوب العمل في المنفى مفيداً للتطوير المهني والتنظيمي للمنظمات الإعلامية المعنية، رغم أنه يطرح عدداً من التحديات.

تتمثل الفائدة الرئيسية في إتاحة الفرصة للتطور المهني والتنظيمي من مواقع أكثر أماناً، وبعيداً عن متناول جميع القوى التي تشكل تهديداً لأمن الصحفيين والصحافة المهنية. ويعني ذلك أن طريقة العمل في المنفى قد أتاحت أيضاً الفرصة لإنتاج محتوى صحفي لن يكون متاحاً للجمهور لولا ذلك. ولا تعد وسائل الإعلام البديلة مجرد قطاع في حد ذاته، ولكنها أيضاً عامل حاسم في تشكيل خطاب بديل في الحياة العامة.

ج
يقف قطاع الإعلام المستقل عند مفترق طرق

أصبح عدد المؤسسات والمنظمات الإعلامية البديلة آخذاً في التناقص، ويعد هذا الأمر طبيعياً لأن القطاع لا يمكنه الاستمرار بالتطور أفقياً. ولم يكن التمويل هو السبب الرئيسي دائماً، ولكنه بالتأكيد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى إغلاق بعض وسائل الإعلام. وهناك صلة بين مستوى التطوير المؤسساتي/التنظيمي وقدرة المؤسسات على البقاء. وقد أظهرت المؤسسات الإعلامية التي بَسَّطت عملياتها، وعزّزت قدرتها على الإدارة والوصول، مستوى عالياً من المرونة. لكن وجودها سيكون على المحك إذا استمر هذا الاتجاه. ولا تشكل الاستراتيجيات البديلة لتوفير الدخل -التي تكتشفها بعض المنظمات وتطبّقها- سوى جزء ضئيل من احتياجاتها التنظيمية، وإمكانية تحقيق الاستدامة المالية غير ممكنة في الظروف المتاحة.

ح
تشكل التحولات في مقاربات بعض المانحين خطراً على استمرارية المنظمات والمؤسسات الإعلامية في المنفى

تخلق التحولات المفاجئة في مقاربات بعض المانحين، وتحديداً الثغرات في التمويل، حالة من الضعف وعدم اليقين بما يخص قطاع الإعلام في المنفى. وسوف يكون التحول مدمراً إذا اختار المانحون التخلي عن قطاع الإعلام البديل في المنفى قبل الأوان، وتركيز دعمهم بشكل حصري على وسائل الإعلام المحلية الناشئة في المناطق المحررة من داعش والمناطق التي يسيطر عليها النظام.من شأن مثل هذا التحول تقويض إمكانيات التغيير لهذا القطاع الإعلامي -وهو نوع من "رأس المال الديموقراطي". وسيهدر الجهود الكبيرة التي يبذلها السوريون والمنظمات الدولية المعنية بتطوير وسائل الإعلام، والمانحون الذين يدعمون تلك الجهود.

خ

لـم يجـد القطـاع حـتى الآن طرقـاً لاسـتغلال مكانتـه

هناك العديد من الأمثلة على التعاون عبر وسائل الإعلام، كما يوجد اعتراف بالقيم المشتركة الشائعة فيما بينهم. ومع ذلك، تركز كل وسيلة إعلامية على إيجاد حل لنفسها أو تُجبَر على ذلك، دون إجراء أي محاولات لصياغة استجابة لاحتياجات القطاع، عدا عن العمل كقطاع (وذلك مفهوم، بالنظر إلى النضال الفردي للاستمرار). ولم تجد المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية البديلة حتى الآن طرقاً للعمل كقطاع يدافع عن احتياجاتها بشكل مشترك ومتسق. ولا يمكن للحلول الفردية، رغم أهميتها، تحقيق المستوى الضروري من الاستقرار لأي مؤسسة بعينها، ما لم يعترف المانحون على نطاق واسع بأهمية القطاع. وينبغي على المنظمات السورية مواصلة العمل لجعل هياكلها التنظيمية فعالة وبسيطة، كما يجب عليها، في الوقت ذاته، البحث بصورة استباقية عن طرق تمنحها صوتاً قوياً كقطاع من أجل نقل احتياجاته إلى المانحين.

د

آفاق عودة وسائل الإعلام المستقلة في المنفى بشكل كامل إلى الوطن غير واضحة على المدى المنظور

بالنسبة لمعظم وسائل الإعلام في المنفى، يجب أن يتوفّر الحد الأدنى من الشروط لعودتها، بينها ضمان العمل بأمان على الأرض واحترام حرية التعبير. ويكون الحد الأدنى هذا منطقياً، لكن التطورات الميدانية متقلبة إلى الحد الذي تكون فيه التوقعات لأي جدول زمني غير واقعية. وينبغي على المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية البديلة التأني قبل اتخاذ قرارات بالعودة الكاملة إلى سوريا، قبل توافر الحد الأدنى من تلك الشروط. ومن الطبيعي أن يكون الإطار الزمني متوسط المدى وليس قصير المدى، نظراً لطبيعة التطورات على الأرض. وسيسمح هذا الإطار الزمني للمؤسسات المعنية بإجراء تقييم دقيق لفرصها والاستعداد لعودتها. ومن الممكن أيضاً بذل الجهود لتعزيز وصول هذه المؤسسات داخل البلاد، واستكشاف فرص التعاون مع الصحفيين والمنظمات المحلية.

ذ

تناسب وسائل الإعلام السورية البديلة الاتجاهات الإقليمية التي توفر فرصاً على المدى الطويل

من الاتجاهات السائدة: "الارتباك في المجتمع الرقمي"، الذي يتضمن إمكانيات تحويلية طويلة المدى، خاصة بسبب تأثيره على فئة الشباب في المنطقة. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أسرع المناطق في تبني التكنولوجيا الرقمية الحديثة. وكونها تحتوي على نسبة كبيرة من شريحة الشبابف، من المتوقع أن يواصل سكانها تفضيل المنصات الرقمية. ويمر المشهد الإعلامي بتحول نوعي مدفوع بالبنية التحتية المتطورة وسلوك الجماهير والطلب المتزايد على المحتوى باللغة العربية والتنسيقات المحددة. وتعد هذه الاتجاهات وثيقة الصلة بوسائل الإعلام السورية البديلة، بغض النظر عما إذا كانت رقمية فقط أم متعددة المنصات. وفي هذا الصدد، يمكننا القول إنها في وضع جيد فيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية، إذ ينتمي معظم الصحفيين العاملين فيها إلى الجيل الذي ينتمي إليه جمهورها المستهدف نفسه (وبالتالي يتشاركون التجارب والشواغل ذاتها). كما يتمتع هؤلاء الصحفيون بالمهارات التكنولوجية والقدرة على الاستفادة من عادات وأذواق جمهورهم المتغيرة. وللاستفادة من هذه الميزة المحتملة، يجب أن تكون المجموعات الإعلامية المعنية على تواصل جيد مع مجتمعها المهني على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من أجل المشاركة أو الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والأمثلة الجيدة للجهود المبذولة لإيجاد نماذج عمل قابلة للاستمرار.

ر

ينبغي الاستناد في مقاربات المانحين على إنجازات وإمكانيات قطاع الإعلام المستقل

في حالة سوريا، لا يواصل سوى عدد قليل جداً من المانحين العمل والمشاركة. وبينما ساهم دعمهم في ظهور قطاع الإعلام البديل، إلّا أن سياساتهم لم تسترشد برؤية طويلة المدى؛ ولم تكن متسقة وثابتة.تعتمد الطريقة السائدة للمشاركة لدى بعض المانحين على المشاريع، حيث لا توجد وسائل الإعلام كهدف في حد ذاته وإنما كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى. ولا يلبي هذا النوع من المشاركة الاحتياجات التنموية لوسائل الإعلام السورية البديلة، وإنما يحول انتباهها عن أولوياتها التنموية إلى تلك التي تحددت في مشاريع المانحين. ويجب على المانحين الاعتراف بأهمية قطاع الإعلام السوري المستقل والبديل، ودوره في تشكيل خطاب بديل في الحياة العامة السورية. وينبغي أن يُقرّوا بالتطور الفريد لمنظمات ومؤسسات إعلامية شهدت تقدماً كبيراً من النشاط إلى الاحترافية في فترة زمنية قصيرة نسبياً؛ وقدمت بديلاً وحيداً عن وسائل الإعلام التابعة للحكومة السورية والفصائل المقاتلة؛ وما زالت تملك الإمكانيات (إن استمرت) للعب دور الإعلام المهني في فترة ما بعد الصراع. ويدعو هذا المانحين إلى إعطاء الأولوية للجهود

التي تضمن استمرار هذه المنظمات والمؤسسات الإعلامية -التي يعمل غالبها في المنفى- وتدعم تطورها المهني والمؤسساتي، لأنها هي القادرة على المساهمة في السلام والمصالحة والمساءلة والشفافية. ويجب على الجهات المانحة صياغة مقاربات لتطوير وسائل الإعلام تكون مبنية على رؤية طويلة المدى، ولكنها قادرة على التدخل بسرعة لاستباق إمكانية فشلها والخسارة المحتملة لقطاع الإعلام الحالي.

ملاحظات

I Reporters Without Borders, "Data of press freedom ranking 2019", available at https://rsf.org/en/ranking_table (accessed 10 October 2019).

الجزء الأول

وسائل الإعلام المستقلة في المنفى على مستوى العالم -الممارسات والسياسات والدروس المستفادة

وسائل الإعلام في المنفى على مستوى العالم منذ التسعينيات

تشكل وسائل الإعلام السورية المستقلة في المنفى جوهر هذه الدراسة، ولكنها لا تمثل سوى جزء صغير من مجتمع الإعلام المستقل في المنفى على مستوى العالم. في مسعى لوضع القضايا المتعلقة بالإعلام السوري المستقل في المنفى ضمن سياقها، تبحث هذه الدراسة ديناميات تنمية وسائل الإعلام في المنفى على مستوى العالم منذ التسعينيات والدروس الرئيسية المستفادة. ورغم امتداد تاريخ وسائل الإعلام في المنفى إلى أبعد من السنوات الثلاثين الماضية، إلا أن تنمية وسائل الإعلام متضمنة معونة وسائل الإعلام، بما فيها وسائل الإعلام في المنفى، بدأت تبرز كواحدة من مجالات المعونات التنموية الأكثر تميزاً منذ عام ١٩٩٠. وهكذا نجد ممارسة تنمية وسائل الإعلام، والخبرة، والمعرفة التي تم جمعها خلال هذه الفترة الزمنية، أموراً ذات صلة بهذه الدراسة.

يختلف مجتمع وسائل الإعلام المستقلة في المنفى التي ظهرت في التسعينيات عن وسائل الإعلام

التقليدية في الشتات (أي وسائل الإعلام التي أنشأتها مجموعات الشتات باعتبار الجاليات جمهورها المستهدف، للحفاظ على الروابط الثقافية والاجتماعية)، كما تختلف عن وسائل الإعلام الدولية ذات البرامج باللغات المحلية، مثل راديو فري يوروب، وراديو ليبرتي، وراديو فري أسيا، وبرامج بي بي سي باللغات الأجنبية، وفويس أوف أميركا وغيرها. ويتمثل الاختلاف الرئيسي في أن وسائل إعلام المنفى التي نشير إليها، أنشئت وأديرت على يد مواطني البلدان المعنيّة، بهدف توفير محتوى محجوب عن الجمهور بسبب القيود المفروضة في بلدانهم، واعتمدت في جمع الأخبار وإعداد التقارير على شبكات من المراسلين ومشاركة الجماهير في المنزل، بينما تستفيد مكاتب تحريرها من مزايا وجودها في موقع آمن في الخارج. وتضع معظمها المحتوى المتعلق بالمصلحة العامة على رأس جدول أعمالها التحريرية وتبذل جهوداً ملحوظة لأداء المهمة التقليدية لوسائل الإعلام باعتبارها رقابة واعية للتطورات في الداخل، وبالتالي تتحدي "الخطوط الحمراء" لدى الدولة وتساهم في مزيد من المساءلة والشفافية من أصحاب السلطة في الوطن.

فالأمر الذي يُميز وسائل الإعلام في المنفى عمّا يُعتبر عادةً وسائل إعلام محلية هو موقعها، أي وجود مقراتها التحريرية خارج البلاد. وتلعب دور وسائل الإعلام في البلاد عبر إنشاء سرد بديل فعال في المجال العام لبلدانها، التي تهيمن عليها وسائل الإعلام المُسيرة والمقيدة. لم يتم الاعتراف دائماً بالإعلام المستقل في المنفى كجزء محدد من مساحة معلومات البلاد. ورغم ذلك، يمكن اعتبار تلك الوسائل جزءاً فعلياً ونشطاً من قطاع الإعلام في البلد، ومساهماً في مساحة المعلومات الخاصة به، لا سيما عند وجود أكثر من وسيلة إعلامية في المنفى من البلد ذاته، ما يساعد في تشكيل طيف متنوع من وسائل الإعلام من حيث النوع والمحتوى والجمهور المستهدف.

يُعد مجتمع وسائل الإعلام المستقلة في المنفى على مستوى العالم مجتمعاً ديناميكياً. وعادة ما تحاول وسائل الإعلام المستقلة العمل بشكل كامل في بلدانها إذا ما توفرت الشروط الدنيا للعمل هناك، بينما يذهب الإعلام عادةً إلى المنفى حين تؤدي درجة الاضطهاد والتهديدات والقيود القانونية وغير القانونية إلى ظروف لا تسمح للصحافة المستقلة المهتمة بالمصلحة العامة بالعمل في بلد ما، أو عند توقع حدوث مثل هذه التغييرات في المستقبل القريب، فيُتخذ قرار نقل العمليات خارج حدود البلد عندما تُستنفد جميع السبل الأخرى، أي أن الظروف تفرض طريقة العمل في المنفى كحل وحيد. وتظهر تلك الظروف في كثير من الأحيان في البلدان التي تتميز بالاستبدادية والشمولية، والبلدان المتأثرة بالحرب، فنجد علاقة مباشرة بين انخفاض مستوى حرية التعبير في بلد ما وظهور وسائل إعلام من ذلك البلد في المنفى.

ولكن الصورة تبدو متباينة عند النظر للواقع، وغالباً ما تقدم البلدان ظروفاً خاصة بسياق معين. حيث لا يغلق كل نظام استبدادي مساحة الإعلام المستقل تماماً، فتسمح بعض الأنظمة بحد أدنى من الحرية إذا كان لديها مصلحة أكبر على المحك، لكنها تُجبر تلك الوسائل على العمل في ظل ظروف غير عادلة من الناحية القانونية والاقتصادية، حيث تقيد قوتها التنافسية عبر منح ميزات لوسائل الإعلام التابعة للدولة وأتباع النظام. وتسمح بعض الأنظمة بدرجة من المساحة لنوع معين من الوسائط، بينما تهيمن على القطاعات الأخرى. أخيراً، لا تسبب كل حرب بيئة معادية للوسائل المستقلة تلقائياً، ورغم ذلك نجد الحرب في سوريا مثالاً لظروف قتالية جعلت بقاء وسائل الإعلام المستقلة في البلاد أمراً مستحيلاً تقريباً مع مرور الوقت وعبر مراحلها المختلفة.

بينما يعد المنفى في كثير من الأحيان طريقة العمل الوحيدة المتاحة لوسائل الإعلام المستقلة في الدول الاستبدادية والشمولية والبلدان التي مزقتها الحروب، من الممكن رؤية مواقف حيث تتابع بعض وسائل الإعلام المستقلة عملها في البلاد، رغم البيئة غير المواتية، بينما تختار أخرى، أو تجبر على، الذهاب إلى المنفى. وفي السياق ذاته، يمكن أن يجد المرء مواقف، يبقي فيها نوع واحد من الوسائل الإعلامية في البلاد تعمل بطريقة مقيدة للغاية، في حين يُجبر احتكار الدولة التام لقطاع البث، على سبيل المثال، أولئك الذين كافحوا دون جدوى للحصول على رخصة بث، على تخطي حدود البلاد والعمل كمحطة إذاعية أو تلفزيونية في المنفى.

تتشارك وسائل الإعلام العالمية المستقلة في المنفى أموراً عدة وتواجه تحديات متشابهة للغاية، كالتفرق الجغرافي، والتركيز الشديد على البقاء والسلامة وغيرها من الاعتبارات، فضلاً عن قلة المعرفة حول وسائل المنفى الأخرى، ما يحد التواصل بينها. وحين نستخدم مصطلح "مجتمع وسائل إعلام المنفى على مستوى العالم" نقصد انعكاساً لقواسمها المشتركة المعترف بها، ولا

نشير إلى جهد موجه تقوم به الجهات الفاعلة للعمل معاً كمجتمع. فنادراً ما يعترف مجال تنمية وسائل الإعلام بدعم وسائل الإعلام في المنفى كقطاع مستقل.

كانت البحوث المتعلقة بتنمية وسائل الإعلام، وفي هذا الإطار المتعلقة بتنمية وسائل الإعلام في المنفى، متواضعة للغاية، ولكن الجهود المبذولة لاستثمار المزيد في الأبحاث المتعلقة بتنمية الوسائل ازدادت على مدار العقد الماضي. وتركز البحوث المتعلقة بحالة إعلام المنفى، بشكل أساسي، على بلد واحد أو بشكل أكبر على إحدى وسائل إعلام المنفى كدراسة حالة.

تعد دراسة مركز المساعدة الإعلامية الدولي (سيما) لعام ٢٠١١ محاولة فريدة للنظر إلى وسائل الإعلام المستقلة في المنفى كمجتمع عالمي أوسع يمتلك مشاكل واحتياجات محددة.[١] بينما لم يُجرَ إحصاء شامل لجميع وسائل الإعلام في المنفى في ذلك الوقت وحتى اليوم، قدمت الدراسة رقماً يُقدِّر عددها بـ ٥٠ منفذاً إعلامياً، بمعدل ١٠ صحفيين عاملين وسطياً.[٢] وشملت العينة المستخدمة في دراسة المركز ٣٣ مؤسسة إخبارية في المنفى من ١٨ دولة. ورغم عدم تجانس العينة، بمعنى أن الوسائل الإعلامية في المنفى تباينت في الحجم وميزانية التشغيل كنتيجة، فقد كان من الممكن تحديد المشكلات المشتركة بين الجميع.

ووفقاً للدراسة نجد القواسم المشتركة الأكثر شيوعًا ما يلي: ١) سبب الوجود في المنفى: نوع الأنظمة المحيطة بالوسائل الإعلامية، وجدت الدراسة أن بلدان منشأ وسائل إعلام المنفى غالباً ما تكون ذات الأنظمة الأكثر قمعية في العالم، وذات أسوأ السجلات في مجال حرية الصحافة. ٢) طرق الظهور (النشوء): الطريقتان الأكثر شيوعاً لنشوء وسائل الإعلام المستقلة في المنفى كانت إما مجموعات صحفية ناشطة في أوطانها ونقلت جهودها إلى الخارج، أو مجموعات من النشطاء المعارضين لنظام معين اختاروا الصحافة كوسيلة فعالة لتقديم سرد بديل. ٣) الانفتاح على استخدام التقنيات الجديدة: كانت وسائل الإعلام المستقلة في المنفى من أوائل من تبنى التقدم التكنولوجي، باستخدام جميع المنصات المتاحة لنشر المحتوى (لا سيما الرقمية)، بهدف الوصول إلى الجماهير في المنزل والمجتمعات المنفية المنتشرة في الخارج والجماهير الدولية. ٤) الشبكات النشطة في الداخل. كان لدى الغالبية العظمى من وسائل الإعلام التي شملتها الدراسة مراسلون يعملون داخل بلدانهم، وسط مخاطر شديدة على أمنهم وسلامتهم.

ومن بين التحديات الكثيرة التي تواجه وسائل الإعلام المستقلة في المنفى كانت التحديات الثلاثة الأكبر هي: أ) نقص وعدم اتساق التمويل. ب) التدخل التكنولوجي مثل التشويش على الإشارات اللاسلكية أو حجب المواقع. ج) مشاكل في إحصاء المتابعين، حيث كانت استطلاعات الرأي نادرة بسبب الظروف السائدة في بلدان منشأ وسائل الإعلام، فضلاً عن القيود المفروضة على ميزانيات التشغيل. وقد طورت عدة وسائل إعلام طرقاً لقياس حجم جمهورها، لكن في غياب الأدوات والمؤشرات التحليلية النظامية لقياس التأثير، استخدمت وسائل الإعلام المختلفة مجموعة من الأدلة المباشرة وغير المباشرة لقياس تأثيرها.

ويعكس العمل في المنفى قراراً اتُّخذ بدافع الضرورة، فمعظم وسائل الإعلام في المنفى تعتبر ظروف المنفى مؤقتة وتحافظ على هدف العودة إلى بلدها. ومع ذلك، يمكن استمرار هذا الوضع أطول من المتوقع، فهنالك أمثلة على وسائل إعلام أمضت نحو عقدين من الزمن في الخارج قبل أن تعود إلى بلدها،[٣] وهناك أيضاً وسائل إعلام مستقلة مؤثرة عملت في المنفى لسنوات عديدة وزالت قبل أن تُتاح لها فرصة العودة.

ومن بين نقاط الضعف كان الافتقار إلى مصادر تمويل مستدامة، فكان الوضع المادي لوسائل المنفى عاملاً رئيسياً في إغلاقها. يعتمد هذا النوع من الوسائل افتراضياً على المانحين مع احتمالات قليلة جداً لتوليد مصادر بديلة للتمويل على مدى فترة زمنية أطول، إذا أرادت أن تظل مستقلة عن رأس مال الشتات المشحون سياسياً. وقد مثلت إيرادات الإعلانات، عند وجودها، دائماً، جزءاً صغيراً من إجمالي الموارد المالية الضرورية، ولم يُعثر على أمثلة لتوفير التمويل الجماعي موارد مالية كافية مع مرور الوقت. قد يُعتبر الإغلاق فشلاً وفقاً للتقييمات المستندة إلى النتائج، لكنه لن يكون كذلك لجميع المانحين أو المجتمع ككل، بل سيؤكدون تأثير تلك الوسائل وأهمية الدور الذي لعبته مع مرور الوقت كوسائل قيادية ومعيارية في مجال الصحافة، حيث تعلم فيها جيل من الصحفيين وحافظت على رأس المال البشري والمهني.[٤]

ظهر التعاون بين الجهات المانحة، الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى منظمات تنمية وسائل الإعلام، في العديد من الحالات لدعم وسائل الإعلام الكبيرة أو في البلدان التي تعمل فيها الكثير من وسائل الإعلام في المنفى. وأثبت هذا التعاون فائدته لجميع أصحاب العلاقة المعنيين حيثما وجد.

وظهر عدد من وسائل إعلام المنفى حديثاً، بعد دراسة مركز المساعدة الإعلامية الدولي، ما يؤكد أن وسائل الإعلام المستقلة في المنفى ليست بأي حال ظاهرة مرتبطة بالماضي. ورغم غياب أي إحصاء حديث يوفر العدد الدقيق لوسائل إعلام المنفى المستقلة التي تعمل اليوم، لا يوجد سبب للاعتقاد بأن هذا العدد متجه للانخفاض. حيث أجبر تراجع حرية الصحافة على مدار العقد الماضي، وعودة الاستبداد والحروب، العديد من وسائل الإعلام على الانتقال إلى المنفى. لطالما كان استخدام التقنيات الرقمية ملاذاً للصحافة المستقلة وطريقة لتجاوز التشريعات المقيِدة التي تُصعّب عمل الوافدين الجدد وتقيد الوسائل الموجودة بالفعل، وتُفرض قيوداً متزايدة على هذه المساحة، مثل الترخيص الإجباري والشروط المسبقة صعبة الاستيفاء، وقوانين الجريمة الإلكترونية، وتوسيع أحكام القوانين الجنائية لتشمل المحتوى الرقمي، إلخ.

الجهود المبذولة لتسهيل التواصل والتعاون في دعم وسائل الإعلام في المنفى

ظهرت عدة مبادرات بين الجهات الفاعلة في مجال تنمية وسائل الإعلام، أواخر العقد الماضي، بهدف تسهيل التواصل مع وسائل الإعلام في المنفى وتوثيق التعاون مع المانحين، مع إمكانية تشكيل مجموعة عمل مانحة لوسائل الإعلام في المنفى، وضمان برنامج تدريبي مستدام لتلبية الاحتياجات المحددة لوسائل الإعلام في المنفى. وتأسست تلك المبادرات، مُستقلةً عن بعضها، ولكنها سرعان ما اندمجت في جهد تعاوني بين مؤسسات المجتمع المفتوح والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ومعهد فوجو الإعلامي ومنظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) واللجنة العالمية لحرية الصحافة.

توصلت اللجنة العالمية لحرية الصحافة إلى فكرة تنظيم مؤتمر، عام ٢٠٠٨، بثلاث نتائج متوقعة. إنشاء شبكة من وسائل الإعلام المستقلة في المنفى، وتبادل المعلومات التقنية بين هذه الوسائل، وإنشاء بيان بالمعايير المهنية لوسائل الإعلام في المنفى.

وبدأ البرنامج الإعلامي لمؤسسات المجتمع المفتوح بالتفكير في إنشاء منتدى لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين وسائل إعلام المنفى التي كان يدعمها تحت مظلة جمعياته المغلقة القائمة آنذاك. فعُقد المنتدى الأول في بودابست عام ٢٠٠٩ وكان تجريبياً بالكامل، أي عُقد بهدف اختبار الأجواء وقياس مدى اهتمام وسائل إعلام المنفى بمشاركة المعارف والخبرات عبر إنشاء شبكة غير رسمية. وعُقدت المنتديات اللاحقة في شيانغ ماي عام ٢٠١٠، وجوهانسبرغ عام ٢٠١٢، وتلا ذلك منتديان إضافيان في لندن عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. كما قدمت المنتديات دورات تدريبية وحضرتها منظمات تنمية وسائل الإعلام الشريكة والجهات المانحة أيضاً. ومهدت اجتماعات لندن الطريق للتعاون بين صحيفة الغارديان ووسائل الإعلام في المنفى، بما في ذلك قسم في الصحيفة ينشر مواد من إنتاج تلك الوسائل.[٥]

وتطورت فكرة اللجنة العالمية لحرية الصحافة الأولية إلى مؤتمر نظمته فوجو ومنظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. حيث جمعت في ستوكهولم عام ٢٠١٠ مجموعة أوسع بكثير من وسائل الإعلام في المنفى، ومنظمات تنمية وسائل الإعلام والمانحين، وكانت إحدى النتائج الملموسة لهذا المؤتمر وجود برنامج تدريبي مدته ثلاث سنوات نفذته فوجو بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وتوصلت الدراسة المبدئية[٦] التي سبقت البرنامج التدريبي إلى النتائج الرئيسية التالية: قلة المعرفة بفرص التدريب المتاحة لمساعدة وسائل الإعلام في المنفى على تعزيز قدرتها في الصحافة المؤسسية. وأدى كل من قلة الوقت والمال وغياب التدريب والتوجيه الداخليين في وسائل الإعلام في المنفى إلى انخفاض مستويات المشاركة في التدريب. ووجود فجوة بين التحديات الرئيسية التي تواجه وسائل الإعلام في المنفى-كإدارة الموظفين وغرف الأخبار الافتراضية والاستدامة المالية وموارد التدريب الداخلية، واحتياجات التدريب المعلن عنها- والحاجة إلى تحسين التواصل بين المانحين والجهات الفاعلة في مجال تطوير وسائل الإعلام والمنافذ الإعلامية في المنفى بشأن احتياجات التدريب، والحاجة الشديدة لشبكة منسقة لوسائل إعلام المنفى.

وقد كانت نتائج هذا التقييم نقطة الانطلاق لبرنامج تدريبي لفوجو يشمل ورش عمل داخلية في مجال أساسيات الصحافة والأخلاقيات، والصحافة متعددة المنصات والتوفيق بينها، وإدارة غرف الأخبار وتوجيهها، فضلاً عن ورش العمل الإقليمية في الاستدامة المالية ونماذج الأعمال وتدريب المدربين لغرف الأخبار.[٧] وتم تقييم البرنامج على أنه ناجح، لكنه لم يستمر، رغم الاهتمام، بسبب نقص التمويل.[٨]

تُمثل المبادرات الموضحة أعلاه الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، وهي فترة فريدة من نوعها تاريخياً. ولم تؤت فكرة إنشاء شبكة وسائل إعلام المنفى، وفريق مانح يعمل مع تلك الوسائل، ثمارها، نظراً لعدم وجود التزام طويل الأمد بدعم وسائل الإعلام في المنفى، والعدد الصغير نسبياً من المانحين المستعدين للتعاون، والطبيعة الديناميكية لمجتمع وسائل الإعلام في المنفى على مستوى العالم (حيث عادت الكثير من أكثر الوسائل نشاطاً في الترويج للتواصل إلى بلدانها أو لم يعد لها وجود). ورغم ذلك لا تزال تلك الفترة شهادة على الاعتراف بأهمية وسائل الإعلام في المنفى وأهمية الجهد التعاوني في تحديد الأساليب والسياسات، عبر تقييم الاحتياجات المحددة لوسائل الإعلام في المنفى.

لا تزال تنمية وسائل الإعلام في المنفى موضوعاً حاضراً في التجمعات الدولية، مثل منتدى دويتشه فيله الإعلامي العالمي السنوي. وجاء أحدث الجهود لجمع وسائل إعلام المنفى وتمكين التواصل في فبراير ٢٠١٩، في أمستردام، حيث استضاف اللقاء راديو زمانه،[٩] وهو منفذ إعلامي إيراني مقره هولندا يدير منصة على شبكة الإنترنت باللغة الفارسية ويعمل فيه موظفون إيرانيون. وكان اللقاء مخصصاً لمناقشة التحديات والقيود، وفرص توفير معلومات مستقلة من المنفى. ودعَم اللقاء مستشارون من نيوزغين، وهي شركة دربت منافذ الإعلام في المنفى كجزء من برنامج فوجو بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٥.

ما هي سياسات المانحين التي تؤطر معونة وسائل الإعلام في المنفى؟

من الصعب وضع خريطة للاتساق أو التناقضات فيما يتعلق بسياسات تنمية وسائل الإعلام، حيث لم يُعترف بتنمية وسائل الإعلام كقطاع مستقل للمعونة الإنمائية، ولا تزال مقسمة على أكثر من وزارة من البلد المانح المعني في العديد من الحالات. ولكن منذ أوائل العقد الماضي، وجدت تنمية وسائل الإعلام ملاذاً لها في "أجندة الحكم الرشيد"، التي أصبحت جزءاً بارزاً من التنمية الدولية منذ منتصف التسعينيات.

وكما أشار توماس كاروثرز وديان دي غرامون، فقد توسعت معونات الحوكمة في الحجم والنطاق بمرور الوقت، وتطورت من التركيز الحصري على المؤسسات الحكومية إلى "مساعدة تناسب الطلب ... بدأت عموماً بمِنح ومساعدة أخرى لجماعات الحقوق المدنية، ووسائل الإعلام، والجهات الاجتماعية الفاعلة التي تدعم الإصلاح في قطاعات محددة من الحوكمة".[١٠] وتختلف استراتيجيات المانحين فيما يخص معونات الحوكمة، فبينما يتردد البعض في ربط معونات الحوكمة بدعم الديمقراطية، لتجنب اعتبارها تدخلاً، ما قد يسبب رد فعل ضد المعونات لدعم الديمقراطية، يبني الآخرون سياستهم حول العلاقة بين دعم الحوكمة ورعاية الديمقراطية.[١١]

حققت الأبحاث التي يقودها مركز المساعدة الإعلامية الدولي منذ عام ٢٠١٥ تقدماً ملحوظاً في تنظيم البيانات حول دعم المانحين لتنمية الإعلام، وكذلك في تتبع التوجهات في هذا المجال من الإعانات التنموية الذي تم بحثه بشكل هامشي.[١٢] وكانت أحدث مجموعة من الأبحاث، «الدفاع عن وسائل الإعلام المستقلة: تحليل شامل لتدفقات المعونة»،[١٣] الأكثر شمولاً حتى الآن رغم أن العينة لم تشمل المانحين من القطاع الخاص.[١٤] ويُظهر البحث أن دعم المانحين لتنمية الإعلام العالمي ظل ثابتاً نسبياً أو شهد زيادة طفيفة. ومع ذلك، تخصصت نسبة ٠,٣% من إجمالي الإعانات التنموية لتنمية وسائل الإعلام، ما يمثل مساهمة متواضعة للغاية، كما تبين أن بعض المانحين يتجنبون مخاطر دعم وسائل الإعلام المستقلة، نظراً لحساسيته من الناحية السياسية. ويميل المانحون من القطاع الخاص إلى تقديم جزء أكبر من دعمهم لقطاع الإعلام بالمقارنة مع المانحين الحكوميين.[١٥] ونجد اثنتين من نتائج التقرير وثيقة الصلة بشكل خاص بوسائل المنفى: يتجنب بعض المانحين مخاطر دعم وسائل الإعلام المستقلة، نظراً لحساسيته من الناحية السياسية؛ وتقديم معونة مباشرة لوسائل الإعلام لا تدخل ضمن أولويات المانحين.[١٦]

تظل كيفية دمج تنمية الإعلام بشكل أفضل في أجندة الحوكمة موضوع نقاش مستمر، وينتشر الوعي بأن الإعلام القوي والمستقل هو أحد المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، إلى جانب المساءلة والشفافية وسيادة القانون، وتميل مواقف الجهات المانحة عموماً أكثر نحو الإيجابية تجاه الدعم الإعلامي في سياق البلدان النامية.[١٧] من ناحية أخرى، تُشكل البيئات الأكثر تعقيداً، مثل الدول الهشة والبلدان التي مزقتها النزاعات أو الدول بعد النزاع، تحدياً خاصاً لمجتمع المانحين. وكما خلص أحد تقارير مركز المساعدة الإعلامية الدولي: «نظراً لأن دعم الإعلام المستقل يميل إلى أن يكون أكثر حساسية من الناحية السياسية

من دعم الانتخابات و/أو الأحزاب السياسية، هنالك فرصة ضئيلة لاتفاق رسمي حول أولويات المعونات الاستراتيجية».[١٨]

يناقش مجتمع المانحين بشكل متزايد، منذ عام ٢٠١١، كيفية معالجة القضايا المتعلقة بالدول الهشة. ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «يُميز المنطقة أو الدولة الهشة ضعف القدرة على تنفيذ وظائف الحوكمة الأساسية، وافتقار القدرة على تطوير علاقات بناءة مع المجتمع. وتُعد الدول الهشة أكثر عرضة للصدمات الداخلية أو الخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية».[١٩] وأكد التركيز المتزايد على الدول الهشة على التقاطع بين السلام والأمن والتنمية.

تعتبر «الصفقة الجديدة للمشاركة في الدول الهشة»، التي وافقت عليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ٢٠١١، اتفاقاً سياسياً عالمياً بارزاً يعكس التزام شركاء التنمية بدعم خطط التنمية المملوكة وطنياً وزيادة فعالية المعونة في المواقف الهشة.[٢٠] والصفقة الجديدة هي اتفاق رئيسي بين الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع، وشركاء التنمية والمجتمع المدني لتحسين سياسة وممارسات التنمية الحالية في تلك الدول.[٢١] غير أن التنمية الإعلامية لم تكن جزءاً أساسياً من الصفقة الجديدة.

ويشمل النقاش حول دور وسائل الإعلام في الدول الهشة وجهات نظر مختلفة ومتباينة في كثير من الأحيان. حيث شكك بعض الباحثون في الدور الإيجابي لوسائل الإعلام المستقلة باعتبارها قوى الخير في الدول الهشة. ويجادل جيمس بوتزل وجوست فان دير زوان، في دراستهما النقدية للمعونة الإعلامية النيوليبرالية في التسعينيات.[٢٢] أن هذا النموذج لا يمكن نجاحه في أطر تفتقر الحد الأدنى من التماسك الوطني: «ومع ذلك، تبرز مشاكل خطيرة عند الاعتماد على حرية وسائل الإعلام لبناء وفاق وطني في الدول الهشة، خاصة تلك التي خرجت مؤخراً من فترات النزاع العنيف والحرب. وعند غياب التماسك والتوافق الوطني، يمكن أن تكون مشاركة الدولة أو الجمهور في وسائل الإعلام، كجزء من المعادلة، قوة بناءة لإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لبلد ما».[٢٣] ويعتقدان أن «تطوير بيئة إعلامية مفتوحة وحرة، مثل المشروعات الليبرالية الأخرى، يتطلب وجود دولة قوية تتضمن، من بين ميزات أخرى، بيئة قانونية وقضائية تعمل بشكل جيد وقادرة على تطبيق الضوابط والتوازنات».[٢٤]

وبعد عقد من الزمان تقريباً، طُرحت وجهة نظر مختلفة حول سبب أهمية دعم وسائل الإعلام في الدول الهشة في ورقة سياسات بي بي سي الإعلامية.[٢٥] حيث جادل مؤلف الورقة، جيمس دين، بأن «دعم وسائل الإعلام في الدول الهشة، المصمم للتقليل من خطر الانقسام إلى أدنى حد ممكن، وزيادة فرص الحوار، يجب أن يندرج بشكل أبرز في مجال معونة هذه الدول».[٢٦] ونجد دعم إنشاء وسائل إعلامية مهنية وتعددية ومتنوعة أمراً ضرورياً لتوفير مساحة نقاش في مجتمع مستقطَب ومنقسم لتعزيز الهوية المشتركة، التي يرى كثير من الخبراء أنها أساس أي مصالحة. ويُعد دور وسائل الإعلام في تطبيق الضوابط والتوازنات أمراً بالغ الأهمية خاصةً في البلدان التي تم فيها إضعاف الهياكل الحكومية أو انعدم وجودها.

وتسلط ورقة السياسات الضوء على العديد من التوجهات الإعلامية الهامة في الدول الهشة. وإحداها زيادة وصول الناس إلى وسائل الإعلام وقدرتهم على التواصل، فقد تسارع الوصول إلى القنوات الفضائية وغيرها من وسائل الإعلام المستقلة خلال عقدين، بسبب الانتشار السريع لاستخدام الهواتف المحمولة في جميع الدول الهشة تقريباً.

وفتح استخدام المواطنين العاديين للتكنولوجيات الجديدة (ووسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص) تياراً جديداً من التواصل، بالإضافة إلى القنوات التقليدية التي تشغلها الجهات الحكومية والخاصة. والتوجه الثالث في معظم الدول الهشة هو تقسيم البيئات الإعلامية، كنتيجة لكل من الابتكار التكنولوجي وكثرة الوسائط. ويتعلق التوجه الرابع بتغير عادات متابعة الإعلام لدى الشباب في الدول الهشة. إلى جانب هذه التوجهات الأربعة، تشير ورقة السياسات إلى زيادة قدرة الجهات المختلفة في العديد من الدول الهشة «على المشاركة واستخدام وسائل الإعلام والاتصال».[٢٧] فكان الاستنتاج الرئيسي لهذه الورقة هو ازدياد أهمية وسائل الإعلام والاتصالات في حالات الدول الهشة.

تُعد تنمية وسائل الإعلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع موضوع نقاش أكبر، وغالباً ما تؤدي إلى وجهات نظر متباينة. حيث يهيمن الاعتقاد السائد بأن وسائل الإعلام يمكن أن تسهم في الحرب بإثارة الكراهية التي تحرض على العنف، ويمنع الجهات المانحة من الانخراط في تنمية وسائل الإعلام في تلك السياقات، وتحديداً حين يتعلق الموضوع بدعم وسائل الإعلام المستقلة.

على عكس ذلك الرأي، يؤكد إعلان بلغراد لعام ٢٠٠٤ الصادر عن اليونسكو «دعم وسائل الإعلام في النزاعات العنيفة وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية»،[٢٨] على «أهمية الوصول الحر للمعلومات من مجموعة من المصادر حول حالات النزاع لكشف أي انتهاكات قد تحدث وتهيئة مناخ يمكن فيه حل النزاعات» كما يؤكد على «ضرورة إشراك وسائل الإعلام المحلية كعنصر فاعل رئيسي في تطوير أي استراتيجيات إعلامية في مناطق النزاع وما بعد النزاع». ويتابع: «عند إدارة مناطق النزاع أو ما بعد النزاع، يجب على السلطات التي كلفها المجتمع الدولي بذلك تعزيز حرية وسائل الإعلام وحقوق الإنسان الأخرى والدفاع عنها، وليس تقييدها». وشدد على أنه «قد يكون من الضروري ردع التحريض المباشر والفعال على العنف الذي قد يتم نشره، ولكن يجب على السلطات ألا تخلط بين الأخبار المستقلة والدعاية التي تدعو إلى العنف»؛ يتطلب الإعلام التعددي وجود مجموعة واسعة من وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية وغيرها من وسائل الإعلام، ما يعكس أوسع مجموعة من الآراء داخل المجتمع. يحث «إعلان بلغراد» الجهات الحكومية وغير الحكومية بشدة على «إدراج تنمية وسائل الإعلام كجزء من استراتيجيتها لإعادة الإعمار والتنمية في مناطق النزاع وما بعد النزاع، وعلى المانحين تنسيق استجاباتهم لتحقيق أكبر تأثير».[٢٩]

هناك ممارسات جيدة يمكن أن تزيد من إثراء النقاش وكذلك الممارسة. فرغم تصوير الحروب في البلقان، على سبيل المثال، كأمثلة على وسائل الإعلام التي «صاغت الحرب وأشعلت النزاعات»، إلا أن معظم المؤلفات لا تؤكد بشكل كاف أن سلوك تلك الوسائل هذا كان مرتبطاً بشكل سائد بالإعلام التابع للدولة واستخدمته كسلاح حرب. ولكن بعد اندلاع الحرب، كان الصحفيون الذين رفضوا الامتثال لهذه المقاربة مصممين على تحدي سرد الدولة وتغطية الحرب والتطورات السياسية بدقة. وأنشأوا عدداً من وسائل الإعلام المستقلة، ولم يكن لدى السكان مصدر بديل للمعلومات بدونها. ووقعت معركة الاستقلالية داخل الجمعيات المهنية للصحفيين، فانقسمت إلى قسمين، ودافعت منظمات المجتمع المدني عن حرية التعبير. وغالباً ما كانت هذه الجهات الفاعلة كلها أهدافاً للنظام الحاكم الذي استخدم الوسائل القانونية والاقتصادية وغيرها لإضعافها. ولعبت الجهات المانحة ومنظمات تنمية الإعلام، التي كانت حاضرة بنشاط وطورت برامج معونة مصممة حسب الحاجة، دوراً أساسياً لدعم القطاع المستقل. كما ساعد المستوى العالي من التعاون والتنسيق بين أصحاب العلاقة في اتباع مقاربة شاملة. ودعم المانحون القطاع المستقل، عبر القنوات الدبلوماسية، التي امتلكت بالطبع نفوذاً كبيراً، بسبب تطلع جميع البلدان المشاركة في النزاع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ما جعلها مراعية، بدرجات متفاوتة، للتدابير الدبلوماسية المضادة الممكنة. ولو امتنعت الجهات المانحة عن دعم القطاع المستقل الناشئ والمتعثر، لما كان قد نجى في مواجهة التدابير التقييدية والتمييزية، وكان قد تم تشكيل السرد العام بالكامل على يد الجناة.

في الختام، نظراً لأن التنمية الإعلامية لم تصبح بعد مجالاً منفصلاً ومستقلاً للمعونة الإنمائية، وكنتيجة لاختلاف السياسات من بلد مانح إلى آخر، يكاد يكون من المستحيل تحديد سياسات معونة وسائل الإعلام المستقلة، وكذلك وسائل الإعلام في المنفى، في أُطر «الحكم الرشيد» أو «البلدان الهشة» أو «النزاع وما بعد النزاع». فلا يوجد إطار سياسة منفصل لتوجيه المعونة إلى وسائل الإعلام في المنفى كجزء من تنمية وسائل الإعلام. ولا تزال مناقشات السياسة تتأثر بمجموعة متنوعة من الآراء المتعلقة بما إذا كان الإعلام مهماً، وماهي أهميته وكيف يجب دعمه. كانت هناك جهات مانحة ثنائية (حكومية وغير حكومية) لها تاريخ طويل في دعم وسائل الإعلام في المنفى على أساس كل حالة على حدة، وتعتبر قرارات دعم وسائل الإعلام في المنفى حساسة للغاية من الناحية السياسية، ما قد يكون السبب في كشف القليل من المعلومات بشكل عام ومنظم. ويتعلق السبب الآخر بسلامة وأمن الفاعلين الإعلاميين المعنيين. وفي حين يمتلك المانحون من القطاع الخاص غالباً مرونة أكبر في اتخاذ قرار لدعم وسائل الإعلام في المنفى، لا يميز بعضهم من القطاع الخاص بين وسائل الإعلام المحلية (داخل البلاد) وتلك التي في المنفى، بل تقودهم أهداف استراتيجية شاملة أخرى، تشمل حماية الصحافة المستقلة، المهتمة بالمصلحة العامة وتحديد القادة وواضعي المعايير في هذا الإطار، بغض النظر عن مكان عملهم سواء كان داخل البلاد أو في المنفى أو بين الإثنين.[٣٠]

وغالباً ما يبرِز مجتمع الممارسة أنه لا يمكن تعميم أطر النزاع وما بعد النزاع، ونجد فهم السياق أمراً بالغ الأهمية، حيث تختلف محركات الصراع عادة. فيمكن أن يشمل سياق ما بعد النزاع العديد من الميزات متفاوتة التأثير مثل العنف طويل الأمد والهشاشة، كما يمكن أن يتسم سياق ما بعد النزاع بتوجهات

استبدادية متزايدة أو الطموح لتهيئة الظروف لسلام دائم من خلال تعزيز الديمقراطية. ويمكن أن يساعد التركيز على مقاربة تراعي السياق في تجنب التعميم وتدخل الجهات المانحة بناءً على أفكار مسبقة.

تتمثل بعض العوامل المشتركة للنزاعات في:
١) الصحافة المستقلة إما أن تنهار أو تصبح هدفاً؛ ٢) تعرّض الصحفيين بشكل خاص للخطر ليس كضحايا فقط بل كأهداف لجانبي المواجهة؛ ٣) غالباً ما يتم تدمير البنية التحتية التقنية؛ وتُمارس الرقابة والعداء تجاه الصحفيين ليس فقط على يد الدولة بل من جميع الأطراف المعنية في النزاع؛ ٤) في الوقت نفسه يحتاج السكان إلى المعلومات أكثر مما يحتاجونها أثناء وقت السلم؛ ٥) ويتطلب الوضع رد فعل سريع ومتعدد الأوجه. بالكاد يتم تلبية هذه الاحتياجات بالكامل، إما عبر التدخلات الشاملة من المانحين أو عبر الإسهام المنسق للعديد من الجهات المانحة ما قد يؤدي إلى تدخل كلي. وحين تكون تنمية وسائل الإعلام جزءاً من مشاركة المانحين، فغالباً ما تتمحور حول أطر زمنية قصيرة وتدخلات محددة، بينما تتطلب الظروف غالباً نهجاً طويل الأمد ومتعدد الأوجه.

تشارك دول مانحة، وكذلك مانحون من القطاع الخاص، في تنمية وسائل الإعلام في حالات النزاع وما بعد النزاع والدول الهشة عبر الاعتراف بأهمية الحفاظ على القطاع المستقل المحلي حيثما وجد، وكذلك أهمية هذا القطاع أثناء الحرب وفي فترة ما بعد النزاع. وفي حال عدم توفر الشروط الملائمة لوسائل الإعلام والمنظمات للعمل داخل البلد، قد يصبح إعلام المنفى جزءاً من تدخل تنمية الإعلام. ورغم الخبرة الواسعة التي اكتسبها بعض المانحين، لا يوجد إجماع أوسع في مجتمع المانحين حول مقاربة موحد. لذلك بدلاً من اكتشاف عدم الاتساق في مناهجهم، يمكن للمرء أن يستنتج أن المشكلة الأكبر هي عدم وجود اتفاق حول العناصر الأساسية لمشاركة المانحين في أطر معقدة وحساسة من الناحية السياسية، وعلى وجه التحديد ما هي الآليات المرنة التي يجب إتاحتها لتمكين هذه المشاركة بهدف التنمية طويلة الأمد.

دراسات الحالة:
زمبابوي وبورما/ ميانمار

يهدف تحليل الحالات السابقة لوسائل إعلام المنفى المستقلة إلى تقديم سياقات ونماذج مختلفة مثل الحالات المختلطة لتواجد وسائل الإعلام في المنفى مع وسائل الإعلام المستقلة التي تعمل داخل البلاد، وكذلك الحالات التي تكون فيها وسائل المنفى هي المصدر الوحيد للمحتوى المستقل. وبالطريقة ذاتها، تقدم دراسات الحالة أمثلة على وسائل إعلام المنفى التي تمر بمرحلة انتقالية لتعمل داخل البلد، عبر النظر في مجموعة كاملة من الشروط المسبقة التي يجب أن تتحقق في الداخل والخارج، وكذلك الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المعنية في المشهد الإعلامي لبلدانها في وجودها بعد المنفى. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على أمثلة لوسائل إعلام المنفى التي أغلقت بعد عدة سنوات أو أكثر من العمل وتحليل الأسباب الداخلية والخارجية لإغلاقها.

اختيرت زيمبابوي وبورما/ ميانمار كدراسات حالة تقدم دروساً مهمة، فكان هنالك أكثر من منفذ مستقل لإعلام المنفى في كلتا الحالتين، كما هو الحال مع وسائل الإعلام السورية المستقلة في المنفى، أي كان هناك مجتمع إعلامي متنوع في المنفى من وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية استهدفت جمهوراً واسعاً أو متخصصاً، وكانت أشبه بقطاع إعلامي بديل في طبيعتها. وفي كلتا الحالتين، كانت وسائط المنفى المستقلة موجودة على مدى فترة طويلة من الزمن وتواجه تحدياً للعودة إلى بلدها.

زيمبابوي

ظهرت وسائل إعلام زيمبابوي المستقلة في المنفى كاستجابة للبيئة السياسية التي نشأت على مدار عدة عقود من الحكم الاستبدادي. وكانت وسائل إعلام المنفى (والسرية منها)، وخاصة الراديو، جزءاً مهماً تاريخياً من حركة التحرر من القوى الاستعمارية في فترة ما بعد الاستعمار. وكما كتب لاست مويو، انصب تركيزها على "شكل جديد من التحرر من أشكال القمع الناشئة يرتكبها المحررون السابقون". وتابع المواطنون محتوى قدمه جيل جديد من إعلام المنفى إلى جانب محتوى من وسائل الإعلام الحكومية، ما أضاف إلى مساحة المعلومات المقيدة منصةً للمجتمعات للوصول إلى وجهات النظر المختلفة ومشاركتها. كما خلق العمل في الخارج مساحة لتوضيح القضايا دون تدخل سياسي من الدولة.

تتألف وسائل إعلام زيمبابوي المستقلة في المنفى من الصحفيين بشكل رئيسي. حيث كان هناك ما لا يقل عن ٩٠ صحفياً زيمبابوياً غادروا البلاد كنتيجة مباشرة للاضطهاد السياسي وتقلص مساحة الصحافة المستقلة عام ٢٠٠٥. وعاشوا في المنفى في جنوب إفريقيا ودول أفريقية أخرى، وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وشكلوا واحدة من أكبر مجموعات صحفيي المنفى في العالم، وفقاً للجنة حماية الصحفيين. وواصلت غالبية المذيعين السابقين في زيمبابوي العمل في محطات إذاعية خاصة مثل شورت ويف راديو أفريكا في لندن، وستوديو ٧ التي استضافتها إذاعة فويس أف أميركا في واشنطن، وفويس أف ذا بيبول التي بثتها إذاعة هولندا. أنشأ الصحفيون السابقون في ديلي نيوز -وغيرهم من المتضررين من عمليات الإغلاق- منصاتٍ إعلامية على الإنترنت مثل:
Newzimbabwe.com
وZimnews.com
وZimbabwejournalists.com
وZimOnline.com
وZimDaily.com
وTheZimbabweTimes.com وغيرها.

وجاءت إس دبليو راديو أفريكا كخلف لراديو كابتال قصيرة الأجل. حيث قاضت مؤسِستها غيري جاكسون، الحكومة بسبب احتكارها لموجات البث، وفازت بقضيتها أمام المحكمة العليا، وتحركت بسرعة كبيرة لبدء البث، ولكن قبل أن يتم تشغيل المحطة، تم إغلاقها. حيث أعلنت الحكومة أن راديو كابيتال محطة إذاعية غير قانونية، وأغلقتها في أكتوبر ٢٠٠٠، وصادرت معدات من موقعها السري. ما أدى إلى هرب جاكسون إلى المملكة المتحدة لتنشئ إس دبليو راديو أفريكا، في ديسمبر ٢٠٠١، مع صحفيين سابقين في هيئة الإذاعة الحكومية، هيئة إذاعة زيمبابوي. وسعت المحطة لتوفير تغطية إخبارية متوازنة ومتعمقة، من بين أهداف أخرى. كما سعت لتصبح منصة للمناظرة والنقاش، ولتكون منبراً لمواطني

زيمبابوي للدعوة إلى التغيير السلمي، ولكي تكون منصة لأحزاب المعارضة الممنوعة من الوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية. وتهدف إس دبليو راديو أفريكا عبر الإعلان عن استقلاليتها ومهنيتها، إلى تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير وتوعية الناخبين وحقوق الإنسان، بالإضافة لكشف الفساد وسوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان من جهة السلطات.

وتبث إس دبليو راديو أفريكا على الموجة القصيرة، ولضمان الوصول على نطاق أوسع بثت البرامج على موقعها على شبكة الإنترنت، والذي تضمن أيضاً أرشيفات الراديو، وروابط إلى مواقع الأخبار الأخرى وقسم لتعليقات المستمعين. كما يحتوي الموقع على أرشيف فيديو مخصص وأرشيف صوت وقناة يوتيوب ما سمح للمواطنين بالتقاط وتحميل مقاطع الفيديو. واحتل استخدام الهواتف المحمولة مكانة مركزية في عمليات محطة الراديو إلى جانب تويتر والبريد الإلكتروني وفيسبوك والرسائل النصية القصيرة. وأنشأت إس دبليو راديو أفريكا، بالاستفادة من هذه التكنولوجيا، طرقاً جديدة لجمهورها لتقديم التعليقات والمشاركة في عملية برمجتها دون الحاجة إلى تحديد هويتهم أو الدفع مقابل مكالمة، عن طريق الاتصال لرنة واحدة برقم هاتفي في زيمبابوي تابع للمحطة، ويكون ذلك بمثابة إشارة كي تعيد الشركة الاتصال بهم. كما زادت الهواتف المحمولة من فرص الوصول إلى مصادر الأخبار والقصص ونشرها، وذلك بشكل أساسي من خلال تنبيهات الرسائل النصية القصيرة القائمة على الاشتراك. وقدمت إس دبليو راديو أفريكا خدمة الأخبار المجانية عبر الرسائل القصيرة كوسيلة لتجنب التشويش على إشارتها. في ذلك الوقت، كانت تقنية الرسائل القصيرة هي الوسيط المهيمن للصحافة التشاركية في السياق الأفريقي. واستخدمت القناة التقنيات المتاحة للتفاعل مع جمهورها وتمكين مساهمتهم في المحتوى والنقاش إلى جانب شبكتها من المراسلين في زيمبابوي. فتمكنت من تشكيل سرد عام بديل عن الإعلام الخاضع لسيطرة الدولة، وأشركت الجماهير بطريقة تفاعلية، أي أنها ساعدت في خلق ثقافة التفاعل الأفقي وبالتالي كسر المقاربة الرأسية السائد في رؤية الجماهير كمتلقين فحسب.

لكن إس دبليو راديو أفريكا أغلقت عام ٢٠١٥، بعد نحو ١٥ عاماً كانت قد أصبحت خلالها علامة تجارية معترف بها وموثوق بها. وجاء إغلاقها كنتيجة مباشرة لنقص التمويل. وتم تجريد العديد من صحافييها من حقهم في العودة، ولم يرفع ذلك الحظر إلا مؤخراً.

وشاركتها ذات المصير محطة إذاعية مستقلة أخرى في المنفى. أُنشئت فويس أف ذا بيبول من مكاتب في هراري، وتم بثها على الموجات القصيرة بدعم من إذاعة هولندا. ولكن الحكومة بدأت بالامتعاض من محطات الإذاعة الزيمبابوية الخارجية بحلول أغسطس ٢٠٠٢. فتعرضت مكاتب الإذاعة في هراري للمداهمة والقصف، لكنها بقيت في البلاد حتى عام ٢٠٠٦، عندما تعرضت إدارتها وصحافيوها للتهديد بالاعتقال. فتم نقلها أولاً إلى كيب تاون، عام ٢٠٠٦، ثم إلى جوهانسبرغ عام ٢٠٠٨. ولا تزال تدير موقعاً على الإنترنيت ولكنها لم تستطع الحصول على ترخيص إذاعي في زيمبابوي. يعيش مؤسسها في هراري ويواصل حملته عبر جمعية زيمبابوي لمحطات الإذاعة المجتمعية، للحصول على ترخيص. وفي وقت المقابلة، كانت الحكومة قد أغلقت الإنترنت لمنع تحرك حشد كان يسعى لتنظيم مظاهرة سلمية ولكنها أدت إلى استخدام علني للعنف ضد المتظاهرين.

بدأت قصة صحيفة ذا زيمبابويان عام ٢٠٠٥، حيث أسس الصحيفة ويلف مبانغا، المحرر السابق لوكالة أنباء زيمبابوي إنتر أفريكا. ولكن رئيس البلاد أعلن مبانغا عدواً للدولة عام ٢٠٠٠ لكونه مؤسس وأول رئيس تنفيذي لأسوشيتد برس في زيمبابوي، ناشر صحيفة ديلي نيوز. وبلغ الضغط على مبانغا ذروته عام ٢٠٠٣ فقرر مغادرة البلاد إلى هولندا. وحين أطلق «ذا زيمبابويان»، كان هدفه تأسيس صحيفة موثوقة ودقيقة تؤمن سجلات ومصادر موثوقة للمعلومات لجميع الأفراد والوكالات والحكومات المهتمة

بزيمبابوي. ووعدت أن تكون مسؤولة أمام قرائها عبر توفير مساحة لجميع وجهات النظر. ووفقاً لمراقبين، أدت الصحيفة أدواراً متعددة في المنفى وفي الداخل عبر تقديم وجهات نظر نقدية حول «أزمة زيمبابوي» للزيمبابويين «في الداخل» في سياق القمع المتزايد لوسائل الإعلام الخاصة. وقدمت صحيفة ذا زيمبابويان الأخبار والمعلومات والترفيه، وكذلك منتديات النقاش حول الشؤون الجارية. وكان يتم توزيع ٦٠،٠٠٠ نسخة منها في جنوب أفريقيا و٦٠،٠٠٠ في زيمبابوي مرة واحدة في الأسبوع أثناء ذروتها. وبدلاً من إعادة تدوير الصحف غير المباعة، كانت توزعها المنظمات غير الحكومية في المناطق الريفية مجاناً. كما شجع موقع ذا زيمبابويان القراء والمدونين على المشاركة في المحتوى. وفي حين توقفت طباعة الصحيفة عام ٢٠١٤ لا يزال موقعها الإلكتروني، الذي يجمع أهم الأخبار من زيمبابوي، متاحاً.

أصبح النظر في العودة إلى زيمبابوي جزءاً من النقاشات التي أثارها أمل للتغيير (لم يتحقق) عام ٢٠٠٩، حين وقّع الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي-الجبهة الوطنية (زانو-الجبهة الوطنية) وحركة التغيير الديمقراطي اتفاقاً لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وتضمنت إحدى المواد الواردة في المذكرة الموقعة مطالبة الجبهة الوطنية بحل أو وقف عمل المحطات الإذاعية الخارجية الممولة من حكومات أجنبية والتي تبث في زيمبابوي. ووعدت حكومة الجبهة الوطنية بضمان المعالجة الفورية لجميع طلبات إعادة التسجيل والترخيص لمراكز البث وفقاً لقانون خدمات البث وكذلك قانون الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية. وتعهدت المعارضة بدورها بدعوة الحكومات التي كانت تستضيف أو تمول محطات الراديو الخارجية التي تبث في زيمبابوي لوقف هذا النشاط، كما تعهدت بتشجيع أبناء زيمبابوي الذين يديرون أو يعملون في محطات إذاعية خارجية تبث في زيمبابوي على العودة إلى بلادهم.

أدى الانفتاح اللاحق إلى ترخيص «نيوز دي» و«ديلي نيوز». ومع ذلك، لم تحصل أي محطة إذاعية مستقلة في المنفى على ترخيص قبل الإغلاق حتى اليوم. ولا يزال قطاع البث يمثل موضوعاً حساساً لحكومة زيمبابوي، حيث لم تحصل أي إذاعة محلية على ترخيص. ولم يُرفع حظر العودة إلى زيمبابوي الذي فُرض على عدد من الصحفيين المرتبطين بوسائل الإعلام في المنفى إلا مؤخراً. ورغم ذلك غير المانحون نهجهم عام ٢٠١٠ حين تحول تركيزهم إلى وسائل الإعلام داخل زيمبابوي، بعد إغلاق عدد من وسائل الإعلام المستقلة في المنفى.

دراسة الحالة

بورما/ ميانمار

احتلت بورما بانتظام موقعاً بين أصعب عشرة بيئات لحرية الصحافة في العالم خلال خمسة عقود من الحكم العسكري، باستثناء فترة قصيرة مرتبطة بثورة ١٩٨٨، حين ظهر عدد من وسائل الإعلام في غضون أسابيع، ليتم إغلاقها بعد فترة وجيزة، حيث استخدم النظام العسكري جميع الوسائل المتاحة له لمنع الناس من الوصول إلى وجهات نظر تخالفه. وفرّ الآلاف من المنشقين السياسيين البورميين والناشطين إلى البلدان المجاورة والغربية بعد انتفاضة ١٩٨٨. ويرتبط ظهور المؤسسات الإخبارية التي أسسها ويديرها نشطاء بورميون في المنفى ارتباطاً مباشراً بجيل الناشطين من الطلاب الذين كانوا وراء انتفاضة ١٩٨٨.

وحظيت وسائل الإعلام التي تأسست في البلدان المجاورة وأوروبا باعتراف واسع النطاق لدورها الكبير في مجابهة مساحة المعلومات المراقَبة، وسرد قصص عن بورما دون الخضوع للرقابة في الخارج والوطن، لتخلق بالتالي داخلياً (في بورما) سرداً عاماً بديلاً، ولتكشف خارجياً عن قصص من بورما من منظور الشعب البورمي. وغالباً ما كان يُنظر إلى وسائل إعلام المنفى كجزء من حركة ديمقراطية بمعنى أوسع. وتعتبر قصة تطور وسائل الإعلام البورمية المستقلة في المنفى قصة منافذ إعلامية أنشأها نشطاء ذوو خبرة سابقة ضئيلة أو معدومة في مجال الصحافة، ونمت تلك المنافذ إلى منظمات إعلامية مستقلة، وعادت إلى ميانمار لمواصلة دورها كإعلام مستقل فيما اعتبر مبدئياً بداية عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

وكانت ذا ديموكراتيك فويس أف بورما أحد أبرز وسائل الإعلام تلك، وقد بدأت كمحطة إذاعية على الموجة القصيرة عام ١٩٩٢. ومثلت فويس أف بورما في الأصل مشروعاً تعاونياً بين حكومة الائتلاف الوطني لاتحاد بورما، ولجنة بورما النرويجية، والمؤسسة النرويجية الدولية. ولكنها بدأت بتعريف نفسها كمؤسسة إعلامية مستقلة عام ٢٠٠٢، وفصلت نفسها عن صورتها "كصوت حكومة الائتلاف الوطني لاتحاد بورما». وتؤدي فويس أف بورما مهمة لها أربعة أهداف رئيسية: «(١) توفير أخبار دقيقة وغير متحيزة لشعب بورما، (٢) تعزيز التفاهم والتعاون بين مختلف الجماعات العرقية والدينية في بورما، (٣) التشجيع والحفاظ على استقلال الرأي العام وتمكين النقاش الاجتماعي والسياسي (٤) نقل المثل العليا للديمقراطية وحقوق الإنسان لشعب بورما».

نجحت فويس أف بورما، من مقرها الرئيسي في أوسلو، في تطوير استوديو في مدينة شيانغ ماي التايلاندية، وكانت تبث العديد من البرامج باللغة البورمية ولغات الأقليات المختلفة بحلول عام ٢٠٠٧. كما أطلقت فويس أف بورما في أواخر التسعينيات موقعاً على الإنترنت يتضمن محتوى باللغتين الإنجليزية والبورمية، وأنشأت محطة تلفزيونية فضائية عام ٢٠٠٥. لم تحصل فويس أف بورما بعد على ترخيص للبث الأرضي وبالتالي لا تزال تبث عبر الأقمار الصناعية. وكانت من بين خمس شركات حصلت على ترخيص قناة رقمية من الحكومة عام ٢٠١٧.

كما ظهرت مجلة إيراوادي الإخبارية باعتبارها واحدة من أبرز وسائل الإعلام في المنفى. وأتت كخلف لمجموعة معلومات بورما، التي أنشئت عام ١٩٩٢ في بانكوك، تايلاند، بهدف «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في بورما، بما فيها الاحتجاز غير القانوني لأعضاء المعارضة الديمقراطية والمعارضين الآخرين والجماعات العرقية». وأطلق أونغ زاو مع مجموعة من زملائه الناشطين من الحراك الطلابي لعام ١٩٩٨، منشوراً شهرياً باللغة الإنجليزية في شيانغ ماي عام ١٩٩٣، لم يكن المنشور تابعاً لجماعات المعارضة السياسية البورمية في بورما أو في المنفى: «إيراوادي ليست مجموعة حقوقية أو منظمة غير حكومية تهتم بقضايا محددة، نعتقد أن وسائل الإعلام يجب أن تكون حرة ومستقلة، ونسعى جاهدين للحفاظ على حرية الصحافة». وصاغت إيراوادي طابعاً جذاباً للصحافة بثباتها على هذا الموقف: «لا يمكن لوسائل الإعلام الناقدة والمستقلة أن تقف مكتوفة الأيدي وتنشر أخباراً عن الأزمة بلامبالاة، حيث نعتقد أن الإعلام جزء من الحل وليس جزءاً من المشكلة،

وبالتالي لسنا عبيداً للحياد فواجبنا هو البحث عن الحقيقة وإبلاغ قرائنا». أصبحت المجلة منشوراً شهرياً يشجع على حرية الصحافة والإعلام المستقل، واكتسبت سمعة دولية بتقاريرها المتوازنة وغناها بالمعلومات وعمقها. وحظر النظام المجلة في بورما وأي شخص يمتلك نسخة كان يمكن اعتقاله وسجنه. ووسّعت إيراوادي تغطيتها عام ١٩٩٩، لتشمل دولاً أخرى في جنوب شرق آسيا تمر بمرحلة انتقالية إلى أشكال الحكم الديمقراطي، مع التركيز الأساسي على بورما. وتم إطلاق مواقع إيراوادي الإلكترونية بعد عام ٢٠٠٠، بما فيها الموقع الإخباري باللغة الإنجليزية (٢٠٠٠) وباللغة البورمية (٢٠٠١). ومع ذلك، فقد تم حظرها لمدة ١٢ عاماً، ولم يتمكن الجمهور المحلي من الوصول إليها إلا من خلال برامج فتح المواقع المحجوبة (بروكسي) حتى عام ٢٠١١ عندما تم رفع الحظر. وتم توزيع إيراوادي بشكل قانوني في بورما/ميانمار للمرة الأولى عام ٢٠١٣، وأُطلقت مجلة إيراوادي بورميس ويكلي عام ٢٠١٤، لتصل القراء في جميع أنحاء البلاد. توقفت الطبعة الإنجليزية من إيراوادي عن الطباعة في سبتمبر ٢٠١٥، وتوقفت الطبعة البورمية في أوائل عام ٢٠١٦، وبالتالي لم يتبق سوى المنصات الرقمية. توضح إيراوادي: «لا يمكننا منافسة الصحف التابعة للدولة، فالسياسات التي تسمح لوسائل الإعلام التابعة للدولة باحتكار الإعلانات والقراء يجب تعديلها».

أسس ثلاثة نشطاء من الطلاب البورميين ميزما نيوز في نيودلهي، الهند عام ١٩٩٨. حين تم إطلاق المنفذ على الإنترنيت لأول مرة عام ٢٠٠٢، وكانت الوظيفة الأساسية لمجموعة ميزما نيوز هي «جمع ونشر الأخبار والمعلومات عن بورما والقضايا المتعلقة بها عبر الإنترنت والفاكس». وأصبحت ميزما عضواً مؤسساً في بورما نيوز إنترناشيونال عام ٢٠٠٢، وهي مجموعة إعلامية تضم ميزما وأربعة منافذ إخبارية إثنية بورمية أخرى متوزعة في المنفى على طول الحدود الغربية لميانمار/بورما، في الهند وبنغلاديش. وتوسعت المجموعة لاحقاً لتشمل العديد من منافذ الأخبار البورمية الأخرى الواقعة على طول الحدود بين تايلاند وميانمار/بورما في تايلاند (ميزما، ٨ أكتوبر ٢٠١٣). وأطلقت ميزما مطبوعاً شهرياً عام ٢٠٠٣، مجلة ميزما منثلي، التي نشرت باللغتين الإنجليزية والبورمية. وفي الوقت نفسه، أسست ميزما شبكة أقوى من المراسلين داخل بورما، واتخذت أنشطة ميزما الإضافية شكل الأخبار اليومية وخدمات البريد الإلكتروني، والبودكاست حول ميانمار عبر www.mizzima.tv، وبورما ميديا أليرت.

بقيت مكاتب ميزما الرئيسية في شيانغ ماي ونيودلهي حتى عام ٢٠١٢. حين بدأت ميزما بالتحول التجاري، حيث أقامت عمليات في يانغون وسجلت رسمياً كشركة في ميانمار. وتشمل اليوم المنتجات الإعلامية لميزما مواقعها الطويلة الأمد باللغة البورمية والإنجليزية (www.mizzimaburmese.com وwww.mizzima.com) إلى جانب جريدة يومية رقمية في بورما ومجلة أسبوعية باللغة الإنجليزية. وحصلت ميزما عام ٢٠١٧، على واحد من خمسة تراخيص لتشغيل قناة تلفزيونية رقمية مستقلة ومجانية (www.mizzima.tv)

عملت وسائل الإعلام السابقة في المنفى لفترة طويلة خارج تأثير الصلة الوثيقة بين سلطة الدولة والسوق. وقد حققت المؤسسات الإعلامية السائدة في المنفى، والتي تعمل منذ فترة طويلة خارج التأثيرات التقليدية للدولة، نجاحاً ملحوظاً في التحايل على احتكار الجيش البورمي للمعلومات. وقد مر المشهد السياسي في البلاد بتغيرات كبيرة منذ عام ٢٠١١. حيث ظهر عدد من وسائل الإعلام وأعلنت الحكومة التزامها بالمشروع في إصلاح وسائل الإعلام. ولكن التفاؤل الأولي بشأن وتيرة عملية الانتقال قد انخفض منذ عدة سنوات، مع ظهور المزيد من الانتقادات بشأن الإصلاحات غير المكتملة، وزيادة الفساد والركود. ويشير مراقبو توجهات وسائل الإعلام إلى ظاهرة جديدة وهي الخطر الكبير المتمثل في استيلاء الدولة ومجموعة من رجال الأعمال التابعين للنظام على وسائل الإعلام.

عادت وسائل الإعلام من المنفى إلى البلاد لتندمج في المشهد الإعلامي الجديد وتحول نفسها من مؤسسات إعلامية ممولة بالكامل من المانحين إلى مؤسسات إعلامية قادرة على البقاء تجارياً. ورغم ذلك، يُبذل هذا الجهد في سوق تهيمن عليه الدولة والشركات القريبة من الدولة وفي ظروف ليست متساوية لجميع المنافذ الإعلامية.

تستند دراستا الحالة على عينة من ثلاث وسائل إعلام في المنفى في كل بلد، وهي أمثلة على قطاع إعلام مستقل تعددي في المنفى. في حالة زيمبابوي، حيث تعقد الجهات المانحة ومنظمات تطوير وسائل الإعلام وقطاع الإعلام بانتظام اجتماعات تنسيق (مثل شراكة زمبابوي الدولية)، بُذل جهد لتحديد الاحتياجات الرئيسية لهذا القطاع وتكييف مساعدات المانحين من أجل تلبية أفضل تلك الاحتياجات. ومع ذلك، فإن بعض أبرز وسائل الإعلام العاملة في المنفى توقفت عن العمل قبل محاولتها الانتقال إلى زيمبابوي، على الرغم من تأثيرها المعترف به، وذلك نتيجة لعدة عوامل: عداء النظام لوسائل الإعلام العاملة في المنفى؛ فرض حظر عودة على شخصيات قيادية في بعض وسائل الإعلام في المنفى؛ التكلفة العالية للعمل من المنفى؛ التحولات في دعم المانحين، وما إلى ذلك. على عكس وسائل الإعلام المنفية في زيمبابوي، أعطيت وسائل الإعلام البورمية العاملة في المنفى خيار العودة في بداية التحول السياسي في ميانمار وبدء الاندماج في المشهد الإعلامي الحيوي في ميانمار. الدروس الرئيسية المستفادة من الحالتين هي: ١) يتطلب التطوير والتأثير اللاحق المزيد من الوقت والالتزام من جانب المانحين؛ ٢) العودة ممكنة فقط عند وجود حد أدنى من الضمانات؛ ٣) تواجه المنظمات التي تعززت قدراتها على مدار سنوات من العمل في المنفى تحديات مختلفة لدى عودتها تتطلب مجموعة جديدة من المهارات.

دراسات الحالة:
بيلاروسيا وأذربيجان وروسيا وإيران

تم اختيار وسائل الإعلام التالية لدراسات الحالة لإظهار مجموعة متنوعة من الأشكال التي يمكن أن تنتج عن توليد وتوزيع الأخبار في المنفى، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها تلك الوسائل بغض النظر عن طبيعة الأنظمة في بلدانها. إذ انتقلت اثنتان فقط من وسائل الإعلام المختارة إلى المنفى مؤخراً (منذ نحو خمس سنوات)، ولكنهما تجاوزتا مرحلة الإعداد، بينما عملت اثنتان منها لنحو ١٥ عاماً. وتستطيع كلٌ من ميدوزا ويوروراديو العمل بشكل قانوني في المنفى، وإن كان بطريقة محدودة، في حين تواجه منافذ أخرى خطر القمع الشديد. وتعتمد ثلاثة منافذ، هي يوروراديو وزمانه ميديا وميدان، بشكل كبير على الجهات المانحة، في حين تحصل الرابعة، ميدوزا، على أكثر من ٦٠% من عائداتها الشهرية من الإيرادات التجارية. ويستهدف تلفزيون ميدان وزمانه شريحة سكانية واسعة إلى حد ما، في حين استهدفت يوروراديو وميدوزا الأولى من وجودها الشباب باستمرار باعتبارهم ممثلين للتغيير، على مر السنوات.

وتتشارك وسائل الإعلام هذه ميزات لا يمكن تحديدها بناءً على تفاصيل الأنظمة السياسية لبلدانها أو العادات الثقافية لجمهورها. إذ تمتلك جميعها رؤية قوية فيما يتعلق بمهمتها وجمهورها، بالإضافة إلى خط ومعايير تحريرية واضحين، وقد جمعت بين الصحافة المستقلة ومقاومة الضغط في الداخل، إذ غالباً ما يُطلق على العاملين في تلك الوسائل لقب "الخونة" أو "العملاء".

وقد توجب على المنافذ التي ظلت تعمل لأكثر من عقد من الزمان إعادة صياغة استراتيجياتها التحريرية لمواكبة تطور التكنولوجيات الجديدة والعادات المتغيرة للجماهير. ويعمل أشخاص داخل بلدانها لصالح جميع وسائل الإعلام المذكورة، ولكنها لا تمتلك فرصة للعودة والاستمرار في العمل بشكل كامل داخل البلاد.

دراسة الحالة

بيلاروسيا

يقوم النظام السياسي في بيلاروسيا بمنع جميع أشكال البث الداخلي المستقل، مما يتيح قدراً ضئيلاً من حرية الصحافة لعدد محدود من المنافذ الإعلامية المطبوعة والإلكترونية. وقد قاد هذا الواقع مجموعات عدة من محترفي الإعلام إلى البحث عن فرص بث من الخارج. خدمات البث هذه حاضرة بقوة على الإنترنت حالياً، وهي تتنافس بشكل أو بآخر مع سوق الإعلام المستقل في الداخل، إلا أنها تبقى الطرف الأقدر على تقديم أخبار وبرامج مستقلة على الهواء، فيما يبقى التلفزيون والراديو قناتي معلومات شعبية للغاية بين البيلاروسيين.

تعد الإذاعة الأوروبية لبيلاروسيا الحالة الأكثر صلة ببحثنا. حيث أنشئت في بولندا عام ٢٠٠٥ على يد مجموعة من المتخصصين في مجال الإعلام من بيلاروسيا الذين يمتلكون خبرة في البث داخل البلاد ومن المنفى، وقدمت نفسها كمشروع إعلامي مستقل يهدف إلى العودة إلى بيلاروسيا حين يبدأ التحول الديمقراطي.

أعطت الإذاعة الأوروبية لبيلاروسيا، أو يوروراديو، الأولوية لطرق البث التقليدية (إف إم) والبث عبر الإنترنت. وقد اختارت جمهوراً مستهدفاً محدداً -تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ عاماً- وأنشأت برامج للموسيقى والترفيه وبرامج إخبارية تستهدف هذه المجموعة.

وأنشئت استراتيجيتها التحريرية وبرمجتها على أساس الاستبيانات الاجتماعية ومجموعات المناقشة. كان على المحطة أن تعمل بشكل سري بالكامل في بيلاروسيا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ قبل أن تحصل على اعتماد يُمدد سنويًا منذ ذلك الحين لعدة مراسلين في مكتبها. ومع ذلك، لم تسمح السلطات ليوروراديو بالتقدم بطلب للحصول على ترخيص بث.

بمرور الوقت، ومع نمو الوصول عبر الإنترنت في بيلاروسيا، اضطرت يورو راديو إلى تعديل استراتيجياتها في البرمجة والتحرير لتلائم أنواعاً جديدة من الجماهير. وتوفر حالياً ثلاثة أنواع من قوائم التشغيل التي تستهدف الفئات العمرية المختلفة، في حين أن موقعها الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي غنية بالمحتوى المرئي الذي لا يتكرر على الهواء. وتتيح استوديوهاتها في مينسك البث المرئي المباشر لبرامج مختارة على جميع وسائل التواصل الاجتماعي، في حين يعمل موظفوها في وارسو بالتنسيق مع نظرائهم في بيلاروسيا. حاولت أجهزة المخابرات البيلاروسية عدة مرات اعتقال موظفي يوروراديو وتهديد إدارتها، لكن المحطة لا تزال تتمتع بمعاملة معتدلة إلى حد ما من السلطات.

وفقاً لإدارة المحطة، يعود جزء من هذا النجاح لالتزام يوروراديو الصارم بالحياد والمحتوى المتوازن. حيث تقدم المحطة آراء من جميع أنحاء الطيف السياسي ولا تشارك في نشاط مُسيّس إلى حد كبير من شأنه أن يضر بنزاهتها. أظهرت الدراسات الاستقصائية الاجتماعية في بيلاروسيا، على مر السنين، أن العديد من البيلاروسيين يظنون أن يوروراديو محطة محلية، ولا يعلمون بتسجيلها في الخارج. وهو أمر أزعج السلطات، حيث دعاها الزعيم الاستبدادي ألكساندر لوكاشينكا علانيةً بمحطة "بولندية" خلال اجتماع تلفزيوني واسع النطاق مع الصحافة عام ٢٠١٩. ورغم تسجيلها في بولندا، تعتبر يوروراديو نفسها منفذاً إعلامياً بيلاروسياً في المشهد الإعلامي البيلاروسي. وقد حصلت على العديد من جوائز "حرية التعبير" من جمعية الصحفيين البيلاروسية وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في بيلاروسيا والشركات الناشئة والشركات التجارية. وهي مدرجة في قائمة أفضل ١٥ موقعاً إعلامياً مستقلاً في بيلاروسيا نظراً لوصول عدد الزيارات الشهرية لموقعها على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من مليون شخص، في حين يصل بثها الإذاعي من بولندا إلى مئات الآلاف من المستمعين غير المتصلين بالإنترنت.

تعد عودة المحطة الكاملة إلى بيلاروسيا أمراً مستحيلاً ما لم يتغير الوضع السياسي في البلاد، ليسمح لهيئات البث المستقلة بالحصول على ترخيص دون الموافقة على الرقابة. كونها تعمل في وضع المنفى المختلط، لا تستطيع يوروراديو قبول المدفوعات إلى مكتبها في بيلاروسيا إلا من شركتها الأم، وتظل تعتمد اعتماداً كبيراً على أموال المانحين، ومعظمها يأتي من جهات مانحة حكومية أجنبية. وتشارك يورو راديو في الإعلانات المحلية والتقليدية لتقليل الاعتماد على تمويل المانحين، كما تشارك في تنظيم الفعاليات الثقافية وتبحث عن طرق أخرى للحصول على إيرادات إضافية، كتوفير الخدمات المتعلقة بالإنتاج على سبيل المثال.

دراسة الحالة

روسيا

أسست غالينا تيمتشينكو، رئيس التحرير السابق في Lenta.ru، ميدوزا (http://meduza.io) عام ٢٠١٤. وتعمل ميدوزا من لاتفيا ولكنها تتلقى جزءاً كبيراً من تمويلها من إعلانات شركات روسية أو شركات ذات حضور كبير في روسيا.

بدأ المشروع كاحتجاج من تيمتشينكو، التي بدا أن طردها من Lenta.ru بعد ١٠ سنوات كرئيس تحرير، كان مدفوعاً على ما يبدو برغبة الكرملين في السيطرة على هذا المنفذ المؤثر. فاستقال ٣٩ من المحررين والصحفيين طوعاً من Lenta.ru بعد إقالتها، وشكل بعضهم أساس غرفة الأخبار الأولى في ميدوزا. وكانت لاتفيا تعتبر أسهل دولة لتبدأ فيها، حيث كان لدى تيمتشينكو تصريح إقامة هناك كمالكة عقار، فسجلت ميدوزا هناك كشركة خاصة، مع تيمتشينكو كمساهم وحيد. وقد حصلت على مزيج من قروض المستثمرين من القطاع الخاص وتمويل من الجهات المانحة (يُصرّح عن هذا التمويل جزئياً في التقارير الرسمية المقدمة من الشركة ويتضمن منحاً من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي وأوك فاونديشن).

ونمت شعبية ميدوزا بين الروس بشكل ملحوظ، وخاصة الشباب منهم، بسبب تبنيها نهجاً يركز على الجمهور في برامجها. واستوحت ميدوزا من طريقة عمل بزفييد وغيرها من المنافذ الأجنبية الشهيرة على الإنترنت، وكانت واحدة من أوائل وسائل الإعلام في روسيا التي قدمت أنواع جديدة من "المفسرين (المقدمين المفسرين)" والاختبارات، لتصبح واحدة من أوائل شركات الإعلان المحلية الناجحة في روسيا.

ويعمل نصف موظفي ميدوزا في ريغا حالياً (بمن فيهم رئيس التحرير إيفان كولباكوف والمديرة تيمتشينكو)، بينما يعمل النصف الآخر في موسكو. يسمح الوضع الخارجي للمنفذ بالحصول على تمويل من العديد من أصحاب العلاقة ولا يمنعه من العمل مع شركات روسية كبيرة مثل شركة الخطوط الجوية التابعة للدولة ايروفلوت أو شركات تشغيل الهواتف المحمولة الروسية. وتمتلك ميدوزا العديد من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، ونشرت علناً أعداد متابعيها خلال السنوات القليلة الأولى من وجودها، ما يدل على روح الشفافية.

تدير ميدوزا مدرسة صيفية للصحفيين الروس منذ عام ٢٠١٦، وتدعى "فارم"، وتأجلت محاولة لتنظيمها في روسيا عام ٢٠١٩. كما نظمت ميدوزا مؤتمرات في روسيا، ما يشير إلى أن السلطات لا ترى المنفذ كتهديد.

اقترحت قناة روسيا اليوم التابعة للحكومة، في سبتمبر ٢٠١٨، تصنيف ميدوزا كـ "عميل أجنبي" لتلقيها تمويلاً من المانحين الأجانب يمكن إنفاقه "لأغراض سياسية". بخلاف راديو ليبرتي ومشروعها كرنت تايم، أو فويس أف أميركا، لم يتم إدراج ميدوزا في قائمة "الإعلام التابع لعميل أجنبي" حتى الآن. ورغم ذلك، إذا قررت السلطات اتخاذ إجراءات صارمة ضد ميدوزا، فقد يتخوف المعلنون من ربط أنفسهم بها، وقد تضطر إلى زيادة اعتمادها على الجهات المانحة.

تجذب ميدوزا جمهور شهري يبلغ ٢٨ مليون متابع، ٧٠% منهم تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً. ولا يتوقع أصحابها العودة إلى روسيا، لكن الموظفين يسافرون بانتظام إلى روسيا ولا يتعرضون لأي ضغوط هناك.

دراسة الحالة

أذربيجان

يحظر النظام في أذربيجان أي وسائل إعلام مستقلة، بما في ذلك المواقع الإلكترونية، عبر سجن المدونين والصحفيين والناشطين وتطبيق أشكال أخرى من الضغط. فنجد أن المنافذ الوحيدة التي توفر محتوى مستقل ومتوازن هي منافذ تعمل في الخارج وليس هناك سوى حفنة منها، بما في ذلك الخدمات الأذربيجانية من بي بي سي وراديو ليبرتي وراديو فري يوروب.

أصبح ميدان تي في، وهو منصة تلفزيونية ووسائط متعددة على الإنترنت أنشأها المدون السابق أمين ميلي عام ٢٠١٣، صوتاً جديداً مهماً في مساعي الوصول إلى السكان الأذريين من المنفى. يعمل ميدان من برلين، حيث سجل باعتباره "جمعية عامة" غير هادفة للربح. كما كان له مكتب في تبليسي، جورجيا، حتى أوائل عام ٢٠١٩ حين أُغلق كجزء من عملية دمج داخل ميدان. بينما وفر تشغيل كيان قانوني منفصل في بلد قريب من أذربيجان فوائد من ناحية خفض تكلفة المرتبات وإمكانية تحويل الأموال إلى المراسلين السريين داخل أذربيجان، كان في الوقت ذاته مُرهِقاً من حيث الشفافية في الحصول على تمويل من المانحين وإدارته والدعم القانوني.

على عكس المشروعات التي أنشأها الصحفيون المحترفون، يرتبط ميدان مع أجندة ناشطين. حيث اضطر أمين ميلي، الناشط والمدون، إلى الهجرة إلى ألمانيا عام ٢٠١١ بعد قضاء ١٦ شهراً في السجن، بسبب "شجار في مطعم"، ويُنظر لهذا الحكم دولياً كحكم قمعي بسبب انتقاده للحكومة. وبقي ميلي على موقفه الناقد للحكومة علناً أثناء وجوده في الخارج، وتلقى تهديدات عديدة بسبب وجهات نظره.

جاء التمويل المبدئي لتأسيس ميدان تي في جزئياً من تبرعات الشتات الأذري. كما قال مؤسسه المشارك في مقابلة مع هفنغتون بوست عام ٢٠١٦، كان على إدارته أن تتعلم قواعد الصحافة المستقلة والجديرة بالثقة أثناء العمل في المنفى. وكان الموظفون المتمركزون في برلين ينظمون أحداثاً عامة بانتظام لجذب الانتباه إلى انتهاكات النظام الأذربيجاني لحقوق الإنسان. واعتقلت السلطات بدورها أفراد أسر النشطاء بتهم ملفقة أو أجبرتهم على التبرؤ من "الخونة" في المنفى. ويعتمد ميدان على شبكة من الصحفيين داخل أذربيجان وخارجها، ويتم إخفاء هويات موظفيه داخل الدولة لأغراض أمنية وتُقدم أجورهم سراً، بينما نجد كتاب ميدان في المنفى أكثر صراحة. يتناول موقع ميدان وقناة ميدان الشؤون السياسية والقضايا الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالأقليات والفئات الضعيفة وحقوقهم.

ورغم النجاح المبدئي في التمويل الجماعي، فشل المشروع في تحصيل المدفوعات المتكررة من الشتات الأذري ويعتمد بنسبة ١٠٠% تقريباً على المنح المقدمة من مانحين دوليين. ولا تقدم الحكومة الألمانية التمويل إلى تلفزيون ميدان، دون تقديم أي سبب رسمي. لكن مقالاً في السياسة الخارجية عام ٢٠١٦ زعم أن ألمانيا تخشى تدمير العلاقات الدبلوماسية مع أذربيجان. وتلقى ميدان انتقادات عام ٢٠١٩، من بعض السياسيين المعارضين الأذريين في المنفى بسبب تصريحات إيجابية أدلى بها مديره حول عفو الرئيس إلهام ألييف عن عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين (لكن مع إبقاء عشرات آخرين في السجن).

وبدأ مؤسسو ميدان تي في مشروعاً خاصاً بوسائل التواصل الاجتماعي لتنويع أنشطته وتأثيره، وهو رومب، حيث يعرضون مقاطع فيديو قصيرة باللغة الروسية حول الشؤون الجارية ويستهدف معظمها الجماهير في روسيا. ويدار هذا المشروع بشكل منفصل عن تلفزيون الميدان، وهو محاولة للوصول إلى الجمهور المحدود المتابع لما يقدمه ميدان باللغة الروسية حول أذربيجان.

واستقال ميلي من إدارة القناة في أبريل ٢٠١٩، قائلاً إنه لا يوافق على بقاء أي شخص في منصبه الإداري لأكثر من خمس سنوات. وجاء ذلك بعد إغلاق مكتب تبليسي ومغادرة العديد من المديرين للقناة. وبينما يستمر المشروع في

العمل من ألمانيا ويتمتع بدعم متعدد المانحين، سيعتمد مستقبله على قدرة القيادة الجديدة على الحفاظ على شعبية القناة ومصداقيتها بين الجماهير المستهدفة، وعلى عدد المتابعين، وإمكانية الوصول إلى المستخدمين في أذربيجان، حيث تمنع السلطات في كثير من الأحيان الوصول إلى موقعه وتقدم شكاوى حول محتواه على يوتيوب وتدعم اختراق صفحات الفيسبوك الخاصة به. واستقطب ميدان ملايين الزوار/المشاهدين شهرياً في وقت ذروته.

دراسة الحالة

إيران

تأسس راديو زمانه في أمستردام، هولندا، عام ٢٠٠٦، بعد أن أصدر البرلمان الهولندي قراراً يدعم الإعلام الإيراني المستقل. وقد بدأت كجهد تعاوني بين برس ناو (اندمجت حالياً في فري برس أنليمتد) وفريق من الصحفيين والمدونين الإيرانيين. وراديو زمانه مسجل ككيان غير ربحي بموجب القانون الهولندي ويعلن الراديو استقلاليته عن أي مجموعة سياسية أو عرقية أو اجتماعية داخل أو خارج إيران. واختار البث على شبكة الإنترنت كوسيلة للوصول إلى جمهور إيراني شاب في الغالب داخل البلاد وخارجها.

أدرك راديو زمانه بسرعة كبيرة أن جمهوره في الشتات الإيراني مهم للغاية وأنه يتعين عليه أن يقرر ما إذا كان ينبغي اعتبارهم أحد الجماهير المستهدفة الرئيسية أم لا. ونتيجة لذلك، أصبحت مهمة المحطة توفير "صحافة مستقلة، وإعداد تقارير المواطنين، والتعليم الإلكتروني، وتوفير النقاش والمعرفة للجمهور في إيران ومجتمع الناطقين باللغة الفارسية في جميع أنحاء العالم، وبناء الجسور بين إيران والمغتربين الإيرانيين وبين مختلف المجتمعات الناطقة باللغة الفارسية، مثل أفغانستان وآسيا الوسطى".

وجاء تمويل المحطة من وزارة الخارجية الهولندية، والمفوضية الأوروبية، ووزارة الخارجية الكندية، ومجموعة من المانحين الآخرين. والتزمت فري برس أنليمتد بتقديم تمويل أساسي لسنوات عديدة، وكان هذا التمويل مكرساً، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، لتعزيز القدرات الداخلية لراديو زمانه وإدارتها من أجل مواصلة العمل بطريقة مستقلة تماماً.

وتوقفت المحطة عن البث المباشر وتركز حالياً على موقعها الإلكتروني فقط، وتستضيف أحياناً مواد إذاعية. وقد أعادت تسمية نفسها باسم زمانه ميديا، وتبحث عن مصادر دخل بديلة. يتضمن ذلك تقديم خدمات الترجمة والإعلانات عبر الإنترنت، ومعظمها خارج هولندا، ما يسمح لها بتأمين دفق محدود ولكن يمكن الاعتماد عليه من التمويل "دون قيود" والذي يمكن استخدامه لأغراض تشغيلية أو كوديعة. كما يناشد المنفذ قراءه لدعمه و"وسائل الإعلام المستقلة الأصغر الأخرى".

وبالإضافة لإدارة الموقع تستضيف زمانه ميديا منصة للتعلم عبر الإنترنت، وأكاديمية زمانه، وبوابة لتقارير المواطنين تدعى زمانه تربيون. وتقدم الأكاديمية دورات مجانية ومخصصة للصحافيين المحتملين في إيران، وخاصة الشباب الذين يرغبون في الاحتراف. كما تقدم زمانه تطبيقاً خاصاً عبر الإنترنت يسمح للإيرانيين "بوصول غير مقيد وآمن للإنترنت". وبلغ عدد زوار موقع Radiozamaneh.com ٢,٦ مليون زائر.

يمكن استنتاج العديد من الملاحظات المهمة من دراسات الحالة أعلاه. حيث يمكن دمج الجهود طويلة الأمد لدعم البث المستقل من الخارج بنجاح مع تحويل وسائل المنفى من منافذ أكثر تقليدية إلى منافذ رقمية (بيلاروسيا وإيران). وقد يحد القمع السياسي الحاد في البلاد من قدرة وسائل الإعلام في المنفى على العثور على مراسلين من مستوى عالٍ والاحتفاظ بهم، ما يصعب الوصول إلى الجماهير وجذبها بمحتوى ذي جودة وصلة بالأحداث المحلية (أذربيجان وإيران). كما يمكن لوسائل الإعلام في المنفى الحصول على إيرادات كبيرة من الإعلانات عبر التنافس مع منافذ ليست في المنفى، في حالات الاستبداد المعتدل والاقتصاد الرقمي المتطور، وهو أمر ينبغي النظر إليه باعتباره فرصة سانحة. ويجب أن تكون وسائل إعلام المنفى مستعدة لتدهور ظروف أنشطة الصحافة والأعمال المستقلة في بلد المنفى لتتمكن من البقاء (روسيا).

ملاحظات ختامية

لا تخضع وسائل الإعلام المستقل بشكل تلقائي للروابط التقليدية بين قوى الدولة والوسط الإعلامي. ورغم أن العمل في المنفى هو الملاذ الأخير لوسائل الإعلام -وهو بذلك لا يُعد خياراً عندما يكون البديل الوحيد المتاح- إلا أنه يسمح لتلك الوسائل بتجنب ضغوط الدولة المستمرة في الحالات التي تخلق فيها الدولة ظروفاً غير مناسبة أبداً لممارسة الصحافة المستقلة داخل حدودها. ونتيجة لذلك، أظهرت وسائل الإعلام في المنفى نجاحاً ملحوظاً في التحايل على احتكار الدولة للمعلومات، كما أن هذا النوع من الإعلام لا يتأثر بديناميات السوق بسبب عمله خارج الأوساط الإعلامية لأي بلد معين، لكنه يتأثر بتلك الديناميات حين ينتقل إلى وطنه الأم ويندمج في الوسط الإعلامي القائم فيه. كما لم يتم تحديد الآثار السلبية للسوق كعامل يدفع وسائل الإعلام إلى العمل في المنفى، إذ تبقى هذه العوامل سياسية.

من الناحية الافتراضية، يتيح التواجد في بيئة عمل خارج الروابط التقليدية مع الدولة، حرية أكبر لممارسة الصحافة المستقلة، وتغطية مجموعة واسعة من القضايا، وتقديم وجهات نظر متنوعة ومناقشة المحظورات. وعادة ما تكون بلاد المنشأ لوسائل الإعلام في المنفى هي تلك التي يحاول فيها النظام الحاكم احتكار الخطاب العام لمصلحته، وبالتالي يستخدم سلطته القسرية للحد من قدرة الناس على الوصول إلى المعلومات أو منعها بالكامل، ما يمنع الحق في الوصول إلى الحقيقة. في هذا السياق، يمكن اعتبار وسائل الإعلام في المنفى قناة للحقيقة عن طريق توفير قناة بديلة للمعلومات. وتوفر وسائل الإعلام في المنفى فرصة، للصحفيين الذين لم يغادروا بلادهم، لممارسة الصحافة التي تحافظ على المعايير المهنية، وذلك عبر بناء شبكات من المراسلين في بلدها الأصلي. وعبر استغلال طرق التكنولوجيا الرقمية، تتيح وسائل الإعلام إمكانية التعليق والمشاركة والمساهمة في المحتوى على نحو فاعل للجماهير المحلية، كما تعزز ثقافة المشاركة التي يمكن أن تتصدى لجهود النظام الحاكم الرامية إلى تقليص مساحة المواطن الفعّال والمستنير. وبمعنى أوسع، يمكن اعتبار خصائص الإعلام المستقل في المنفى تحررية وتقدمية. وبطبيعة الحال، تنطبق جميع العوامل المذكورة أعلاه فقط في حالات وسائل الإعلام المستقلة في المنفى التي تعلن أن مهمتها تتوافق مع القيم الأخلاقية للصحافة المستقلة، وتستثني وسائل الإعلام التي تُنشئها جماعات سياسية معارضة، أو شركات تخدم مصالح سياسية خاصة، أو جماعات تَعتبر وسائل الإعلام مجرد أداة للترويج لخطاب ضيق الأفق وقائم على المصالح.

عادة ما يتم تشكيل وسائل الإعلام المستقلة في المنفى بواسطة صحفيين (كما في حالة زيمبابوي وبيلاروسيا وروسيا)، أو بواسطة ناشطين (كما في حالة وسائل الإعلام البورمية والأذربيجانية في المنفى)، وفي بعض الأحيان عبر الاثنين معاً (انظر دراسة حالة وسائل الإعلام الإيرانية). وتدل تجربة وسائل الإعلام البورمية والأذربيجانية في المنفى على أن هذه الوسائل تتطور وتضع نفسها في مكانة الإعلام المستقل المكرس لأخلاقيات الصحافة المهنية. ويدرك البعض بسرعة أن الالتزام بالصحافة المستقلة

ذات الجودة العالية هي السبيل الوحيد لتقديم بديل جدير بالثقة عن الخطاب السائد. ورغم أن الصحافة في الوطن الأم قد لا تستوفي المعايير المهنية، إلّا أن معظم وسائل الإعلام في المنفى تتلقى التدريب، وتقوم بالتالي بتدريب مراسليها من أجل تنمية جيل جديد من الصحفيين بحيث يكون لديهم فهم أوضح لما يترتب عليه الالتزام بالمعايير المهنية. ولكي تصبح الوسيلة الإعلامية مرموقة وقادرة على جذب اهتمام الجماهير المحلية والدولية، يتطلب ذلك وقتاً والتزاماً بالمعايير.

ومن الممكن أن تكون مصادر القوة مصادر ضعف في الوقت نفسه، كما ذكرنا أعلاه. على سبيل المثال، يعني العمل خارج الروابط التقليدية للدولة وقوى السوق الاعتماد على المانحين، مع وجود فرصة ضئيلة جداً لتوليد الدخل الذي من شأنه أن يقلل من هذه الاعتمادية التي توصف أحياناً بـ «التبعية للجهات المانحة». ورغم إمكانية إنشاء عملية إعلامية أصغر حجماً وأقل تكلفة في العصر الرقمي، إلّا أن الاعتماد على دعم المانحين هو السائد، ولا يوجد هناك بديلٌ مجدٍ. ويقدم المانحون التمويل للتدخلات قصيرة المدى (لمدة عام واحد) عادةً، في حين يتطلب التطوير المهني الالتزام بالتمويل على المدى الطويل. أما بما يخص معظم وسائل الإعلام المستقلة في المنفى، فمن السهل الحصول على أموال الطوارئ في بداية عملياتها، لكن التخطيط الاستراتيجي والتطوير يتطلبان مصادر تمويل ثابتة. وقد ساعد التمويل المستمر من المانحين على مدى فترة زمنية طويلة –وسائل الإعلام البورمية في المنفى هي مثال على ذلك– وسائل إعلامية في المنفى على القيام بدور مؤثر، وإحراز مكانة بارزة، وإنتاج محتوى إعلامي بشكل احترافي. إذ تتطلب عملية تطوير وسائل الإعلام في المنفى.[٣١] وجود مانحين مرنين أقرب لكونهم مصادر خاصة. كما تشير التجربة إلى أن الاعتماد على التمويل من جهة واحدة يُعد مصدراً مهماً من مصادر ضعف وسائل الإعلام في المنفى. ويُعد التعاون بين المانحين ضرورياً لتسهيل تلبية الاحتياجات الخاصة لهذا القطاع.[٣٢] غالباً ما يكون لدى المانحين إمكانيات مختلفة للتمويل، وبينما يمتلك البعض الآليات القائمة والفهم الكافي لأهمية تغطية تكاليف التشغيل، يميل آخرون إلى تقديم التدريبات والدعم القانوني والتقني. وعادة ما تتم تلبية الاحتياجات المختلفة لوسائل الإعلام في المنفى عبر مزيج من المدخلات المختلفة بطريقة متكاملة (من خلال التعاون).

تُعد شبكات المراسلين داخل البلاد الأصلية لوسائل الإعلام المستقل في المنفى نقطة قوة وضعف في الوقت نفسه. فعلى الرغم من أن وجود مثل هذه الشبكات أمر أساسي للحصول على محتوى هام، إلا أن المراسلين داخل البلاد معرضون للعنف والاضطهاد إلى حد كبير (مثل مراسلي صوت الديمقراطية في بورما، وراديو جنوب إفريقيا، إلخ). ولدى بعض وسائل الإعلام المستقل طرق متطورة لحماية مراسليها وضمان الإرسال التقني الآمن للمحتوى إلى مكاتبهم في الخارج. وقد قامت بعض الأنظمة الحاكمة في كثير من الأحيان، بتوسيع استخدامها للقوة والقمع ضد الجماهير التي تستهلك محتوى الوسائط «المحظورة»، وأصبحت الأنظمة الحاكمة، في العصر الرقمي، أكثر ذكاءً في مجال التكنولوجيا، وأصبح لديها الكثير من وسائل المراقبة والحظر والتصفية تحت تصرفها، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من المعرفة من جانب وسائل الإعلام المستقلة، وسهولة في الوصول إلى أحدث تقنيات التحايل والسلامة الرقمية.

حين يصبح أسلوب العمل المؤقت (العمل في المنفى) أطول مما تتوقعه وسائل الإعلام، وتتحول الحالة المؤقتة إلى ما يشبه الحالة الدائمة، يبدأ المانحون –وحتى أكثرهم التزاماً– بالانسحاب. ونتيجة لذلك، يتم إغلاق وسائل الإعلام التي تعتمد بدرجة كبيرة على المانحين مثل (راديو جنوب أفريقيا، VOP)، وقد يُعد إغلاقها وفق التقييمات المستندة إلى النتائج فشلاً. ولكن، من المحتمل ألا يتوصل جميع المانحين أو المنظمات المعنية بتطوير وسائل الإعلام إلى مثل هذا الاستنتاج، وربما سيؤكدون على تأثيرها وعلى الدور الذي لعبته في فترة نشاطها كجهات قيادية، وكأطراف عملت على وضع المعايير الصحفية في مجال قام بتثقيف جيل من الصحفيين وحافظ على رأس المال البشري والمهني.[٣٣]

ولكن يبقى السؤال عن الوقت المناسب لعودة وسائل الإعلام المستقلة في المنفى إلى بلدانهم الأصلية دون إجابة مباشرة في واقع الأمر. وعلى الرغم من احتمال استمرار بعض وسائل الإعلام في المنفى في الاعتماد على دعم المانحين، إلّا أن ظروف المنفى ليست سهلة أبداً، وتأمل الغالبية في العودة إلى الوطن. ولكن ينبغي وجود ضمانات لعودة وسائل الإعلام في المنفى إلى بلدانها دون عقاب كحد أدنى (كما كان الحال في بورما/ ميانمار، ولكن ليس في زيمبابوي)، كما ينبغي على الأقل وجود حد أدنى من الضمانات لممارسة حرية التعبير. يحدد السياق هذه الاعتبارات إلى حد كبير، ويستحيل التعميم.

قد تكون الفترات التي تعقب الاستبداد أو الحروب شديدة التعقيد والاضطراب. ويمكن إجراء عملية التحول بشكل فوضوي وغير منظم أحياناً، رغم الميل المعلن نحو الانفتاح والالتزام بالتغيير، حيث يبقى المؤثرون من أنصار النظام السابق حاضرين في الساحة، وأحياناً يتقاسمون السلطة أو يتحكمون بموارد اقتصادية كبيرة (غالباً ما تكون موجهة نحو وسائل الإعلام). ويمكن أن يغير المانحون تركيزهم بسرعة نحو المشاركة داخل البلاد، وأحياناً يتخذون قرارات سابقة لأوانها لترتيب الأولويات على حساب وسائل الإعلام، وبالتالي ستكون هناك عواقب طويلة المدى على قطاع إعلام مستقل إما لم ينضج بما فيه الكفاية بعد أو يضطر للعمل إلى جانب الإعلام الحكومي أو وكلائه في ظروف غير متكافئة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار طريقة العمل في المنفى دائمة، لذلك ينبغي على وسائل الإعلام المستقلة أن تدرك مسبقاً احتمالية تغيُّر اهتمامات المانحين.

ملاحظات

١. Bill Ristow, "Independent Media in Exile: A Report to the Center for International Media Assistance", Center for International Media Assistance, June 2011 (hereafter, Ristow, "Independent Media in Exile").
٢. Ristow, "Independent Media in Exile", p. 13:
"يعمل إريك جونسون في شنغهاي كمستشار ومدير لإنترفيو إنترناشيونال، مع وسائل الإعلام في المنفى في عدد من البلدان، ولمنظمي مؤتمر ستوكهولم، قام بتصنيف البلدان التي يعمل فيها صحفيون من خارج بلدهم. ويقدر أن هناك "نحو ٥٠ من وسائل الإعلام الجدية في المنفى، بمعدل ١٠ صحفيين لكل منها، وبعضها يدفع، وبعضها لا".
٣. انظر حالة ميانمار
٤. Interview with Jane McElhone, former OSF Senior Program Manager, 29 January 2019; interview with Marie Struthers, former OSF Senior Program Manager, 29 January 2019.
٥. Interview with Marie Struthers, former OSF Media Program, 29 January 2019.
٦. "Independent Media in Exile: A Baseline Consultation", Intermedia, FOJO, June 2013.
٧. https://fojo.se/nyheter/281-media-in-exile-problems-and-solutions
٨. Interview, Johan Romare, former international director, FOJO, 18 January 2019.
٩. راديو زمانه هي منفذ إعلامي إيراني في المنفى يعمل من هولندا
١٠. Thomas Carothers and Diane de Gramont, "Aiding Governance in Developing Countries: Progress Amid Uncertainties", The Carnegie Papers, November 2011, available at https://carnegieendowment.org/files/aiding_governance.pdf (accessed 10 October 2019) (hereafter, Carothers and de Gramont, "Aiding Governance in Developing Countries").
١١. Carothers and de Gramont, "Aiding Governance in Developing Countries": "In this view, the key constituent principles that governance aid seeks to advance — especially accountability, participation, and transparency — are also fundamental democratic principles."
١٢. Mary Myers and Linet Angaya Juma, "Defending Independent Media:
A Comprehensive Analysis of Aid Flows", Center for International Media Assistance, 9 June 2018, available at https://www.cima.ned.org/publication/comprehensive-analysis-media-aid-flows (accessed 10 October 2019) (hereafter, Myers and Juma, "Defending Independent Media"); Shanthi Kalathil, "A Slowly Shifting Field: Understanding Donor Priorities in Media Development", Center for International Media Assistance, 25 April 2017, available at https://www.cima.ned.org/publication/slowly-shifting-field/ (accessed 10 October 2019); Daniel O'Maley, "Tracking Media Development Support: An Update on 2016 Funding Levels", Center for International Media Assistance, 30 March 2018, available at https://www.cima.ned.org/blog/tracking-media-development-donor-support-update-2016-funding-levels/ (accessed 10 October 2019).
١٣. Myers and Juma, "Defending Independent Media".
١٤. Myers and Juma, "Defending Independent Media".
كشف أن الجهات المانحة الثنائية الناشئة الجديدة، مثل الصين والإمارات، لها مشاركة كبيرة في تنمية وسائل الإعلام، أمر قد يكون له آثار على هذا المجال، مع افتراض أن مشاركتها لا تأتي مع التزامات بالديمقراطية ولا تضع التدخل في المعونات في هذا السياق. على عكس البلدان المانحة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي كثيراً ما تضع الدعم لوسائل الإعلام المستقلة ضمن استراتيجية لتعزيز الديمقراطية والحكم، بينما تقود الصين القوة الناعمة والمصالح الاقتصادية الذاتية.
١٥. Myers and Juma, "Defending Independent Media".
١٦. Mary Myers, Nicola Harford and Katie Bartholomew, "Media Assistance: Review of the Recent Literature and Other Donors' Approaches", A Capitalisation Exercise (CapEx) for the Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC), September 2017, available at https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents/Media_Assistance_Donor_and_Lit_Review%202017.pdf (accessed 10 October 2019).
١٧. حتى في الحالة الأولى (أجندة الحوكمة في البلدان النامية)، تظل تنمية وسائل الإعلام أداة سائدة لتعزيز أهداف الحوكمة، وليست هدفاً في حد ذاتها.
١٨. Eduardo González Cauhapé-Cazaux and Shanthi Kalathil, "Official Development Assistance for Media: Figures and Findings — A Report by CIMA and the OECD", Center for International Media Assistance, March 2015, available at http://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/CIMA.pdf (accessed 10 October 2019).
١٩. "Fragile States 2014: Domestic Revenue Mobilization in Fragile States", OECD, 2014, available at http://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/FSR-2014.pdf (accessed 10 October 2019).
٢٠. "The New Deal", International Dialogue of Peacebuilding and Statebuilding, available at https://www.pbsbdialogue.org/en/new-deal/about-new-deal/ (accessed 10 October 2019) (hereafter, "The New Deal").
٢١. "The New Deal".
٢٢. James Putzel and Joost van der Zwan, "Why Templates for Media Development Do Not Work in Crisis States: Defining and Understanding Media Development Strategies in Post-War and Crisis States", Crisis States Research Centre, LSE, 2005, available at http://www.lse.ac.uk/international-development/Assets/Documents/PDFs/csrc-background-papers/Why-Templates-for-Media-Development-do-not-work-in-Crisis-States.pdf (accessed 10 October 2019) (hereafter, Putzel and van der Zwan, "Why Templates for Media Development Do Not Work in Crisis States").
٢٣. Putzel and van der Zwan, "Why Templates for Media Development Do Not Work in Crisis States".
٢٤. Putzel and van der Zwan, "Why Templates for Media Development Do Not Work in Crisis States".
٢٥. James Deane, "Fragile states: the role of media and communication", Policy Briefing #10, BBC Media Action, October 2013, available at https://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/policybriefing/fragile_states_policy_briefing.pdf (accessed 10 October 2019) (hereafter, Deane, "Fragile states").
٢٦. Deane, "Fragile states".
٢٧. Deane, "Fragile states".
٢٨. UNESCO Belgrade Declaration, "Support to Media in Violent Conflict and in Countries in Transition", Belgrade, 2004, available at http://www.unesco.org/new/en/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday2009000000/belgrade-declaration/ (accessed 10 October 2019) (hereafter, UNESCO Belgrade Declaration).
٢٩. UNESCO Belgrade Declaration.
٣٠. Interview with Joel Campagna, OSF Regional Manager, 18 January 2019.
٣١. على سبيل المثال، أغلق راديو راكجا بعد عدة سنوات من العمل عندما انسحبت الجهات المانحة، ولم يتمكن أحد المانحين في منظمة المجتمع المفتوح (OSF)من تمويله بمفرده.
٣٢. بشكل منتظم DVB على سبيل المثال، اجتمع المانحون من وقاموا بتنسيق مساهماتهم. كان الهدف من اجتماعات شراكة زيمبابوي السنوية هو تنسيق جميع أصحاب المصلحة.
٣٣. مقابلة مع جين ماكلون، مديرة برنامج سابقة في OSFفي ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٩. مقابلة مع ماري ستروثرز، مديرة برنامج سابقة في OSF في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٩.

الجزء الثاني

المؤسسات والمنظمات الإعلامية السورية في المنفى

البيئة الإعلامية السورية قبل انتفاضة ٢٠١١

لا يمكن فهم دور وديناميات الظواهر الإعلامية التي حدثت بعد عام ٢٠١١ بشكل كامل دون الأخذ بعين الاعتبار السياق المحدد والإطار الزمني؛ وبالتالي إلقاء نظرة عامة موجزة على البيئة الإعلامية في سوريا، وتطورها في ظل النظام البعثي الذي استولى على السلطة عام ١٩٦٣، وهو أمر ضروري لفهم مدى تطور وسائل الإعلام المستقلة بعد انتفاضة ٢٠١١.

في الواقع، كان الإعلام السوري مغلقاً للغاية، حتى بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى. ولم يُسمح قبل عام ٢٠٠٠ إلا لوسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة بالعمل: صحيفة تشرين، والثورة والبعث، بالإضافة إلى القنوات التلفزيونية والإذاعية الرسمية. وكانت وكالة الأنباء الحكومية السورية، سانا، المصدر الرئيسي للأخبار، والمسؤولة عن تقديم توجيهات حول المحتوى الذي يجب أن تنشره المنافذ الفردية فيما يتعلق بالمواضيع السياسية.

كان هذا النظام المتبع انعكاساً واضحاً للنظام الاستبدادي الذي فرضه حزب البعث عام ١٩٦٣ والرئيس حافظ الأسد عام ١٩٧٠. وكان من المفترض أن تعزز وسائل الإعلام شرعية "الثورة من الأعلى" للنظام البعثي الحاكم. ويعرّف ويليام روف، على سبيل المثال، دور وسائل الإعلام في بلدان مثل سوريا باسم "صحافة التعبئة"، التي تستخدم لكبح المعارضة بالإضافة إلى دعم خطاب سياسي معين.[1] وفي رأي ليزا ويدن، لم تكن وسائل الإعلام في

سوريا سوى أداة إضافية في تأسيس جماعة حافظ وابنه بشار الأسد. في هذا السياق، لم يكن المقصود بالدعاية الإعلامية أن تصدق، بل للمساعدة في وضع قواعد بشأن ما يمكن وما لا يمكن قوله في سوريا.[٢]

يحظر قانون الطوارئ النافذ منذ عام ١٩٦٣ إنشاء أي مساحة لحرية التعبير. إذ تُعد الخطوط الحمراء للخطاب العام واضحة لأي شخص في سوريا، على الرغم من عدم نشرها رسمياً. ولا يمكن مناقشة أي من قضايا الرئيس أو الشخصيات الرئيسية المحيطة به، أو النظام السياسي العام، أو الانقسامات الطائفية، أو الجنس والدين علناً. وتراقب وزارة الإعلام عن كثب التغطية الإعلامية وتتصل مباشرة بالمنافذ الإعلامية في حالة "سوء السلوك". وتخضع نقابة الصحفيين السوريين، وهي المؤسسة الوحيدة من هذا النوع، لسيطرة الدولة مباشرةً وتخدم مصالحها بدلاً من اهتماماتها المهنية.

وبعد استلام بشار الأسد السلطة عام ٢٠٠٠، أثّر تسريع سياسات التحرير الاقتصادي تدريجياً على مجال الإعلام أيضاً. وتم إصدار المرسوم ٥٠، الذي وصف بأنه «تحديث» لقطاع الإعلام،[٣] في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١. وقد سمح هذا المرسوم لوسائل الإعلام الخاصة بالعمل رسمياً لأول مرة. حيث تم إنشاء بعض الصحف الخاصة مثل الوطن وبلدنا وسوريا اليوم، وقنوات تلفزيونية مثل الدنيا، ومحطات إذاعية مثل شام إف إم. وكانت كل هذه الوسائل الإعلامية مملوكة لرجال أعمال مقربين من النظام، مثل رامي مخلوف، ابن خالة بشار الأسد، صاحب سيرياتيل وأحد أغنى الرجال في البلاد. ولم تتمتع وسائل الإعلام الخاصة بحرية أكثر من وسائل الإعلام الحكومية، بل على العكس تماماً: غالباً ما ظهر النقد في وسائل الإعلام الحكومية، كتعبير عن القوة المنبثقة من العلاقة بين حزب البعث والحكومة والرئاسة.[٤] ولم يُسمح للمحطات الإذاعية ببث محتوى إخباري.

وعلى الرّغم من إفساح القانون الجديد المجال أمام الملكيّة الخاصّة، إلا أنه فرض قيوداً جديدة على وسائل الإعلام، مثل مطالبة وسائل الإعلام الخاصة بالحصول على ترخيص من رئيس الوزراء؛ ومنعها من قبول التمويل الأجنبي؛ وإمكانيّة مقاضاتها على أساس «الزيف» أو «التقارير الملفقة»، أو لتهديدها «المصلحة الوطنية». بالإضافة إلى ذلك، من حق السلطات المطالبة بالكشف عن هوية مصادرها.[٥] وقد تزامن اعتماد هذا القانون مع نهاية ما يُسمّى بربيع دمشق (٢٠٠٠-٢٠٠١)، عندما فتحت نافذة لفترة وجيزة للنقاش العام والنقد للنظام السياسي.

وعلى الرغم من هذه القيود، شكلت وسائل الإعلام الخاصة مساحة تسمح بتطوير الهوية المهنية للصحفي تدريجياً. وبينما كان يُنظر إلى موظفي وسائل الإعلام الحكومية (وغالباً ما ينظرون هم إلى أنفسهم) على أنهم موظفون حكوميون، بدأ نظراؤهم في القطاع الخاص بتجربة ممارسات عملية أكثر شبهاً بوسائل الإعلام التقليدية.[٦]

وفي الوقت نفسه، شهدت الألفية الجديدة تغييرات أخرى على المستويين الإقليمي والعالمي أثرت على المشهد الإعلامي المحلي. وقدم ظهور المحطات التلفزيونية الفضائية الإقليمية، مثل الجزيرة، طرقاً جديدة لإنتاج وتقديم المعلومات، ما أجبر وسائل الإعلام الوطنية في بعض الأحيان على تعديل سلوكها من أجل المنافسة. وكما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، تحول السوريون بشكل متزايد إلى هذه القنوات للحصول على معلومات. كما بدأ الوصول إلى الإنترنت ينتشر في جميع أنحاء سوريا، وإن كان أقل سرعة من البلدان المجاورة. وقد خلقت هذه التغييرات التكنولوجية الظروف الملائمة للصحفيين السوريين لمحاولة التفاوض مع النظام على قدر أكبر من الحرية، وإن كان نجاحها محدوداً. ومن ناحية أخرى، اتخذت الحكومة السورية جميع التدابير الممكنة لاحتواء التغييرات المستمرة. على سبيل المثال، كان على المراسلين العاملين في وسائل الإعلام الدولية أن يحملوا الجنسية السورية، حتى يسهل على النظام السيطرة عليهم.

تم تعديل قانون الصحافة عام ٢٠١٠ ليشمل المنشورات الإلكترونية، ولمنع ظهور «عالم التدوين»، كما حدث في مصر وغيرها من البلدان المجاورة، تعرض المدونون للاضطهاد بشدة.[٧] كما تم حظر الوصول إلى فيسبوك والشبكات الاجتماعية الأخرى. وكان لا يزال بإمكان السوريين الوصول إليهم عبر خوادم بروكسي، بالطبع، لكنهم لم يستخدموها لأغراض سياسية إلا بعد انتفاضة ٢٠١١. لهذه الأسباب، اتخذت المقاربة السورية تجاه الإنترنت شكلاً مختلفاً تماماً عن أي مكان آخر. وفي منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ظهرت عشرات المواقع الإخبارية شبه الرسمية. وأعطت منصات مثل سوريا نيوز، وشوكوماكو، ودي برس الجيل الأحدث من الصحافيين السوريين مساحة لبدء العمل خارج الإعلام الرسمي، باعتبارها كانت خاضعة للسيطرة بشكل أقل من باقي وسائل الإعلام. في الواقع، بدأ بعض الصحفيين الشباب الذين يعملون اليوم في وسائل الإعلام السورية في المنفى حياتهم المهنية

انتفاضة ٢٠١١:
مرحلة النشاط الإعلامي

في العمل لصالح هذه المنصات. ومع ذلك، وعلى الرغم من تمتع هذه المواقع بحرية أكبر من الصحافة الرسمية أو الخاصة، كان لا يزال بإمكان السلطات التحكم فيها بسهولة، وذلك بتوجيه الطبيعة الفوضوية للإنترنت إلى عدد محدود من المنافذ التي يمكنهم متابعتها عن كثب.[٨]

في مارس ٢٠١١، كانت سوريا لا تزال «دولة صمت»، وهو التعبير الذي يستخدمه المعارضون المثقفون السوريون في كثير من الأحيان. إذ تم احتواء التغييرات العالمية والتكنولوجية، واستيعابها عبر الإصلاحات التجميلية والتدريجية. ولكن الانتفاضات العربية أدت إلى محو وتيرة التغيير البطيئة، ما أدى إلى التحول الكامل لقطاع الإعلام السوري في غضون بضعة أشهر.

غيّرت الانتفاضة عندما بدأت في مارس ٢٠١١، ديناميات الإعلام بشكل تام ومفاجئ. وتم القضاء على جميع التغييرات التدريجية التي كانت جارية منذ بداية العقد السابق فجأة، ما مهد الطريق أمام بيئة إعلامية جديدة تماماً. وقبل شهر واحد، في ٧ فبراير ٢٠١١، فاجأت الحكومة السورية العديد من المراقبين (وكذلك الشعب السوري) برفع الحظر عن منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب.

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي على الفور، مساحات مميزة لنشطاء المعارضة السورية لتوزيع وتبادل المعلومات. وقد وقفت جميع وسائل الإعلام الموجودة مسبقاً -خاصة أو عامة أو عبر الإنترنت- عموماً إلى جانب الحكومة، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة. أما بالنسبة لنشطاء المعارضة السورية، فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي الخيار الوحيد للتعبير عن المعارضة. وتمت إدارة النشاط الرقمي بشكل أساسي على يد أفراد متصلين بالشبكة. وبعد بوقت قصير، أنشئت بعض المجموعات، مثل شبكة أخبار الشام، والصفحات التي أنشأتها المراكز الإعلامية المحلية.

وقد لعب هذا النوع من النشاط الفردي المجزأ دوراً مهماً في إبراز الاحتجاجات وتوثيق التصعيد المسلح وربط الناس من مختلف المناطق والخلفيات. وفي بعض الأحيان، استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم الاحتجاجات والمبادرات المدنية الأخرى.

ولكن سرعان ما أظهرت أشكال الاتصال هذه محدوديتها. وكانت كمية المحتوى المنتجة هائلة وصعبة التصفية كثيراً ما افتقرت إلى الصفات الفنية والمهنية، بالإضافة إلى السياق. وكانت مصداقيّتها ببساطة عرضة للتساؤل، نظراً لإنتاجها على يد أفراد أو أطراف مجهولة. وظهرت بعض المبالغة والتلفيقات في بعض الأحيان، ما ألقى بظلال من الشك على كل المحتوى الذي أنتجه الناشطون السوريون المناهضون للحكومة.[٩]

أدى تصاعد الصراع إلى تفاقم هذه المشاكل. وبدأ العديد من الناشطين في مجال الإعلام السوري بإدراك أن النسيج الاجتماعي السوري يتمزق بسبب المحتوى الإعلامي العنيف الذي كانوا ينتجونه من أجل التنديد بجرائم النظام. وبدأ الناشطون الإعلاميون السوريون المناهضون للحكومة والمصورون نقاشاً داخلياً حول الآثار السلبية لهذا المحتوى.[١٠]

منذ البداية، منعت الحكومة السورية الصحفيين الأجانب من دخول البلاد لتغطية الاحتجاجات. وحين بدأ المعارضون في الاستيلاء على الأراضي من الحكومة، بدأ الصحفيون الأجانب بالعودة. ولكن، كان عليهم أن يقرروا أي جانب سيمثلون، الأمر الذي قد يفاقم الفجوة بين الروايات المتعارضة. علاوة على ذلك، سرعان ما أصبح واضحاً للصحفيين السوريين أن وسائل الإعلام الدولية وكذلك وسائل الإعلام الإقليمية (مثل الخليج) كانت مهتمة بشكل حصري بالصراع، وفيما بعد بـ «المعركة ضد الإرهاب»

وداعش، في حين تم تجاهل الحقائق الأخرى على أرض الواقع، بدءاً بالأنشطة المدنية التي وُلدت وسط الانتفاضة، بشكل تام تقريباً. وفي هذا السياق، أدرك عدد كبير من الناشطين في مجال الإعلام السوري أنهم بحاجة إلى تطوير نشاطهم الإعلامي الشبكي إلى عمل تحريري أكثر تنظيماً.

نظر العديد من الصحفيين المواطنين إلى فكرة إطلاق المؤسسات الإعلامية على أنها الحل الوحيد للمشاكل المذكورة أعلاه. وبرزت الحاجة إلى انتقاء أساسيات المحتوى الإعلامي، ووضع سياقاتها وتعبئتها بطريقة صحفية، ولم يمكن القيام بذلك إلا عبر عمليات تحريرية مناسبة. وهكذا، ولدت وسائل الإعلام الجديدة، وخاصة في البداية، بهدف محدد، وهو تسليط الضوء على الأنشطة المدنية على المستوى المحلي، وكذلك على المبادرات السلمية، لمواجهة التغطية الإعلامية التي ركزت بشكل حصري على النزاع. وبدأت منافذ أخرى بالتركيز أكثر على القضايا الثقافية والصحافة البناءة، بغية محاربة انحلال المجتمع والهوية السورية كما يعرفونها."

بدأت وسائل الإعلام تنتشر في مناطق مختلفة، مثل عنب بلدي وسوريتنا، بحلول عام ٢٠١١. وبحلول منتصف عام ٢٠١٢، تم إنشاء مئات المؤسسات الإعلامية.

في البداية، عمل الصحفيون السوريون على أساس تطوعي، واعتبروا أعمالهم التحريرية جزءاً من أنشطة الحركة المدنية الأوسع. ولم يملك معظمهم أي خبرة في هذا المجال تقريباً. وبالتدريج، جذبت هذه الظاهرة انتباه عدد من الداعمين الأوروبيين والأمريكيين ومنظمات دعم وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

نبذة تاريخية عن وسائل الإعلام السورية البديلة

يمكن تقسيم تاريخ الإعلام السوري البديل إلى ثلاث مراحل رئيسية، بشكل تقديري إذ يصعب رسم خطوط زمنية دقيقة بين المراحل. ومع ذلك، سوف نميز بين الفترات المختلفة لتطور المجال الناشئ، بغية تقديم صورة أوضح لتاريخه.

البداية (٢٠١١-٢٠١٢)

في هذه المرحلة، بدأت وسائل الإعلام السورية بالازدهار بشكل فوضوي ولكن حيوي. أنشئت معظم وسائل الإعلام وعملت، ومازالت تعمل، داخل سوريا. ولكن لم تفقد الحكومة السيطرة الكاملة على أي منطقة، ويتعين على الصحفيين العمل سراً، وتعمل معظم وسائل الإعلام على أساس تطوعي.

تتميز هذه الفترة بالمساعي الأولى للانتقال من النشاط الإعلامي إلى أسلوب أكثر احترافاً للإنتاج الإعلامي. قررت بعض وسائل الإعلام التي دعمت المنظمات داخل سوريا قبل عام ٢٠١١، مثل دويتشه فيله وبي بي سي ميديا أكشن ومعهد الإبلاغ عن الحرب والسلام (IWPR)، تجميد عملياتها أو نقلها إلى الخارج بعد اندلاع الانتفاضة.[١٢]

ولا تلعب منظمات تطوير وسائل الإعلام الدولية والجهات الداعمة دوراً مهماً بعد. تتدخل منظمتان في البداية: الفريق الثوري للعمل الإعلامي السوري (SMART) / جمعية دعم الإعلام الحر (ASML) وبسمة سوريا. الفريق الثوري للعمل الإعلامي السوري (SMART) / جمعية دعم الإعلام الحر (ASML) هي منظمة سورية غير حكومية مقرها فرنسا وتمولها الحكومة الفرنسية وآخرون.

توفر المنظمة الدعم التقني، وفي بعض الأحيان، الدعم المالي لعدد من وسائل الإعلام الشعبية. بسمة سوريا هي منظمة غير حكومية سورية تم إطلاقها في أوائل عام ٢٠١٢ بتمويل من آكسس ريسيرتش نولدج Access Research Knowledge (انظر أدناه). تتخصص المنظمة في حملات التوعية، وفي مقابل تغطية بعض القضايا، تقدم مبلغاً صغيراً من التمويل لسلسلة من المؤسسات الإعلامية. لكلتا المنظمتين دور كبير في تقديم الدعم الفني والمهني الأولي، في حين أن التمويل المباشر محدود جداً.[١٣]

في هذه المرحلة، تعمل وسائل الإعلام كوسائل إعلام معارضة، باعتبارها انبثاقاً مباشراً عن الانتفاضة السورية ولا سيما الجهات الفاعلة التابعة لحركات السلام. ولا يزال الاعتقاد بأن النظام سوف يسقط بسرعة ويدخل في عملية الانتقال إلى الديمقراطية واسع الانتشار بين الناشطين والصحفيين الجدد. وتركز كل الجهود بشكل أساسي على إنتاج المحتوى. بهدف رئيسي وهو مواجهة الروايات الحكومية وتعبئة الناس باسم الثورة السورية.

ينصبّ الاهتمام في هذه المرحلة على إنتاج المحتوى أكثر من التركيز على بناء المؤسسات، حيث أن الانتفاضة ما زالت في مرحلتها الأولية وما زال الأمل قائماً في التغيير السريع للنظام. أما داخل سوريا، يجب أن يظل العديد من الصحفيين السوريين مخفيين. وتتم إدارة معظم المبادرات على أساس تطوعي وبين الصحفيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً. وتملك قلة قليلة فقط خبرة صحفية سابقة أو يدرس البعض الصحافة في الجامعة. ولكن بدأ أغلبهم في النشر فقط بعد مارس ٢٠١١.

الازدهار: الجهات الداعمة، وإضفاء الطابع المؤسساتي والمنفى(٢٠١٣-٢٠١٥)

بعد ترددهم المبدئي، يقرر الداعمون الدوليون دعم قطاع الإعلام الناشئ على نطاق أوسع. بينما كان الدعم الأجنبي يستهدف الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الرسمية بشكل أساسي ويتم بوساطة الدولة قبل الانتفاضة،[١٤] أما الآن فيتم توجيهه مباشرة إلى المنافذ المعارضة التي ولدت بعد عام ٢٠١١.

تبدأ مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بالعمل في مجال دعم وسائل الإعلام، مع مقاربة ومقاييس تدخّل مختلفة: مؤسسة كريتيف الدولية، مجلس البحوث والتبادل الدولي (IREX)، أكسيس ريسيرتش نولدج (ARK)، وسائل الإعلام عبر التعاون والتحول (MICT)، ومنظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، إنترنيوز، فري برس أنليميتد (FPU)، المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية (EED)، معهد صحافة الحرب والسلام (IWPR)، قناة فرنسا الدولية (CFI) ومنظمات الخدمة التطوعية (COSV). ويتم توفير التمويل بشكل أساسي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب وزارة الخارجية الأمريكية لعمليات الصراع وتحقيق الاستقرار، والمفوضية الأوروبية، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (SIDA)، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (Danida).

كما توفر الحكومات الفرنسية والبريطانية بعض التمويل. وتشمل الجهات المتبرعة الأخرى مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF) واليونسكو. وتستخدم منظمات تطوير وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية التمويل لتقديم المساعدة المباشرة للمنظمات الإعلامية وتوفير برامج التدريب والتوجيه بشأن الممارسات التحريرية والمهارات الفنية والتنظيمية.

نتيجة لذلك، بدأت وسائل الإعلام السورية المستقلة بالازدهار. وحددت دراسة بتكليف من نظام إدارة المعلومات في مايو ٢٠١٤ نحو ٩٤ منفذاً إعلامياً.[١٥] وفقاً لدراسة أخرى، تم إطلاق ٢٦٨ صحيفة ومجلة منذ مارس ٢٠١١، ولكن انخفضت إلى ٦١ في أوائل عام ٢٠١٥.[١٦] وحددت دراسة ثالثة، نشرت عام ٢٠١٦، ٣٨ وسيلة إعلام مستقلة و٧١ من وسائل الإعلام الموالية للمعارضة و١٤ من وسائل الإعلام الكردية المستقلة.[١٧] وتشير دراسة رابعة، نُشرت في أواخر عام ٢٠١٦، إلى ٦٠٠ منفذ تم إنشاؤها منذ عام ٢٠١١، من بينها ٤٢ محطة إذاعية،[١٨] وحتى عام ٢٠١٦. بينما بدأت بعض المنافذ بالإغلاق، وتم إنشاء غيرها، ما جعل عدد المنافذ النشطة مرتفعاً جداً.

وبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، بدأت المؤسسات الإعلامية السورية التي تتخذ من سوريا مقراً لها، بنقل مكاتبها الرئيسية وعملياتها الأساسية إلى الخارج. وتم تمويلها في هذه الفترة بشكل عام في الخارج مباشرةً. ونتج هذا التوجه إثر تصاعد الصراع بشكل رئيسي. وأصبحت سوريا، بسرعة، واحدة من أخطر الأماكن في العالم للصحفيين. عام ٢٠١٢ وحده، قُتل ٨٧ صحفياً و٤٨ صحفياً مواطناً و٨ مساعدين إعلاميين.[١٩] وفي السنوات التالية لم يتحسن الوضع. إذ قُتل ثلاثة من محرري عنب بلدي في داريا: أحمد شحادة ومحمد قريطم ومحمد شحادة.[٢٠] ويحدد معظم الصحفيين الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة تصاعد العنف كسبب رئيسي للانتقال إلى الخارج، إلى بيئة أكثر أماناً يمكنهم بناء هياكل أكثر استدامة وتنظيماً فيها.

لكن الانتقال إلى الخارج لا يؤثر على النشاط الصحفي في هذه المرحلة. ويمكّن إنشاء المناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة، وخاصة في الشمال، وسائل الإعلام السورية من الحفاظ على وجودها داخل الحدود السورية. ويتم إنشاء شبكات للصحفيين والصحفيين المواطنين بسرعة، بالإضافة إلى مكاتب صغيرة. ومع ذلك، لا يزال الصحفيون داخل سوريا يواجهون صعوبات وضغوط من الحكومة السورية والجماعات المتطرفة على حد سواء.[٢١] تنتقل معظم المنافذ إلى تركيا، إلى غازي عنتاب وإسطنبول، على وجه الخصوص. وقد أصبحت غازي عنتاب، نظراً لقربها من الحدود السورية، مدينة إعلامية لمنافذ مستقلة. ويتلقى الصحفيون من داخل سوريا تدريباً منتظماً في تركيا ولبنان وفي بعض الأحيان في أوروبا. وأصبح الانتقال إلى مواقع أكثر أماناً في الخارج يعني أن الإجراءات والتبادلات بين مؤسسات تطوير وسائل الإعلام أسهل. وأصبح تنظيم التدريب والتحويلات المصرفية والاجتماعات كلها أسهل بكثير أيضاً. وتتيح هذه الخطوة أيضاً العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنشاء منظمات أقوى لدى المنافذ والجهات الداعمة. ويتم «دفع» الإعلام السوري نحو عمليات تنظيمية أفضل، من حيث التسجيل القانوني وتقسيم العمل وتدفقات العمل الداخلية والخطط المالية والاستدامة. ومع ذلك، يبرز بناء التنظيم كواحد من أصعب الجوانب التي يجب على الصحفيين السوريين إدارتها. إذ لم تنجح المنظمات على الصعيد التنظيمي، باستثناء عدد قليل منها.

في البداية، كانت وسائل الإعلام السورية الناشئة في الأساس صحفاً ومجلات على الإنترنت. وتقوم بعضها بطبع نسخ وتوزيعها محلياً. وبدأ التمويل من الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١٢، الأمر الذي مثل نقطة تحول، لأنه يتيح إنشاء عدد كبير من المحطات الإذاعية. وتم إنشاء أكثر من ٢٠ محطة: الكل وألوان وأنا برس وأرتا وفريش ونسائم سوريا وصوت رايا والوطن. وبدأ راديو روزانا، بتمويل من منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، وهوا سمارت، بتمويل من الفريق الثوري للعمل الإعلامي السوري (SMART) وجمعية دعم الإعلام الحر (ASML)، أيضاً في هذه المرحلة.

يرى العديد من الناشطين السوريين ومنظمات دعم وسائل الإعلام الإذاعة وسيلة مناسبة بشكل خاص للوصول بسهولة أكبر إلى جمهور أوسع، بتكلفة معقولة. وتقوم معظم المحطات الإذاعية على الفور بتأسيس مكتبها الرئيسي في تركيا، ولكن تنشئ مكاتب أصغر وموظفين أقل داخل سوريا لتشغيل أجهزة الإرسال. ويتم

تشغيل إشارة «إف إم» في بعض الأحيان بواسطة محطة إذاعية واحدة، وفي كثير من الأحيان عن طريق المنظمات التي توفر هذه الموارد لأكثر من محطة واحدة. بين سبتمبر ٢٠١٣ وديسمبر ٢٠١٧، قدمت MICT – Syrnet إشارة إف إم مشتركة إلى عدة محطات. وفي مارس ٢٠١٣، وفر الفريق الثوري للعمل الإعلامي السوري SMART تردد إف إم آخر لمنافذ مختلفة، ولكن في أوائل عام ٢٠١٤ تقرر تخصيصها بالكامل لهوا سمارت.

كما شهدت تلك المرحلة جهوداً لإنشاء مؤسسات إعلامية وتعاون مستقر: ميثاق شرف للإعلاميين السوريين (ECSM)، ورابطة المحطات الإذاعية السورية المستقلة (ABRAJ)،[٢٢] والشبكة السورية للإعلام المطبوع (SNP)،[٢٣] ورابطة الصحفيين السوريين (SJA) وشبكة الصحفيات السورية (SFJN).[٢٤]

السنوات المضطربة التي مرّ بها الإعلام السوري البديل (٢٠١٦-٢٠١٨): تغييرات في ديناميات الحرب، وفي مقاربات التمويل للمانحين، وفي كفاح الإعلام في سبيل البقاء

شكلت مجموعة من العوامل في هذه الفترة خطراً على قطاع الإعلام السوري المستقل الذي ظهر بعد عام ٢٠١١.

وشكل احتدام الصراع وظهور الجماعات المتطرفة تحدياً خاصاً لجهود وسائل الإعلام في الوصول إلى الناس داخل سوريا، عدا عن توسيع نطاق جمهورهم. وعرقلت الجماعات الإسلامية المسلحة بشكل خاص توزيع الصحف المطبوعة في المناطق التي تخضع لسيطرة المعارضة، وأصبح تركيب جهاز إرسال والحفاظ على إشارة FM أمراً خطيراً ومكلفاً بشكل كبير، كما أن الإنترنت ليست متاحة بشكل دائم بسبب انقطاع الكهرباء في العديد من المناطق.

علاوة على ذلك، منذ عام ٢٠١٦، استعادت الحكومة السورية تدريجياً أغلب المناطق التي خسرتها قوات الثوار، وفي نهاية عام ٢٠١٦، عادت مدينة حلب بالكامل إلى سيطرة الحكومة، واضطرت الوسائل الإعلامية العاملة في تلك المناطق إلى المغادرة وغالباً إلى التوقف بشكل كامل، مثل مركز حلب الإعلامي. ولكن يعد الوضع في المناطق التي يسيطر عليها الثوار أفضل قليلاً. وقد تم قتل رائد فارس، مؤسس راديو فريش، في ٢٣ تشرين الثاني عام ٢٠١٨ (مع زميله حمود جنيد) بعد تعرضه لتهديدات عديدة وضغوط أخرى.

أصبح من الصعب جداً الحفاظ على شبكات من المراسلين مستقرة وواسعة الانتشار داخل سوريا، وقرر معظم الصحفيين ذوو الخبرة مغادرة البلاد أو أجبروا على ذلك، وتم تهجير آخرين داخلياً ما أدى إلى تغطية بعض المناطق بشكل محدود جداً أو تركها تماماً دون تغطية، وأُغلقت مراكز إعلامية محلية في أماكن مثل درعا والغوطة الشرقية، وأجبروا على ترك أرشيف أعمالهم.

كان لتغيُّر السياق في الحرب الأوسع تأثيرٌ مباشر على رغبة المانحين في الاستمرار في تمويل القطاع كما فعلوا من قبل. على سبيل المثال، بدأ التمويل الأمريكي في التراجع بمجرد انتهاء المعركة ضد داعش، وقد كان يهدف بشكل أساسي إلى دعم الأصوات المعتدلة ضد التطرف. وفي نهاية عام ٢٠١٨، تم إيقاف تمويل محطات الإذاعة السورية العاملة في غرب سوريا بشكل كامل،[٢٥] وأجبرت العديد من المحطات على الإغلاق، وكذلك الصحف وغيرها من المشاريع الإعلامية، كما تقلص عدد الوسائل الإعلامية العاملة يوماً بعد يوم.[٢٦] ولكن توجد استثناءات في المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا، كروج أفا، ومنطقة الرقة ودير الزور بعد أن تم طرد داعش منها، وبقي التمويل الأمريكي مستمراً في هذه المناطق، وكذلك التمويل من بعض الدول الأوروبية لكن بدرجة أقل بسبب أهميتها الإستراتيجية.

وسائل الإعلام السورية في المنفى: اعتبارات عامة

سبب تسمية "وسائل الإعلام السورية في المنفى"؟

نشير في هذه الدراسة إلى الوسائل الإعلامية التي تُعتبر "وسائل الإعلام السورية في المنفى" (SEM). وقررنا استخدام هذه العبارة لأنها توضح، أكثر من غيرها، التغييرات الجذرية التي مر بها القطاع في العامين الماضيين. فقد أُجبرت معظم وسائل الإعلام السورية البديلة على نقل عملياتها إلى الخارج، كما فُرض عليها القبول باحتمال ممارسة أعمالها بطريقة غير مؤقتة بسبب الظروف السياسية القائمة. ويتطلب فهم هذه الحقيقة نهجاً انتقالياً، ويتطلب من قطاع الإعلام المستقل إعادة النظر في دوره في مستقبل سوريا. وفي الوقت نفسه، يساعد استخدام مصطلح "وسائل إعلام المنفى" أيضاً على تمييزه عن "وسائل إعلام المهاجرين"، وحتى إن كانت تلك الوسائل المستقلة تولي اهتماماً متزايداً بالمجتمعات السورية في الخارج، إلا أن الصحفيين السوريين جميعهم واضحون جداً بشأن نقطة واحدة: وهي إبقاء تركيزهم الرئيسي على داخل سوريا، والتركيز على السكان الذين ما زالوا يعيشون داخل البلاد.

تأطير وسائل الإعلام السورية في المنفى باعتبارها وسائل إعلام تكتيكية وناقدة

تُستخدم تسميات عدة مختلفة في المقالات الأكاديمية أو الصحفية للإشارة إلى النوع الذي عرّفناه بوسائل الإعلام البديل، ومنها "جماهيرية"، "تكتيكية"، "ناقدة"، "معارضة"، "ناشئة"، "راديكالية"، "مستقلة" و"مجتمعية". وتشير بعض هذه التعريفات، في المقام الأول، إلى نظرة النظام السياسي أو المجتمع تجاه وسائل الإعلام، ومنها ("وسائل الإعلام الناقدة"، و"وسائل الإعلام المعارضة")، وأخرى تشير إلى شكل تنظيمها وإلى علاقتها بالبيئة الإعلامية على نطاق أوسع مثل ("وسائل الإعلام الجماهيرية"، و"وسائل الإعلام التكتيكية"، و"وسائل الإعلام الناشئة"، و"وسائل الإعلام المجتمعية")، وتشير بعضها إلى الظروف الجغرافية مثل ("وسائل إعلام المنفى"، و"وسائل إعلام المهاجرين"). ومن المفيد مناقشة بعض هذه التعريفات باختصار، وما إن كانت تنطبق على القطاع الذي تتناوله هذه الدراسة بعمق أم لا، من أجل الحصول على فهم أفضل لهذه الظاهرة.

ينتشر تعريف «الإعلام البديل» بشكل أكثر شيوعاً، إلا أنه تعريف واسع وغامض لا يقدم أي فائدة. وكما كتب جون دي. إتش. داونينغ: «يتضمن التحدث ببساطة عن الإعلام البديل تناقضاً ... ويكون كل شيء، في مرحلة ما بديلاً عن شيء آخر».[٢٧] ينطبق المنطق ذاته على تعريف «الإعلام المستقل»، حيث ينبغي تحديد تلك القوى التي يستقل عنها بدقة، هل هي اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية وثقافية، وإلا يفقد التعريف معناه الدقيق. في الواقع، يرفض العديد من السوريين تصنيفهم بهذه الطريقة، لأنهم يدركون محدودية هذا التعريف أو المفهوم. وفي الوقت نفسه يمكن استخدام مصطلح «الإعلام المستقل» لتمييزه عن مجموعة من وسائل الإعلام ومجموعات أخرى تمولها وتسيطر عليها المصالح السياسية أو الاقتصادية بشكل واضح ومباشر. بناءً على ذلك، نستبعد من هذه الدراسة وسائل الإعلام مثل أورينت نيوز Orient News التي يملكها رجل الأعمال السوري غسان عبود، أو تلفزيون سوريا الذي تموّله قطر، كما نستبعد لنفس السبب منصات الإعلام المرتبطة مباشرة بالجماعات المسلحة مثل داعش أو جبهة النصرة.

ولا يبدو المصطلح «الإعلام الناشئ»، على الرغم من استخدام الصحفيين السوريين له عادةً، مناسباً لجيل من الوسائل الإعلامية التي مر على تأسيسها ٩ سنوات ووصلت إلى مستويات عالية من الإنتاج الصحفي.

يساعدنا مصطلح واحد على فهم طبيعة الإعلام السوري في المنفى وهو «وسائل الإعلام التكتيكية». مع مراعاة تعريف ميشيل دي سيرتو لـ مصطلح «تكتيكي»[٢٨]، يمكننا تسليط الضوء على الحقيقة بأن الإعلام السوري مجبر على التكيف مع القرارات الإستراتيجية التي تتخذها أوساط أخرى تابعة مثل: الجهات الفاعلة السياسية والمسلحة في سوريا، وأيضاً الفاعلون السياسيون في البلدان المضيفة (أي تركيا وألمانيا وفرنسا ولبنان ومصر)، وإلى حد ما الجهات المانحة والمنظمات الدولية لتطوير وسائل الإعلام، التي تعتمد عليها من أجل بقائها. ولا يمكن للمنظمات الإعلامية السورية التصرف على مستوى استراتيجي، ولكن عليها

أن تختار تكتيكاتها بشكل مدروس من أجل التكيف مع عالم استراتيجي تعجز عن التأثير فيه.[٢٩]

وفي تفسير آخر، يستخدم غريت لوفينك مصطلح "وسائل الإعلام التكتيكية" لتعريف المنتجات الإعلامية غير الأيديولوجية والتي تتصف بتوجه سياسي واضح، وتستخدم التكتيكات مثل الجماليات والفكاهة والوسيلة الإعلامية بحد ذاتها كرسالة.[٣٠] قد يكون ذلك مفيداً في تعريف المنصات الإعلامية مثل "الذاكرة الإبداعية للثورة السورية"، و"حكاية ما انحكت" وغيرها من المنصات التي تستخدم طرقاً غير تقليدية للتواصل ورواية القصص.

لا تُعد تعريفات مثل «الإعلام الجماهيري أو المجتمعي» مناسبة، حيث كان استخدامها ممكناً في المرحلة الأولى من تطور الإعلام السوري في المنفى، ولكنها لا تنطبق عليه اليوم حين أصبحت هذه الوسائل تميل إلى فقدان سمتها المحلية والمدنية والجماهيرية لصالح الممارسات الصحفية التقليدية. ومع ذلك، ما تزال وسائل الإعلام مثل راديو فريش وARTA FM تُعتبر «وسائل إعلام مجتمعية» (وهكذا اعتبرت نفسها).

وقد تكون المقاربات التي تستند إلى الوضع السياسي لوسائل الإعلام مفيدة أيضاً. إذ يعرّف داونينغ «وسائل الإعلام الراديكالية» بأنها «صغيرة الحجم، تعاني من نقص في التمويل غالباً، وأحياناً لا يلاحظها أحد على الأقل في البداية» وتخدم غرضين أساسيين: «التعبير عن المعارضة مباشرة من الأوساط الخاضعة عمودياً باتجاه السلطة وضد سلوكها» و«إلى بناء الدعم والتضامن والتواصل أفقياً ضد السياسات أو حتى ضد بقاء السلطة بحد ذاتها».[٣١]

جاء كريستيان فيوكس بوصف تعريف مثير للاهتمام، وهو «وسائل الإعلام الناقدة». حيث يرفض المنهج المبني على أساس الهيكل التنظيمي لصالح المنهج المبني على أساس المنتج، ويؤكد أن الأول يستبعد وسائل الإعلام التي تهدف إلى إنتاج محتوى «راديكالي» ويكرر ويستنسخ القيم والممارسات المهنية لوسائل الإعلام الأكثر رسوخاً. ومن الممكن أن يساعد تبني الهيكليات والممارسات التنظيمية لوسائل الإعلام السائدة وصول الإعلام الراديكالي إلى جمهور أكبر، وإحداثه بالتالي أثراً أكبر.[٣٢] ويمكن أن يكون هذا التعريف بمثابة مرجع لوصف العديد من المؤسسات الإعلامية التي تشملها هذه الدراسة كنموذج يهدفون إليه، ونعتقد أن هذه التسمية مناسبة أكثر من «وسائل الإعلام المعارضة»، حيث تشمل وسائل الإعلام التي يكون هدفها الرئيسي هو معارضتها للنظام السوري.

تصميمات وسائل الإعلام وتصنيفها

يغطي الإعلام في المنفى مجموعة كبيرة من الوسائل الإعلامية وأشكال التواصل، كالصحف والمجلات المطبوعة والإلكترونية، ووكالات الأخبار على الإنترنت، ومحطات راديو إف إم، ومحطات الراديو على الإنترنت والأقمار الصناعية، وعدد قليل من القنوات التلفزيونية. وتعتمد معظم هذه الوسائل على المنصات الإلكترونية فقط، وتستند في تواصلها بشكل أساسي إلى وسائل التواصل الاجتماعي مثل (تويتر، وفيسبوك، ويوتيوب). تمكنت عدة منظمات بشكل مستقل من طباعة عدد محدود من النسخ تم توزيعها في المناطق المحلية منذ بداية الصراع تقريباً. وقد حدث ذلك لفترة محدودة رغم تكاليف التشغيل والاعتماد على تمويل محدد. إضافة إلى ذلك، أصبحت الطباعة والتوزيع أمراً في غاية الصعوبة حين انتقلت تلك الوسائل إلى خارج سوريا. وكانت المبادرات لجمع وسائل إعلامية مختلفة بعضها مع بعض أكثر فاعلية، حيث قدم الإعلام الذكي (Smart media) وجمعية دعم الإعلام الحر (ASML) خدمة الطباعة لمنظمات مختلفة حتى كانون الثاني عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، بدأت الشبكة السورية للإعلام المطبوع بطباعة آلاف النسخ لتوزيعها في المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة المعارضة،[٣٣] لكنها توقفت عن الطباعة في تموز عام ٢٠١٨ بسبب الظروف الصعبة على الأرض ونقص التمويل. وتوقفت عنب بلدي عن توزيع نسخها في سوريا في أغسطس ٢٠١٨، وتقوم بتوزيع ٥٠٠ نسخة أسبوعياً فقط، في إسطنبول في الوقت الحالي.[٣٤]

تعرض البث الإذاعي لراديو FM للمصير نفسه بصورة أو بأخرى. وكما ذكرنا أعلاه، اعتمدت المحطات الإذاعية المستقلة بشكل رئيسي على منظمات أخرى من أجل البث مثل (شبكة الإذاعات السورية (Syrnet بمساعدة منظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول Media in Cooperation And Transition (MCIT) ، ومنظمة الإعلام الذكي وجمعية دعم الإعلام الحر). ومع ذلك، اعتبر الصحفيون السوريون دوماً أن هذا الخيار مؤقت، وكانوا يعتبرون مشاركة التردد مع الآخرين تقييداً لقدراتهم على بناء هوية تحريرية مستقلة وخاصة.[٣٥] في الوقت نفسه، وكما يشير أحد أعضاء منظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول، لم تقدم هذه المحطات الإذاعية غالباً تغطية شاملة، وكان من المنطقي الجمع بين برامجهم.[٣٦] وقد حاولت المحطات الإذاعية في بعض الأحيان إدارة أجهزة إرسالها داخل سوريا بشكل مستقل، ولكن على المدى الطويل تم حظرها، حيث كانت أجهزة الإرسال هدفاً للضربات الجوية في كثير من الأحيان. وأيضاً مارست

الجماعات المسلحة المتمردة ضغوطاً كبيرة، وقامت بسرقة مواد تقنية وأجبرت المنظمات على الدفع مقابل حضورها. إضافة إلى ذلك، كثيراً ما كانت إشارة راديو إف إم ضعيفة إما بسبب جودة جهاز الإرسال أو موقعه. وحين بدأ النظام السوري ببسط سيطرته على معظم الأراضي التي كانت خاضعة لقوات المعارضة، ذهبت إشارة إف إم بشكل كامل، وأصبحت المحطة الإذاعية الوحيدة التي ما زالت تبث اليوم في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة هي راديو فريش.

جغرافية الإعلام السوري في المنفى

بدأت العديد من وسائل الإعلام السورية، كما ذكرنا أعلاه، كإعلام مجتمعي ذي تركيز محلي محدد مثل عنب بلدي في داريا، وعين المدينة في دير الزور، وراديو فريش في كفر نبل، وأكسجين في الزبداني، وسوريتنا في دمشق. وقدمت جميع هذه الوسائل مواد إعلامية حول مجتمعاتها الخاصة بها وركزت اهتمامها عليها، وتأصل ذلك في المنظمات الإعلامية التي نشأت في مناطق سورية مختلفة، وخاصة في المناطق المحيطة بدمشق وفي الشمال.[٣٧] لم تهتم المناطق الساحلية والجنوبية كثيراً بهذه الظاهرة، حيث شهدت تعبئة وحشداً أقل.

بعد ذلك، دفعت ظروف المنفى والمهنية والتغيرات التكنولوجية جميع وسائل الإعلام للتغطية على المستوى الوطني بشكل أكبر. وفي الوقت نفسه، تميل الشبكة السورية للإعلام المطبوع بشكل واضح إلى تركيز تغطيتها على المناطق التي تسيطر المعارضة عليها، وتحدد جمهورها على أنهم يعيشون هناك بشكل أساسي، إضافة إلى أن مراسليهم متمركزون في تلك المناطق إلى حد بعيد.[٣٨] يختلف المشهد الإعلامي في المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا وقوات سورية الديمقراطية. وكما هو الحال في بقية المناطق السورية، شهدت روج أفا ظهور جيل جديد من وسائل الإعلام بعد عام ٢٠١١، أهمها إذاعة آرتا إف إم، وويلات (Welat)، وشار (Shar) وباير (Buyer). ونظراً لسعي القوات الكردية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) إلى الحفاظ على المنطقة بمنأى عن الصراع نسبياً، تمكنت وسائل الإعلام من النجاح بصعوبات أقل هناك بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وحتى لو كان الوضع السياسي بعيداً كل البعد عن الديمقراطية، إلا أن السلطات تمنح وسائل الإعلام المستقلة بعض المساحة للنقد وحرية التعبير.[٣٩]

وفي الرقة، أصبح الوضع شبيهاً لما سبق منذ طرد داعش في صيف عام ٢٠١٧، حيث بدأ جيل جديد من وسائل الإعلام في الازدهار بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية بشكل رئيسي، وأهمها: بيسان إف إم، شوفي مافي، أمل إف إم، وصوت الرقة وهو مشروع تابع لـ آرتا إف إم.[٤٠] في كلا المنطقتين، تتمتع هذه الوسائل بامتيازات كالعمل في بيئة آمنة نسبياً من حيث غياب العنف والخلفية القانونية، إضافة إلى إمكانية بناء علاقة أقوى مع جمهورهم المستهدف.

الجمهور

يُعد قياس جمهور الإعلام العربي، سواء كان مستقلاً أم لا، مهمة صعبة، وقد ازدادت صعوبتها بسبب الصراع. ولذلك يعد هذا الحقل معقداً وشائكاً بشكل خاص، إضافةً إلى أن البيانات المتاحة قليلة جداً. وسوف نحاول تحديد القضايا والاتجاهات الرئيسية اعتماداً على البيانات التي تم إنتاجها في السنوات القليلة الماضية. يعد الجمهور أحد أكبر التحديات التي تواجه الإعلام السوري في المنفى، إذ حدت موارده الشحيحة، وظروف الاغتراب التي عانى منها، وصعوبة الوصول إلى عامة الجمهور داخل سوريا، من قدرة هذا الإعلام على الوصول إلى عدد كبير من القراء والمستمعين والمشاهدين. في الواقع، يُعد " تأثيرهم المحدود" المفترض، وفقاً للبعض، من أسباب قطع التمويل عنهم مؤخراً، إذا ما تم قياسه فقط بالبيانات المتاحة للجمهور.

ويعد الوصول إلى الجمهور قضية تقنية في المقام الأول، ويعكس إلى حد ما العادات الراسخة التي تشكلت لدى الجمهور قبل عام ٢٠١١. وفي دراسة أجريت بتكليف من منظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول عام ٢٠١٤، اتضح أن القنوات التلفزيونية الوطنية والدولية هي مصدر الأخبار الأكثر أهمية بين السوريين بلا منازع.[٤١] وتوصلت دراسة أخرى قامت بتمويلها عدة منظمات معنية بدعم الإعلام عام ٢٠١٦ إلى نفس الاستنتاج تقريباً.[٤٢] وهو أمر طبيعي، إذ تحظى بعض القنوات التلفزيونية الدولية بشعبية كبيرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعد وسائل الإعلام السورية في المنفى منظمات صغيرة لا يمكنها منافسة وسائل الإعلام الرئيسية والسائدة من حيث الجمهور. وأيضاً، تحتاج أي وسيلة إعلامية إلى الوقت لتعزيز مكانتها وتوسيع نطاق جمهورها.

ولكن ينبغي تسليط الضوء على بعض العناصر الإيجابية. أولاً، تمكنت بعض وسائل الإعلام مثل عنب بلدي وإذاعة آرتا إف إم من الوصول إلى جمهور كبير رغم صعوبة ذلك. وتمتلك عنب بلدي أكثر من مليون متابع على الفيسبوك. ووفقاً لإحدى الدراسات، تعد إذاعة آرتا إف إم واحدة من أكثر المحطات الإذاعية شهرة في مدينتي عامودة والقامشلي.[٤٣]

وهناك عامل آخر وهو أهمية هذه الوسائل لدى جماهير سورية محددة داخل وخارج البلاد، مثل نشطاء المعارضة، وأولئك الذين لا يثقون عموماً بوسائل الإعلام التابعة للنظام، والفنانين والمثقفين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها الإعلام السوري في المنفى، إلا أنه استطاع إعطاء صوت لهذه العناصر الفاعلة ونشر المعلومات في هذه البيئات الاجتماعية بشكل واضح.

أخيراً، لا يمكن التقليل من شأن التعاون الذي قامت به العديد من وسائل الإعلام المستقلة مع وسائل الإعلام الدولية والوسائل متعددة الجنسيات. وكانت صدى الشام، لفترة طويلة من الزمن، المصدر الرئيسي للمعلومات حول سوريا لصحيفة العربي الجديد. وبدأت صحيفة الجمهورية في الآونة الأخيرة مشاركة إنتاج وتوزيع المقالات مع شبكة من وسائل الإعلام المستقلة في البلدان العربية الأخرى، مثل مدى مصر في مصر، وحبر في الأردن. وتمت إقامة تعاون دولي آخر مع المجلة الإلكترونية الفرنسية أوريون٢١ (OrientXXI). وتعاونت صحيفة حكاية ما انحكت لفترة طويلة مع المنصة الدولية «الأصوات العالمية Global Voices»، التي تغطي اليوم أخبار سوريا للمنصة الدولية «الديمقراطية المنفتحة Open Democracy» والتي تتخذ من لندن مقراً لها، والأمثلة على ذلك تطول. من ناحية أخرى، وفقاً لبحث أجري على جمهور جديد بتكليف من فري برس أنليميتد، واستناداً إلى مقابلات متعمقة داخل سوريا، لوحظت عدة عناصر مستجدة ومثيرة للاهتمام. أولاً، تمثل وسائل التواصل الاجتماعي في كثير من الأحيان مصدراً مهماً للحصول على المعلومات أكثر بكثير من التلفزيون. وثانياً، وكما تشير دراسة ستصدر قريباً من فري برس أنليميتد، يميل السوريون إلى اتخاذ موقف حاسم تجاه وسائل الإعلام بشكل عام، ويطالبون بمزيد من المواد الإعلامية «المستقلة» وذات المصادر الموثوقة.[٤٤]

بمعنى آخر، قد يكون من الخطأ قياس مدى أهمية وسائل الإعلام السورية في المنفى على أساس حجم الجمهور الذي يصلون إليه بشكل مباشر، وخاصة في الوضع الحالي للصراع. إذ أن هذه الوسائل ستتمكن، وإن لم يكن باستمرار، من الوصول إلى جمهور أوسع بكثير عبر التعاون مع وسائل الإعلام العربية والدولية الرئيسية، ويتم تناقل محتوياتها وإعادة توزيع موادها بواسطة وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، على نحو متزايد، متخذين هذه الوسائل مصادراً للمعلومات. وهناك أمثلة كثيرة جداً عن ذلك، ويبدو أنها في ازدياد. وسيكون من المضلل أيضاً تقييم تأثيرها عن طريق مقارنة جمهورها بجمهور وسائل الإعلام الدولية الراسخة منذ زمن طويل.

يجب اعتبار وسائل الإعلام السورية في المنفى «بديلة» بالنسبة لجمهورها أيضاً، فهم يميلون غالباً إلى استهداف الجماهير (السورية والعربية والدولية) التي تتمتع بأهمية خاصة رغم صغر حجمها. إذ يستهدفون في المقام الأول الجماعات المعارضة واللاجئين والمشردين داخلياً من الجمهور السوري، والأشخاص الذين لا ينتمون في أسلوب تفكيرهم للأيديولوجيات المتطرفة ولا لخطابات النظام السوري، والأشخاص الذين يتمتعون بمستوى عال من الثقافة، والصحفيين. إضافة إلى ذلك، تميل جميع وسائل الإعلام إلى اعتبار الشباب جمهورهم المستهدف بشكل رئيسي، خاصة أنهم يعتمدون على منصات الإنترنت بشكل شبه حصري.

بشكل عام، يبدو أن وسائل الإعلام السورية في المنفى تستهدف المزيد من السوريين في المناطق الخاضعة أو التي كانت تحت سيطرة قوات المعارضة، في حين تولي اهتماماً أقل بالساحل والمناطق الأخرى التي تهيمن عليها الحكومة بقوة. وتهدف بعض الوسائل، مثل روزانا أو عنب بلدي، إلى إنتاج محتوى إعلامي يخاطب جمهوراً أكبر، وأقل تعليماً وغير محدد في انتمائه السياسي. في حين يميل آخرون إلى استهداف جمهور أكثر تخصصاً وذا تعليم جيد وتوجه سياسي، مثل الجمهورية وحكاية ما انحكت.

أما على المستوى الدولي، فتركز وسائل الإعلام السورية في المنفى على المنظمات غير الحكومية والصحفيين وصناع القرار والأشخاص المتعلمين والمهتمين بالشؤون الخارجية. في الواقع، لا يلعب الجمهور الدولي أو الإقليمي بالنسبة لبعض وسائل الإعلام، دوراً ثانوياً، في حين تعتبره العديد من وسائل الإعلام الأخرى، مهماً بشكل خاص للعمل كوسيط بين الأحداث على الأرض والمجتمع الدولي بسبب ضعف احتمالية العودة إلى سوريا على المدى القصير.

أخيراً، تؤكد حقيقة تعرّض هذه الوسائل الإعلامية للتهديد والهجوم بشكل مستمر من مختلف القوى المشاركة في الحرب على أهميتها بشكل غير مباشر، لم يبد أي من الجانبين في الحرب تسامحاً مع محتوى الوسائل الإعلامية التي لا تخضع لسيطرته، ويستخدم لذلك كل الوسائل المتاحة أمامه لمنع محتوى وسائل الإعلام السورية في المنفى من الوصول إلى جمهوره المستهدف.

الهوية التحريرية

يصعب تحديد هوية معينة لموجة وسائل الإعلام التي ظهرت بعد عام ٢٠١١، فهي تتواصل عبر أشكال مختلفة من وسائل الإعلام، وتستهدف جماهير متنوعة، محلية ووطنية، من النساء، والأطفال، والشباب، وغيرهم. وفقدت جميع الوسائل سماتها المحلية التي اتسمت بها في البداية بالتدريج، وأصبحت تتطلع بدلاً من ذلك إلى التغطية على المستوى الوطني. وأدى اتصال تلك الوسائل بالإنترنت، بالإضافة لبذلها الجهود لتوزيع النسخ المطبوعة في مناطق مختلفة، إلى فقدانها لسماتها المحلية التي امتازت بها بشكل كبير، وتعزز هذا التوجه أكثر بسبب التواجد في المنفى وتطورات الحرب فيما بعد، ما زاد من صعوبة العمل على الصعيد المحلي. ورغم ذلك نجد بعض الاستثناءات، إذ لايزال راديو فريش يعتبر محطة إذاعية محلية/ مجتمعية، تركز أنشطتها على محافظة إدلب، وتحديداً على محيط كفر نابل. وتميل المنصات مثل الجمهورية وسوريالي وحكاية ما انحكت إلى استهداف الجمهور المتعلم، وليس فقط السوريين. في حين فضّلت بعض الوسائل التركيز أكثر على المجتمع المدني والثقافة، ركزت أخرى على الرأي السياسي، والبعض الآخر لا يزال يهتم بأخبار الصراع. وتتبنى جميع وسائل الإعلام، من الناحية السياسية، موقفاً معادياً للحكومة بشدة متفاوتة، كما تختلف مواقفها تجاه الجماعات المتطرفة، حيث تعارضها بعض الوسائل الإعلامية أكثر من غيرها.

وفي الوقت نفسه، تعتبر جميع وسائل الإعلام نفسها مستقلة عن أية جهة سياسية، بما في ذلك هيئات المعارضة السورية السياسية. فمثلاً، أظهر محتوى الرصد لفري برس أنليميتد بوضوح تام ميل وسائل الإعلام السورية في المنفى إلى تصوير نفسها كحرّاس للشعب السوري ضد أي جهة مسلحة أو سياسية فاعلة في الصراع.[٤٥]

وبهذا المعنى، ترى وسائل الإعلام السورية في المنفى نفسها وتزاول عملها كـ «وسائل ناقدة»، وكما يعرّفها كريستيان فيوكس، كوسائل تنتج «محتوى إعلامي معارض، ويقدم بدائل عن المنظورات القمعية غير المتجانسة المهيمنة التي تعكس حكم رؤوس الأموال، والنزعة الأبوية، والعنصرية، والتمييز بين الجنسين، والقومية، الخ. ويعبر هذا المحتوى عن وجهات نظر معارضة تشكك في جميع أشكال التبعية والهيمنة، ويشمل عملية التصدي للهيمنة على المعلومات وإيصال أصوات المستبعَدين والمضطَهدين والمحكومين والمغتَربين والمستغَلين.[٤٦] كما تميل هذه الوسائل إلى رفض الخطاب الطائفي الصريح بفوارق مختلفة.[٤٧]

ويرد الصحفيون السوريون بإجابات مختلفة عند سؤالهم عن قرارهم بتأسيس منظمات إعلامية. تحتاج سوريا إلى صحافة مهنية ومستقلة لا تستطيع توفيرها وسائل الإعلام الحكومية ولا وسائل إعلام المنطقة العربية متعددة الجنسيات (مثل الجزيرة والعربية). ويقول مالك حداد من وكالة سمارت للأنباء أنه منذ البداية كان الطموح هو إنشاء وكالة أنباء سورية قادرة على توفير معلومات «موثوقة وذات مصداقية».[٤٨] وقال أحد الصحفيين السوريين في مقابلة: «كانت هناك حاجة ليعرف الأشخاص في الخارج ما يجري في سوريا. وكان النظام يُحاصر الصحافة قبل الثورة، فلا يصدر شيء من سوريا إلا عبر الحكومة، وبعد فترة من الزمن جاء ناس مثلي ليس لديهم خبرة في مجال الصحافة وبدأوا يقولون «لا»، يجب أن يكون هناك المزيد، المزيد من الصحافة التي تصور الواقع، وليس فقط وسائل الإعلام الحكومية».[٤٩]

يُنظر إلى الإعداد المهني على أنه الحل لمشكلتين مختلفتين ولكن مترابطتين، الأولى هي الاعتراف بأن النشاط الإعلامي المجزأ قد فشل في تحقيق مصداقية كافية بين السكان السوريين، فقد أثرت المبالغة والعديد من حالات تقديم المعلومات الخاطئة على مصداقية نشطاء وسائل الإعلام المعارضة[٥٠] في الواقع. وتتمثل المشكلة الثانية بالتحديات حول إنشاء نظام إعلامي يتماشى مع فكرة سوريا الديمقراطية بعد رحيل بشار الأسد. ويجب النظر في هذا السياق عند إطلاق المؤسسات الإعلامية مثل رابطة الصحفيين السوريين (SJA) والميثاق الأخلاقي للإعلام السوري (ECSM) (انظر القسم أدناه الذي يتحدث عن المؤسسات الإعلامية).

تقدم بعض الوسائل الإعلامية الأخرى نفسها على أنها صوت الحراك المجتمعي المدني والسوريين الذين لم يتم تمثيلهم في وسائل الإعلام الأخرى. ويرى العديد من الصحفيين أن إنشاء منظمات إعلامية هو الدواء لحالة القطبية والتطرف التي يعاني منها النشاط الإعلامي السوري المجزأ والموجه سياسياً إلى حد كبير.[٥١] ومع تصاعد وتيرة الصراع، ركزت وسائل الإعلام الدولية بشكل متزايد على الصراع، وعلى الجهات الفاعلة مثل داعش، تاركةً العديد من القضايا الأخرى دون تغطية إعلامية. وأنشئت العديد من وسائل الإعلام السورية بهدف تسليط الضوء على المجتمع السوري والجهات الفاعلة المحلية التي فقدت صوتها بسبب وسائل الإعلام الدولية.

المنظمات الإعلامية السورية في المنفى: القضايا الرئيسية الحالية

من بين العشرات من وسائل الإعلام التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية، بقي عدد قليل منها اليوم. وتعمل العديد من وسائل الإعلام في المنفى مثل: حلب اليوم، وروزانا، وحكاية ما انحكت، والجمهورية، والمرصد السوري، وسوريا على طول، والأيام، وآنا برس، وعنب بلدي، وسوريتنا، وصدى الشام، وذاكرة إبداعية للثورة السورية، وعين المدينة، ووكالة أنباء سمارت، وراديو الوطن، وراديو علوان، وراديو الكل. وتعمل الوسائل الإعلامية التالية في منطقة الاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا: آرتا إف إم، وويلات (مجلة وراديو)، ووشبكة آسو الإخبارية، وراديو شار، وباير، وون إف إم، وجاد إف إم. وتعمل الوسائل الإعلامية التالية في الرقة وأجزاء من دير الزور: جُرف نيوز، وصوت الرقة، وأمل أف أم، وشوفي مافي، وبيسان إف إم. وأخيراً، راديو فريش، وهي الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي توجد مكاتبها الرئيسية حالياً في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وتحديداً في كفر نبيل.

وفي حين تعتمد دراستنا على الأدب ومقابلات سابقة مع مجموعة واسعة من وسائل الإعلام، فإننا نركز بشكل خاص على عدة وسائل إعلامية من المجموعة الأولى مثل: روزانا، وحكاية ما انحكت، والجمهورية، وآنا برس، وعنب بلدي، وسوريتنا، وعين المدينة، وحلب اليوم، وصدى الشام، ووكالة سمارت للأنباء. واستندنا في الاختيار على مدى أهميتها من حيث الجمهور، وجودة المواد الصحفية، أو تركيزها على قضايا ومناطق محددة. يتضمن اختيارنا أكثر الوسائل الإعلامية أهمية والتي لا تزال تعمل في المنفى، ولكننا أضفنا أيضاً بعض الوسائل ذات الصلة حتى وإن كانت لا تعمل بشكل كامل، وذلك لأهمية تجاربها، والمحتوى الذي قامت بإصداره، والجمهور الذي وصلت إليه. وإضافة إلى ذلك، قررنا اختيار إذاعة آرتا إف إم بسبب الدور المهم الذي تلعبه بشكل خاص في منطقتها ولأن أنشطتها تدار إلى حد كبير من المنفى. لم نشمل وسائل الإعلام العاملة فيما يسمى روج آفا، وفي الرقة، لأنه لا يمكن اعتبارها وسائل إعلام في المنفى، كما أنه لا يمكن مقارنة حالتها مع الآخرين.

سياق التمويل والاستراتيجيات

في الفترة التي جرت فيها كتابة هذه الدراسة، واجهت بعض وسائل الإعلام المذكورة أعلاه تهديداً لوجودها، مثل سوريتنا، وسوريالي، وصدى الشام، وراديو علوان، حيث تفتقر جميعها إلى مصدر تمويل في الوقت الحالي وتكافح من أجل البقاء. وتم تجديد تمويل راديو فريش بعد مقتل رئيس تحريرها، رائد فارس، في كمين نصبه رجال مسلحون مجهولون في ٢٣ تشرين الثاني عام ٢٠١٨، مع زميله حمود جنيد.

ويرجع إغلاق العشرات من وسائل الإعلام خلال السنوات القليلة الماضية إلى نقص التمويل بشكل رئيسي. وكان هذا تحديداً سبب ما تعرضت له محطات الراديو التي مولتها سابقا منظمة الشركاء الخلاقون (Creative Associates)، ومنظمة مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (IREX) عبر برنامج مولته وزارة الخارجية الأمريكية. وفي حالة مركز حلب الإعلامي، أثرت تطورات الحرب بشكل مباشر على استمراره، إذ ارتبطت أنشطته ارتباطاً وثيقاً بإمكانية العمل على الأرض.

وتعتمد جميع وسائل الإعلام في المنفى على تمويل المانحين بشكل حصري تقريباً من أجل البقاءً. وفي سياق الصراع المستمر، لا تُعتبر الإعلانات أو المحتوى التسويقي خيارات متاحة. وظهرت بعض الجهود للبحث عن أشكال أخرى من التمويل (مثل المحتوى التسويقي، والتمويل الجماعي، والتبرعات) ولكنها ظهرت كتصورات مستقبلية أكثر من كونها استراتيجية مجدية للنجاح بالاستمرار بالعمل اليوم. وأثّر تغيير أولويات الجهات المانحة أثناء الصراع، والقرارات اللاحقة التي اتخذها بعض أكبر المانحين في إعطاء الأولوية لمجالات أخرى، بشكل كبير على نجاة وسائل الإعلام السورية في المنفى.

واستمرت في الوقت نفسه بعض الوسائل بالعمل بكامل طاقتها، بينما يحاول البعض الآخر البقاء على قيد الحياة. لقد حددنا أربعة عناصر رئيسية لعبت دوراً في نجاة وسائل الإعلام السورية في المنفى.

حجم المنظمة: بعض وسائل الإعلام التي نجت، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة، هي منظمات صغيرة الحجم، يتراوح عدد الموظفين الأساسيين لديها عادة من خمسة إلى عشرة أشخاص. علاوة على ذلك،

لا تملك العديد من وسائل الإعلام مكاتب، ويمكنها تجنب التكاليف الثابتة مثل الإيجار والنفقات العامة الأخرى. ويميل البعض إلى إبقاء عدد موظفيهم الأساسيين صغير جداً من أجل الحفاظ على المرونة والتكيف مع الظروف، ويستخدمون المنح الصغيرة لإنتاج المزيد من المحتوى، ويتجنبون دائماً إثقال كاهل المؤسسة الأساسية بالتكاليف الباهظة.

تنويع مصادر التمويل: تُعد القدرة على تأمين التمويل، وخاصة التمويل الأساسي، من أكثر من جهة مانحة أحد العوامل الهامة للنجاة والاستمرار في العمل، حيث يعطي هذا التنوع المنظمة مساحة للمناورة إذا قرر أحد المانحين الانسحاب، وفي الوقت نفسه، يسمح لها ببناء هياكل تنظيمية أقوى على المستويين الإداري والمالي. حاولت العديد من وسائل الإعلام تجريب مصادر أخرى للدخل، مثل، المحتوى التسويقي وتبرعات الجمهور، وكان نجاحها محدوداً، ويخطط آخرون لاستراتيجيات أكثر تفصيلاً وتنظيماً، لكن لم يتم وضعها موضع التنفيذ بعد. على العموم، حتى إذا فشلت هذه الجهود التي كانت تهدف إلى تغطية نسبة صغيرة من الميزانية، إلا أن العديد من الصحفيين السوريين يعتبرونها محاولات لتخفيف اعتمادهم على المانحين، وليعززوا جهودهم في تنظيم المشاريع بدلاً من كونهم متلقين سلبيين للتمويل الخارجي.

قدرات العلاقات العامة: تعمل وسائل الإعلام في المنفى في بيئة عالمية تعد فيها كفاءات معينة أمراً محورياً، مثل التواصل مع الجهات المانحة، ومنظمات الدعم، وكتابة المقترحات، وعمليات التدقيق، وتعزيز صورة المنصة، وبناء التعاون.. إلخ. وواجهت المؤسسات الإعلامية التي لم تبدأ، أو لم تستطع توفير الموارد اللازمة لإدارة هذه الأنشطة بفاعلية، صعوبة في الاستمرار بالعمل. وإذا لم يكن رئيس المشروع قادراً على التحدث باللغة الإنجليزية بطلاقة، على سبيل المثال، ولا يستطيع تعيين موظفين أكفاء، فسيتطلب التعامل مع المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الكثير من الجهد.

استطاعت بعض المنظمات بشكل واضح معالجة هذه القضية عبر هياكل إدارية ومالية فعّالة، ولكن لم يمتلك الجميع الموارد أو القدرة على القيام بذلك بنجاح.

الهوية التحريرية: تحتل كيفية تصميم المنافذ لهويتها التحريرية وتطوير صورتها ومكانتها دوراً مهماً. ونظراً لعدم قدرة وسائل الإعلام في المنفى التنافس مع وسائل الإعلام الراسخة من حيث جمهورها وحجم المحتوى الإعلامي الذي تنتجه، إلا أن قدرتها على بناء مكانة بارزة وتقديم خدمات محددة غالباً ما تساعدها على جذب الأموال، وتكوين جمهور مخلص، حتى وإن كان صغير الحجم. وعانت وسائل الإعلام في المنفى على ما يبدو من الطابع النمطي الموحد في إنتاج المحتوى الإعلامي.[٥٢] علاوة على ذلك، سعى الكثير منهم إلى تقليد وسائل الإعلام الرئيسية من حيث الموضوع ونوع التغطية، إلا أن الوسائل التي تمكنت من تمييز نفسها والحصول على مكانة خاصة في بيئة الوسائل الناشئة، أثبتت مرونتها على المدى الطويل بشكل أكثر.

المنفى والسياق القانوني

تمارس جميع وسائل الإعلام التي تتناولها هذه الدراسة أنشطتها الأساسية في المنفى، ويقيم معظمها في دول ثلاث حالياً وهي تركيا (عنب بلدي، وأنا برس، وعين المدينة، وحلب اليوم، وصدى الشام، وسوريتنا، وراديو وطن، وراديو الكل)، وألمانيا (الجمهورية، حكاية ما انحكت)، وفرنسا (روزانا، وسوريالي، ووكالة أنباء سمارت، وجمعية دعم الإعلام الحر).

يرجع السبب وراء التواجد الكبير لوسائل الإعلام السورية في تركيا إلى قربها من سوريا وارتفاع عدد اللاجئين السوريين هناك. وتستضيف فرنسا، ومؤخراً ألمانيا، وسائل الإعلام السورية بشكل رئيسي بسبب العدد الكبير نسبياً من اللاجئين المتواجدين على أراضيها.

وقد تم تسجيل معظم وسائل الإعلام السورية في المنفى، التي ذكرت في هذه الدراسة، قانونياً في البلد المضيف بشكل أو بآخر. إذ يساعد التسجيل القانوني على الاستجابة لاحتياجات مختلفة، وهو أمر غالباً ما تحث عليه المنظمات الداعمة لتسهيل الإجراءات المالية والإدارية. ويُنظر إلى التسجيل القانوني أيضاً على أنه جزء من عملية إضفاء الطابع المؤسسي على الوسيلة، حيث يقدم

للمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين صورة أكثر استقراراً وثباتاً عنها. ولأنها طريقة للتكيف مع الظروف في البلدان المضيفة، وللعمل بشكل أكثر شفافية واستقراراً. ويُعد التسجيل القانوني، غالباً، الطريقة الوحيدة لمنح تصاريح عمل للصحفيين السوريين وإلا يتعرضون كلاجئين للطرد أو لغيره من القيود الشخصية.

في أوروبا، يتم عادة تسجيلهم قانونياً كمنظمات أو جمعيات غير ربحية، وليس أمام وسائل الإعلام العاملة في أوروبا سوى خيارات قليلة في هذا الموضوع، لأنها تحتاج إلى خلفية قانونية بغية إجراء التحويلات المصرفية وغيرها من أشكال النشاط الاقتصادي. ويعد السياق التركي أكثر تعقيداً، إذ بدأت وسائل الإعلام السورية بالتسجيل بشكل قانوني اعتباراً من عام ٢٠١٤، استجابةً لشعورها بممارسة السلطات التركية لمزيد من الضغط عليها. وحتى ذلك الحين، كانت الحكومة التركية تغض الطرف، ليس فقط بالسماح لتلك الوسائل بالعمل دون أي ضبط، ولكن أيضاً بإبقاء الحدود مع سوريا مفتوحة، وقد مكن هذا المؤسسات الإعلامية الموجودة في غازي عنتاب أو إسطنبول من العمل فيها وكأنه مقر لها. أما اليوم، يتم تسجيل معظم أشكال وسائل الإعلام السورية في المنفى بشكل قانوني كمنظمات غير حكومية أو كشركات إنتاج أحياناً.

ومع ذلك، سبّب التسجيل القانوني حالة من الارتباك لديهم، حيث لا يسمح وضعهم كمنظمات غير حكومية بإنتاج محتوى إعلامي. ووفقاً لصحفيين سوريين، لا يمكن تسجيل وسيلة إعلامية في تركيا إلا إذا كانت تنتج محتوى باللغة التركية، وكان رئيس تحريرها يحمل الجنسية التركية. وعلى هذا النحو، يصف الصحفيون السوريون وضعهم القانوني بأنه هش، فمن الممكن أن تقرر الحكومة التركية إنهاء أنشطتهم في أي وقت. ويقولون إنه قد تم التساهل معهم، حيث تسمح لهم السلطات التركية بالعمل طالما أنهم لا يشكلون أي مشكلة.

في الوقت نفسه، يؤكد الصحفيون السوريون أن الأجواء في تركيا قد تغيرت مؤخراً، وأنهم يشعرون بانعدام الأمان تجاه وضعهم. ومنذ يناير ٢٠١٦، أصبح من الصعب على السوريين الحصول على تأشيرة دخول إلى تركيا، ما يشكل عقبة أمام عقد الاجتماعات والدورات التدريبية مع الصحفيين المقيمين في بلدان أخرى. علاوة على ذلك، تم تقييد التنقل بين سوريا وتركيا بشكل كبير بسبب الإجراءات الأمنية على الحدود في أكتوبر عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٧، مورست المزيد من الضغوط على المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية، حيث قررت بعض المؤسسات الإعلامية، في ضوء ذلك، مغادرة البلاد مثل «الجمهورية»، وقام آخرون بالتسجيل في أوروبا كإجراء احترازي وبهدف تسهيل معاملاتهم المالية، مثل «عنب بلدي».

يتيح التسجيل القانوني للمؤسسة في أوروبا فتح حساب مصرفي أيضاً. وقد اضطر العديد من الصحفيين في تركيا إلى استخدام الحسابات الشخصية، لأن فتح حساب لمنظمة يتطلب منهما توظيف الأشخاص رسمياً، وبالتالي دفع الضرائب على الرواتب التي يتقاضونها. ولهذه الأسباب، قررت بعض المؤسسات الإعلامية الاستمرار في العمل دون معالجة وضعها القانوني، وتجنب أي تعامل رسمي مع السلطات التركية. ولكن يشير بعض الصحفيين إلى أن العمل دون ترخيص يعني عدم إمكانية الحصول على تصاريح عمل بين الموظفين. ويمتلك العديد من السوريين الذين يعيشون في تركيا تأشيرات دخول مؤقتة فقط، ويحتاجون إلى تصريح في كل مرة يرغبون في السفر من مدينة إلى أخرى. وفي بعض الحالات، قررت المنظمات الإعلامية التسجيل كشركة إنتاج بهدف الحصول على تصاريح عمل للأعضاء الذين يحتاجون إليهم، حتى لو عنى ذلك دفع الضرائب، مثل (عنب بلدي، وتلفزيون حلب).

يختلف الوضع في أوروبا قليلاً، إذ يتم توظيف الصحفيين السوريين هناك بشكل رسمي كصحفيين مستقلين لدى منظماتهم، وبالتالي يجب عليهم دفع الضرائب، ما يجعل الرواتب لدى وسائل الإعلام السورية في المنفى أقل تنافسية في سوق وسائل الإعلام، ويزيد ذلك من صعوبة الاحتفاظ بالصحفيين الأكثر خبرة.

استراتيجيات التحرير والإعداد المهني

بفضل برامج التدريب والتوجيه، بالإضافة إلى الإنتاج المتواصل للمحتوى الإعلامي على مدار الأعوام الثمانية الماضية، تحسن مستوى الإنتاج الصحفي لوسائل الإعلام السورية في المنفى كثيراً على عدة جهات، على الرغم من حالات الانقطاع العديدة التي حدثت، حيث تحسن أداؤها في استخدام المصادر، ومظهر المحتوى، واللغة. وبهذا المعنى، شكل قطاع الإعلام السوري الناشئ مختبراً هاماً ساعد على ظهور جيل جديد من الصحفيين بين الناشطين الإعلاميين الذين كانوا يفتقرون إلى الخبرة في هذا المجال. ومع ذلك، لا يمكن للصحافة السورية الجديدة منافسة المعايير الدولية بعد، ولكن من الممكن أن تنتج محتوى جيداً تستخدمه

المؤسسات الإعلامية الدولية غالباً، ويبدو أكثر شفافية ونزاهة من معظم وسائل الإعلام الإقليمية التي تركز على سوريا.[٥٣] وينظر معظم الصحفيين الذين يعملون في هذه المنظمات إلى أنفسهم على أنهم صحفيون أولاً دون أي شك، وليسوا كالناشطين الإعلاميين الذين يرتبطون بجانب معين من الصراع. وفي هذا السياق، يُعد النضال ضد الحكومة خطوة ضرورية لممارسة الصحافة المهنية والمستقلة. وكما أشار أحد الصحفيين: "نضالنا اليوم ليس ضد النظام وحده، إنما هو ضد أي طرف فاعل، بما في ذلك جماعات المعارضة المسلحة، يهدد إنشاء مجتمع تعددي وديمقراطي. وهذا هو دورنا ".[٥٤]

إضافة إلى ذلك، يبدو أن العديد من مشاكل التغطية الجيدة تنشأ من القيود الهيكلية وصعوبة تغطية النزاع السوري أكثر من الافتقار إلى المهنية. ويتمتع تحول العديد من وسائل الإعلام السورية في المنفى تدريجياً من كونها ذات هوية معارضة إلى امتلاك هوية إعلامية ناقدة بأهمية خاصة. إذ كان الهدف هو مواجهة روايات النظام، وتقديم الدعم الإعلامي للأنشطة الثورية سابقاً، أما اليوم تحاول تلك الوسائل ممارسة دور يتجاوز الصراع الحالي، وإنشاء قطاع إعلامي قادر على تقديم محتوى إعلامي موثوق و مستقل.

وفي الوقت نفسه، منعت وتيرة التغيُّر السريع في السياق السوري، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بالاستمرارية، وظروف العمل الصعبة، وافتقار الصحفيين السوريين إلى الخبرة، أولئك الصحفيين من التفكر بشكل جذري في دورهم ضمن الوضع الحالي. وكما تشير سوزيغ دوليت Soazig Dollet: «من الضروري جداً أن يتفحص رؤساء التحرير وفرقهم دورهم الحالي، ليس فقط تجاه سوريا، بل تجاه السوريين أنفسهم».[٥٥] واليوم، لا تزال استراتيجيات التحرير بدائية، وكثيراً ما تعتمد على محرر واحد، وعلى الكتّاب المتاحين، والتمويل المخصص لموضوعات محددة.[٥٦] ولا يزال التحقيق الصحفي ضعيفاً إلى حد ما حتى وإن أنتجت بعض المقالات القيمة بشكل متزايد. ومازال المحتوى يشتمل على تقارير إخبارية ومقالات خاصة في معظمه.[٥٧] وغالباً ما يُنظر إلى إنتاج الفيديو كوسيلة لزيادة عدد المشاهدين، بدلاً من اعتباره جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التحرير الخاصة بالوسيلة.

بالإضافة إلى ميل وسائل الإعلام السورية في المنفى اليوم إلى التركيز بشكل أساسي على الصراع دون إيلاء الاهتمام الكافي بالقضايا الأخرى.[٥٨] وقد أثر احتدام الصراع، بالتوازي مع تناقص الأنشطة المدنية على الأرض، على دور تلك الوسائل كإعلام «جماهيري»، وكصوت للمجتمع المدني السوري الناشئ. وفي جميع الأحوال، يمكن أن يتغيَّر هذا بسهولة في المستقبل، إلى جانب تخفيف حدة الصراع.

عمليات إضفاء الطابع المؤسسي

تعد عمليات إضفاء الطابع المؤسسي على بنية وسائل الإعلام السورية في المنفى أحد أكثر الأمور الشائكة والهامة لديها. في الواقع، يرى العديد من الصحفيين السوريين أن هذه العملية هي أكثر الأمور هشاشة لديهم.[٥٩]

ويعتمد قرار الصحفيين السوريين بشأن الاستثمار في بناء الهيكل التنظيمي على عوامل مختلفة. وقد كانت النوايا لتكرار الهياكل الإعلامية التقليدية والاقتداء بها أولاً، وقبل كل شيء، نتيجةً لسياسات المانحين التي وجهت وسائل الإعلام السورية في المنفى نحو السير في هذا الطريق، وهذا بدوره يتعلق بتسهيل الإجراءات بين المنظمات الداعمة والمنظمات المعنية بالدعم (مثل التقارير، ومراجعة الحسابات، والمسائل المالية، وغيرها). والأهم من ذلك، بُني هذا التطور على الإدراك بأن عملية إضفاء الصبغة المؤسسية هي الطريقة الوحيدة لبناء مؤسسات إعلامية متطورة وناجحة ومستدامة في المستقبل. كما يؤكد الكثير من الصحفيين السوريين، أنها ضرورية من أجل إحداث تأثير أكبر. وأيضاً يشير فيوكس (Fuchs) إلى أنه من الممكن أن يساعد تبني الهياكل التنظيمية وممارسات وسائط الإعلام الرئيسية الإعلام الراديكالي على الوصول إلى عدد أكبر من الناس، ويكون له تأثير أكبر.[٦٠]

لا تَعتَبر وسائل الإعلام السورية في المنفى نفسها وسائل «بديلة» بمعنى أنها نخبوية، أو مختصة بجمهور أو قضايا معينة، ويتمثل طموحهم بدلاً من ذلك في إنشاء مؤسسات مستقرة قادرة على منافسة وسائل الإعلام التقليدية والشركات في المستقبل. وكما يقول أحد الصحفيين: «ليس الأمر أننا لا نريد الوصول إلى جمهور أوسع، بل نسعى إلى ذلك. ولكنه ليس بالأمر السهل».[٦١]

ومع ذلك، كانت عملية إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الوسائل الأمر الأكثر تعقيداً وإشكالية في أغلب الأحيان. وفي حين أنه من الأسهل نقل المعرفة عبر جوانب أخرى من الصحافة، إلا أن عملية بناء مؤسسة إعلامية فعّالة على الصعيد الإداري والتنظيمي تبدو أكثر تعقيداً. وحتى إذا أمكن تقليد ممارسات الإنتاج الصحفي وتجريبها بسهولة أكبر، إلا

أن هذه المنهجية تزداد صعوبة على مستوى التنظيم الداخلي، نظراً إلى محدودية الموارد البشرية والمادية.

وهكذا، اضطرت وسائل الإعلام السورية في المنفى إلى الارتجال دوماً من حيث التنظيم، وكان المنفى والظروف الصعبة لسير العمل، دون شك، من العوامل الأساسية وراء سلوكها الارتجالي. وكان العامل الآخر هو عدم وجود تمويل كاف لبعض الوظائف الهامة، حيث يُكلف تعيين المدراء التنفيذيين، ومدراء التمويل، وخبراء التسويق والخبراء الماليين أكثر من الصحفيين بشكل عام، وتجب تغطية تكاليف توظيفهم من التمويل الأساسي، كما أنه، وفقاً لصحفيين، من الصعب جداً العثور على شخصيات خبيرة لشغل هذه المناصب من بين السوريين.

وتمثلت المشكلة الأخرى في أنه تم بناء المؤسسات الإعلامية في الغالب على نحو رأسي، أي حول واحد أو اثنين من المؤسسين الرئيسيين، وكانوا، في البداية، متحفظين حول موضوع التخلي عن المسؤولية خشية فقدان السيطرة على المشروع بالدرجة الأولى، إلا أن ذلك أدى إلى تراكم المعرفة لدى الأشخاص ذاتهم على المدى الطويل، حيث أصبح من الصعب نقل المسؤوليات رغم أن النية والاستعداد لذلك كانا حاضرَين.

كما لعبت سياسات بعض المانحين أيضاً دوراً في المرحلة الحالية، إذ أصبحت المنظمات التي تلقت مزيداً من التمويل كبيرة الحجم غالباً، ولم تضع في كثير من الأحيان خططاً بديلةً أو فعّالة لتقليص هيكلها التنظيمي الداخلي.

وفي الوقت نفسه، كانت هناك بعض الخطوات المتقدمة، حيث أدرك جميع الصحفيين الذين قابلناهم أن الاستثمار بشكل أكبر في الجوانب المتعلقة بطريقة غير مباشرة بعملهم الصحفي هو أولوية. وفي الحقيقة، تمكنت جميع المؤسسات الإعلامية التي لا تزال تعمل حتى اليوم من إنشاء قسم عمل داخلي بأساليب مختلفة وغالباً خلاقة، تغطي مناصب إدارية هامة بشكل صحيح.

في حالة طوارئ متواصلة

يتأسف الصحفيون السوريون لكونهم لا يتمكنون من بناء استراتيجيات تحرير طويلة الأمد، إذ تغطي أموال المانحين مدة سنة واحدة غالباً، وتظل العقود بحاجة إلى تجديد، ويجعل ذلك منهم "وسائل إعلام تكتيكية"، كما يشير بدران، بمعنى أن عليهم التكيف باستمرار مع عالم استراتيجي تشكله جهات فاعلة أكثر قوة، وهي البلدان المضيفة والجهات المانحة والمنفذة على وجه التحديد.[٦٢]

وقد تسببت الحاجة إلى تأمين التمويل سنة بعد سنة، أو حتى لمدة قصيرة، في إحداث الكثير من الضغوط على تلك الوسائل، ما اضطرها إلى العمل كـ»ملتمسين دائمين للتمويل». ويفرض ذلك عليهم إتباع أولويات الممولين، في بعض الأحيان، بدلاً من سياسات التحرير الخاصة بهم. وإذا توفر التمويل لقضايا ومواضيع محددة، توجب عليهم تصميم استراتيجيات المحتوى وفقاً لأولويات تتجاوز سياسة التحرير، أي التكيف مع الأولويات المواضيعية للمانحين. على سبيل المثال، يرتبط تمويل الولايات المتحدة في كثير من الأحيان بمسائل إعادة الإعمار، خاصة في مناطق مثل الرقة أو روج آفا،[٦٣] ومسائل الحرب ضد التطرف والإرهاب،[٦٤] بينما يهتم مانحون آخرون بقضايا مثل الجنسانية، أو الفئات التنسيقية مثل الصحافة الاستقصائية والـ«بودكاست».

وتتمثل المشكلة الأخرى في اختلاف الأهداف، إذ في حين تسعى وسائل الإعلام السورية في المنفى إلى إنشاء منظمات مستدامة طويلة الأمد، تهدف المطالب المرافقة للتمويل إلى تحقيق نتائج قصيرة الأمد أغلب الأحيان. وقد أجبر هذا التعارض وسائل الإعلام على الاستثمار في زيادة الإنتاج الإعلامي دوماً، وربما على الوصول إلى عدد أكبر من الجمهور على حساب الجودة أحياناً، والتنظيم المؤسسي بشكل خاص.[٦٥]

إضافة إلى ذلك، يتأسف العديد من الصحفيين للكمية المفرطة من الوثائق والتقارير التي ترافق منح ومساعدات[٦٦] المنظمات غير الحكومية، حيث يشير بعض الصحفيين إلى أن عدد الموظفين الإداريين في منظمتهم قد تجاوز عدد موظفي التحرير.

ويشكل تَرك الموظفين للعمل تحدياً آخر لعمليات إضفاء الطابع المؤسسي. ولا يمكن أن تنافس وسائل الإعلام السورية في المنفى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية في مسألة الرواتب والأجور. وقد ترك العديد من الصحفيين وسائل الإعلام السورية الناشئة للبحث عن عمل أكثر استقراراً ودخلاً ضمن مؤسسات أكثر رسوخاً، وانتقل صحفيون آخرون من وسيلة إعلامية إلى أخرى إما بسبب الحصول عل ظروف عمل أفضل، أو لأسباب شخصية أو قضايا أخرى. وحين تم إنشاء الشبكة السورية للإعلام المطبوع، اشترطت لتوظيف الصحفيين القادمين من شبكة أخرى للإعلام السوري المطبوع إظهار موافقة الوسيلة السابقة التي كان يعمل لديها. وكان لتصعيد الصراع تأثير أيضاً، إذ غادر العديد من المراسلين الأكثر خبرة داخل سوريا تدريجياً أو تم القبض عليهم أو قتلهم.

وفي كل حالة من هذه الحالات، لا يمكن الاستفادة من الاستثمار في مجال التدريب أو الخبرة. ويؤثر هذا أيضاً على الاستراتيجيات طويلة الأمد واستمرارية الأداء، ويخلق جواً من حالة طوارئ متواصلة.

التعاون

حاولت وسائل الإعلام السورية في المنفى إقامة أنواع مختلفة من التعاون فيما بينها ومع الشركاء الخارجيين في السنوات القليلة الماضية. واتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة، مثل الإنتاج المشترك، وتبادل المحتوى الإعلامي، والدعم الفني، إلخ. وجاءت فكرة التعاون في بعض الحالات نتيجة للتقارب التلقائي، ولكن منذ مطلع عام ٢٠١٤ تحديداً، دفعت مؤسسات تطوير وسائل الإعلام تلك الوسائل في هذا الاتجاه، لأنها كانت صغيرة الحجم ومجزأة بشكل عام، والتنسيق بشكل أفضل سيسهم في استخدام التمويل بفاعلية أكثر، وخاصة من أجل زيادة التأثير على أرض.

يمكن اعتبار رابطة الصحفيين السوريين، وميثاق شرف للإعلام السوري أيضاً جزءاً من هذه الجهود. ونظراً لأدوارهما المحددة وأهميتها، فإننا سنبحثهما بمزيد من التفاصيل فيما يلي. وسنركز بشكل أساسي على تجربتين دامتا لفترة قصيرة، ولكن كانتا "مختبرات" مهمة للغاية لتجربة التعاون بين مختلف وسائل الإعلام السورية في المنفى.

كانت الشبكة السورية للإعلام المطبوع، والتي تأسست في تموز عام ٢٠١٤، أول مبادرة من هذا النوع. وكانت تختلف عن مبادرات التعاون السابقة التي تركزت بين منظمتين عبر أشكال مؤقتة من التفاعل. وجمعت الشبكة السورية للإعلام المطبوع عدة منظمات يُنظر إليها ككيانات منفصلة. تألفت في البداية من خمسة صحف وهي عنب بلدي، وكلنا سوريون، وتمدن، وصدى الشام، وسوريتنا، ثم انضمت إليها عين المدينة وزيتون عام ٢٠١٦. وتم دعم المشروع وتمويله من منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) في البداية وانضمت إليها الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي (CFI) بعد عدة أشهر. وكان هدف المنظمة الرئيسي هو الجمع بين أنشطة طباعة وتوزيع الصحف في سوريا وتركيا. وقد مكن ذلك المنظمات من ترشيد تكاليفها وزيادة نطاق توزيع المطبوعات، حيث طبعت ٧٠٠٠ نسخة لكل وسيلة إعلامية لفترة من الوقت. ولكن التمويل بدأ ينخفض في حزيران عام ٢٠١٧، وكان يتم توزيع حوالي ٧٠% من النسخ في سوريا، ويوزع الباقي بين اسطنبول وغازي عنتاب. وشمل توزيع المطبوعات مئات المواقع، وخاصة المتاجر والأسواق في الشمال السوري.

سعت الشبكة السورية للإعلام المطبوع، رغم نجاحها المحدود، إلى تنظيم التدريب وتعزيز التعاون بين المنظمات المعنية. إلا أن التمويل انتهى وتوقفت الطباعة في حزيران ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، أُغلقت معظم المنظمات المؤسسة أو كانت على وشك التوقف بسبب نقص التمويل، ويكاد يكون توزيع النسخ اليوم داخل سوريا مستحيلاً.

يعد اتحاد المحطات الإذاعية السورية المستقلة (ABRAJ) مبادرة أخرى هامة، حيث أسستها في تشرين الثاني ٢٠١٤ ست منظمات وهي: علوان، وأنا برس، وآرتا إف إم، وحارة، ونسائم سوريا وصوت الراية. وكان الهدف من إنشاء الشبكة زيادة التعاون بين المحطات الإذاعية وتبادل المعلومات التقنية والمحتوى التحريري.[٦٧] إضافة إلى ذلك، جاءت المبادرة كرد فعل تجاه منافسين أقوياء في هذا المجال مثل هوى سمارت،[٦٨] وروزانة تحديداً، إلا أنه سرعان ما ظهرت الصعوبات خاصة فيما يتعلق بالتنسيق الداخلي وفي تحديد مجالات التعاون ومصادر التمويل. وقد استمر المشروع لمدة قصيرة فقط.

أظهرت الشبكة السورية للإعلام المطبوع، واتحاد المحطات الإذاعية السورية المستقلة حدود التعاون الجماهيري بين وسائل الإعلام المستقلة. وعدا عن نقص الدعم، لم تتمكن أي منظمة من أن تصبح كياناً بحد ذاته. تركت نسائم سوريا الرابطة في وقت مبكر نوعاً ما، وقرر راديو سوريالي عدم الانضمام بعد أن تمت دعوته، حيث اعتبره استثماراً غير مربحً في ذلك الوقت.

وحدث شيء مشابه للشبكة السورية للإعلام المطبوع، حيث يقول أحد المؤسسين: "لقد فهمنا لاحقاً أننا بحاجة مدير تنفيذي على الأقل، وأنه ينبغي علينا محاولة تعزيز هوية مستقلة للمنظمة".[٦٩]

في كلا الحالتين، أدارت المنظمة هذه المبادرات بشكل فردي، دون توزيع المسؤولية بما يكفي لمعالجة المشكلات التي تظهر أثناء سير العمل الداخلي، حيث ظهرت مشاكل شخصية وحالات من سوء التفاهم في كثير من الأحيان. إضافة إلى ذلك، كشفت الصعوبات التي حدثت عند إدارة هذه المبادرات عن المشكلات الإدارية الداخلية لكل وسيلة، وغالباً ما أثقلت كاهل الأفراد الذين يفتقرون إلى الوقت والموارد اللازمة للاستثمار في الجهود التعاونية. وأعطى الشبكة السورية للإعلام المطبوع واتحاد المحطات الإذاعية السورية المستقلة الانطباع بأنهما ليستا أولوية لكثير من الصحفيين.

وسائل الإعلام السورية في المنفى: المؤسسات

بدأ الصحفيون السوريون في إنشاء مؤسسات إعلامية منذ عام ٢٠١٢، بمعنى آخر، منظمات ليست كوسائل إعلام تهدف إلى إنتاج محتوى إعلامي، بل كيانات تسعى لتوفير الدعم المهني والتقني لمنتجي الإعلام. كما جاء إنشاء المؤسسات الإعلامية كرد فعل على عدم وجود أطر أخلاقية وقانونية مناسبة لوسائل الإعلام السورية، وخاصة الناشئة منها. وفي سياق التصعيد العسكري وما نتج عنه من استقطاب وتطرف، رأى الصحفيون السوريون ومنظمات الدعم ضرورة توفير منصات لوضع قواعد مشتركة كنقطة مرجعية، بالإضافة إلى توفير المساعدة المهنية والتقنية. وتنقسم أنشطة هذه المؤسسات إلى ثلاث مجموعات رئيسية: دعم الصحفيين وحمايتهم، صياغة ومراقبة المبادئ التوجيهية الأخلاقية المشتركة لإنتاج المحتوى، وتشجيع حرية التعبير وتعزيز المعايير المهنية الصحفية.

نركز هنا على أربع مؤسسات تلعب دوراً هاماً بشكل خاص اليوم: ميثاق شرف للإعلام السوري (ECSM)، ورابطة الصحفيين السوريين (SJA)، والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)، وشبكة الصحفيات السوريات (SFJN). أنشأ أول اثنتين أفراد من الصحفيين السوريين والمؤسسات الإعلامية التي اجتمعت معاً للتفاوض على الأسس المهنية المشتركة والدفاع عن المصالح المشتركة. ويهدف ميثاق شرف للإعلام السوري ورابطة الصحفيين السوريين إلى بناء نظام رقابة ذاتية لمنظومة إعلامية تعددية وديمقراطية. ويتّبع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وشبكة الصحفيات السوريات، التي تم إنشاؤها عام ٢٠٠٤ و٢٠١٣ على التوالي، آلية مختلفة، حيث أنها منظمات مستقلة، ولكن من الممكن دمج أنشطتها وأهدافها الرئيسية مع الاثنين الآخرين.

ميثاق شرف للإعلاميين السوريين

بدأت ستة وسائل إعلامية سلسلة من المناقشات حول إمكانية وضع وصياغة ميثاق للمبادئ الأخلاقية المشتركة للصحافة السورية عام ٢٠١٥ بدعم من منظمة فري برس أنليميتد. ودعمت منظمة فري برس أنليميتد ومنظمة إنترنيوز المبادرة[٧٠] بشكل مشترك منذ عام ٢٠١٤، حيث تم زيادة عدد الوسائل الإعلامية لتصل إلى ١٣ وسيلة، وتم دعوة المشاركين لمناقشة والاتفاق على قيم الميثاق وتطبيقاتها. وأُطلق ميثاق شرف للإعلاميين السوريين في أيلول عام ٢٠١٥ بواسطة ٢٣ وسيلة إعلامية،[٧١] وكانوا الموقعين الأوائل على الميثاق. الأهداف الرئيسية الثلاثة للميثاق، وفقاً لرئيس مجلس إدارة هيئة الميثاق الحالي أكرم الأحمد، هي: أولاً، تعزيز قيم الوثيقة التأسيسية ودعوة أعضاء جدد للتوقيع عليها. ثانياً، دفع الإعلام السوري للالتزام بمبادئه. وثالثا، التوسط بين الصحفيين السوريين والمؤسسات الإعلامية السورية عند حدوث الخلافات.[٧٢]

وينظر إلى الميثاق على أنه أداة جماعية لمساعدة الصحفيين على تجنب القوالب النمطية والأفكار المسبقة والعدائية والدعاية السياسية، كما يهدف إلى دفع وسائل الإعلام السورية في المنفى إلى الالتزام بمبادئ الدقة والاستقلالي والمساواة والمسؤولية. ويتضمن ثماني مقالات رئيسية تغطي تعريفات وسائل الإعلام والقيم الصحفية والالتزامات الأخلاقية.

ونظمت هيئة مجلس الإدارة منتديات وتدريبات في تركيا، وسابقاً في سوريا.[٧٣]

وحتى تاريخه، انضم ٥١ وسيلة إعلامية إلى الميثاق، لكن العديد منها أُغلق منذ ذلك الحين، ولا يوجد اليوم سوى ٣٣ عضواً نشطاً. ولا يتضمن الميثاق الوسائل الإعلامية المرخصة من الحكومة السورية.

يحتاج الحصول على العضوية أربعة شروط رئيسية وهي: نشاط الوسيلة لمدة عام واحد على الأقل، وإنتاج محتوى إخباري، وأن تكون سورية الأصل، و"مستقلة"[٧٤] تقوم لجنة خاصة بفحص المرشحين وتقرر منحهم العضوية أم لا. وافق مجلس الإدارة على لوائح جديدة بما في ذلك سياسات العضوية في فبراير عام ٢٠١٩. وشمل ذلك إنشاء نظام قادر على استقبال الشكاوى المقدمة من المنظمات الإعلامية والصحفيين الأفراد والمواطنين العاديين وتصنيفها ودراستها، وفي النهاية، يتم إصدار القرار ونشره، حيث يمكن للميثاق استخدامه للتوسط بين الطرفين.

عُين مجلس إدارة جديد وأمين عام في تشرين الأول ٢٠١٩. وستركز الاستراتيجيات المستقبلية على تحسين سير العمل الداخلي، وزيادة تسليط الضوء على أنشطة المنظمة ودورها، وإقامة شراكات جديدة، وتنويع جماعات المانحين.

رابطة الصحفيين السوريين (SJA)

تأسست الرابطة في ٢٠ فبراير ٢٠١٢. حيث بدأت مجموعة من الصحفيين بمناقشة فكرة التواصل عن بعد في البداية ثم عقد اجتماع في غازي عنتاب. ووقَّع مائة صحفي على الوثيقة التأسيسية وانتخبوا مجلس الإدارة الأول. وكان الصحفيون يعملون بشكل أساسي في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية والوطنية، وكانوا مقيمين في أماكن مختلفة، لكنهم رأوا الحاجة إلى مؤسسة مستقلة تكون أيضاً بديلاً عن نقابة الصحفيين السوريين. واليوم، يعمل معظم أعضاء الرابطة في وسائل الإعلام السورية في المنفى، ولا يزال هناك عدد قليل من الصحفيين داخل سوريا، لكن معظمهم يستخدمون أسماء مستعارة نظراً للمخاطر الأمنية. وتقبل رابطة الصحفيين السوريين كعضو لديها أي صحفي سوري يقدم دليل مستندي على أنه لا يزال يزاول عمله، ولكن في ضوء الوضع الحالي، لا بد من اعتماد منهجية أكثر مرونة، وتوفير المزيد من الوقت للصحفيين الذين اضطروا إلى التوقف عن العمل لأسباب مختلفة.[٧٥]

تم تسجيل رابطة الصحفيين السوريين كمنظمة غير ربحية في فرنسا في ٦ تموز ٢٠١٣، ولكن مكتبها الرئيسي يقع في غازي عنتاب نظراً لعدد الصحفيين السوريين الذين يقيمون هناك. ودعمت منظمتا فري برس أنليميتد وإنترنيوز المبادرة في أعقاب انعقاد المؤتمر الأول، بعد ذلك أصبحت فري برس أنليميتد الداعم الوحيد للرابطة.

يعد الهدف العام للرابطة تشجيع الصحافة الحرة المسؤولة والأخلاقية في سوريا، ولهذا السبب تعتبر رابطة الصحفيين السوريين واحدة من أوائل المشجعين والموقعين على ميثاق شرف للإعلاميين السوريين، كما أنها تعمل مثل الميثاق على التوسط بين مختلف الجهات الفاعلة حين تنشأ الخلافات.

وتغطي أنشطة الرابطة بشكل أساسي جانبين وهما: تمكين الصحفيين وحمايتهم، والمساهمة في تطوير المهارات المهنية لأعضاء الرابطة وقطاع الإعلام بشكل عام. ويدير الجانب الأول المركز السوري للحريات الصحفية بشكل أساسي، وهو قسم من الرابطة مكلف بتسجيل وحفظ الانتهاكات ضد الصحفيين السوريين التي ترتكبها جميع الجهات الفاعلة السياسية والمسلحة داخل سوريا وخارجها. ويتم توزيع تقاريرها على المئات من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية، كما أنهم يقومون بتعزيز تلك القضايا في وسائل الإعلام الأخرى من خلال المقالات والمقابلات، وتنظم المؤسسة دعوات لمناصرة حقوق الصحفيين السوريين مع مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، شرعت المنظمة مؤخراً بدراسة حول الجوانب القانونية للصحافة السورية، ما يدل على التناقض الصارخ بين القوانين الناظمة للصحافة في سوريا وتلك الموجودة في بلدان أخرى. وتهدف تلك الدراسة لتحديد التوصيات فيما يتعلق بتحسين القوانين المستقبلية والخلفية القانونية للصحافة السورية.

أخيراً، تحدد رابطة الصحفيين السوريين، عبر لجنة خاصة، الصحفيين الذين يحتاجون مساعدة مادية أو قانونية. ونظراً لمحدودية الموارد الداخلية المتوفرة، تقوم برفع قضية الصحفي إلى شركائها الدوليين والسوريين لمحاولة تغطية التكاليف المالية اللازمة.

ويتمثل مجال الأنشطة الآخر في إجراء التدريب على مختلف المستويات وحول قضايا مختلفة، وذلك بهدف زيادة الكفاءة المهنية للقطاع الناشئ بأكمله.

وتتعاون الرابطة في جميع أنشطتها مع العديد من المنظمات الدولية مثل لجنة حماية الصحفيين)، ومراسلون بلا حدود، والاتحاد الدولي للصحفيين، ومؤخراً منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS). ووقعت رابطة الصحفيين السوريين مذكرة تفاهم مع نقابة الصحفيين الفرنسيين في كانون الثاني عام ٢٠١٨.[٧٦]

يمثل وضع أعضاء المنظمة المنتشرين في مختلف البلدان عدة تحديات، فمن الصعب جداً تنظيم اجتماعات يمكن للجميع حضورها، بالإضافة إلى ذلك، يعمل الصحفيون اليوم في ظل أطر سياسية وقانونية مختلفة ومتنوعة. ويُعتبر المستوى الإداري أقل إشكالية، حيث يكفي أن يجتمع مجلس الإدارة كل ستة أشهر، وإدارة الأنشطة اليومية بواسطة المدير التنفيذي وفريق عمل.

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)

يسبق تاريخ تأسيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير الانتفاضة السورية، حيث أسسه مازن درويش عام ٢٠٠٤، وهو محام وناشط في مجال حرية التعبير. وسجل المركز في فرنسا كمنظمة غير ربحية. وألقي القبض على مازن درويش إلى جانب العديد من أعضاء المركز في ١٦ فبراير ٢٠١٢، ولم يُفرج عنه إلا في ١٠ أغسطس ٢٠١٥ واستمر المركز بالعمل بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ ولكنه كان أقل نشاطاً إلى حين إعادة إطلاقه عام ٢٠١٦.

يعد الهدف من تأسيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير تقديم الدعم لإنشاء صوت موحد للمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية السورية، وتمكينها من ممارسة الضغوط على أصحاب السلطة الرئيسيين. وفي هذا السياق، يسعى المركز ليكون محوراً لهؤلاء الممثلين ولتعزيز أصواتهم من أجل التأثير على صناع القرار الدوليين. وعلى المدى القصير، يعني دفعهم إلى التفكير ليس فقط في إعادة الإعمار ولكن أيضاً في العدالة الانتقالية كجانب رئيسي[٧٧] على سبيل المثال. ويعزز هذا الدور للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير تمتعه بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠، ما يمنحه إمكانية حضور العديد من اجتماعات الأمم المتحدة.

واليوم، يقوم المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالعديد من الأنشطة المتنوعة، فبعد إعادة تفعيل برنامجه، تمكن تدريجياً من تأمين مصادر تمويل مختلفة وتغطية مجموعة واسعة من النشطات.

يركز المركز السوري للإعلام وحرية التعبير على ثلاث مجالات وهي: الإعلام والحرية، والعدالة وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني والمواطنة، ويتضمن كل مجال برامج مختلفة. لكل برنامج (ومجموعها ثمانية) مدير مشروع وهو المسؤول عن التخطيط والتنفيذ. ويوفر قسم الدعم لجميع البرامج كل ما تحتاجه بالنسبة للشؤون الإدارية، والإدارة المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن الرقمي، والتمويل، والتطوير، والخدمات اللوجستية. كما يقوم بإدارة التواصل ودعوات المناصرة بربط البرامج، وتصميم الاستراتيجيات العامة، واستخدام المخرجات التي تنتجها البرامج بشكل فردي لتعزيز الحملات وعمليات العدالة الانتقالية.

وبالرغم من أن المركز لا يزال يخضع لعملية إعادة بناء، إلا أن العديد من البرامج قد جرى تفعيلها. وسوف يصبح مرصد خطاب العنف والكراهية، والذي بدأ كمشروع فردي في أواخر عام ٢٠١٧، مرصداً دائماً يراقب الإعلام السوري والإقليمي. ويهدف البيت الصحفي إلى مساعدة المنظمات الإعلامية السورية كي تصبح أكثر استدامة ومهنية. كما يقدم برنامج البيت الصحفي الدعم للصحفيين السوريين، ويفحص الحالات الفردية ويقدمها إلى منظمات مثل مراسلون بلا حدود، وبيت الحرية، ولجنة حماية الصحفيين ومنظمة دعم الإعلام الدولية (IMS). وبدأ بمراقبة الانتهاكات ضد الصحفيين عام ٢٠١٦، وبناء أرشيف يعتمد على المواد التي تنتجها منظمات مثل رابطة الصحفيين السوريين، والشبكة السورية لحقوق الإنسان والتي تتعلق بالانتهاكات ضد الصحفيين منذ عام ٢٠١١. وستركز الأنشطة الأخرى على الأمن الرقمي وبحث الإطار القانوني للصحافة السورية.[٧٨]

أما بالنسبة لبرنامج التوثيق، فقد قام المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بدمج مركز توثيق الانتهاكات في سوريا،[٧٩] وتدريبه لتحسين منهجيته وأدواته التحليلية. إضافة إلى ذلك، هناك قاعدة بيانات جديدة قيد الإنشاء، بالتنسيق مع الشبكة الدولية للمعلومات والتوثيق في مجال حقوق الإنسان (The Human Rights Information and Documentation Systems).[٨٠]

ويعمل فريق التوثيق أيضاً كمصدر رئيسي لبرنامج الدعاوى القضائية، وهو متخصص في جمع الأدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وبعد اختيار ملف ما، يستعين البرنامج بمصادر مختلفة، ويقدم القضايا إلى المحاكم الأوروبية أو الدولية[٨١] بالتعاون مع المنظمات الأوروبية.

يعمل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في عدة بلدان، إضافة إلى سوريا، ويعتمد على شبكة من المتطوعين تكونت على مر السنين داخل سوريا، ويوجد مكتبه الوحيد في برلين، لكن لا يضم أي برنامج أو قسم جميع أعضائه في مكان واحد. ويحاول المركز تحسين سير أعماله على الصعيد العام. وتقوم منظمة آيفكس بدعم المركز ليصبح أكثر استدامة وأقل اعتماداً على المانحين،[٨٢] ويقومون بدراسة الحلول لتحسين الوضع القانوني للعاملين في أوروبا والعالم العربي. إضافة إلى ذلك، يساعد مجلس الإدارة المركز من ناحية إبراز صورته وجمع الأموال لنشاطاته.

شبكة الصحفيات السوريات (SFJN)

تأسست شبكة الصحفيات السوريات عام ٢٠١٣ على يد صحفيتين وناشطتين سوريتين، وهي مسجلة في هولندا كمنظمة غير ربحية، وتهدف إلى إقامة جسر بين وسائل الإعلام والمرأة، وتمكينها داخل الهياكل الإعلامية وعلى صعيد التغطية الإعلامية.

ووفقاً لأحد مؤسستيها، كانت الفكرة الأولية هي إنشاء شبكة للصحفيات السوريات الأفراد. لكن ظهور وسائل الإعلام السورية المستقلة دفعهم إلى معالجة هذه المنظمات في المقام الأول. وأظهر تقرير أصدرته عام ٢٠١٥ أنه يتم تمثيل المرأة بشكل محدود في قطاع الإعلام المستقل، ويغيب دورها في المناصب القيادية[٨٣] بشكل كبير.

لا تنتج الشبكة المحتوى بشكل مباشر، ولكنها تعمل بالتعاون مع العديد من وسائل الإعلام السورية

المستقلة، حيث تقدم التدريب وورشات العمل، وتشجع المحتوى الجندري، وتحلل التغطية الإعلامية. كان من أهم إنجازاتها إنتاج مدونة لقواعد السلوك تهدف إلى تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.[٨٤] وأنشأت بالتوازي شبكة خاصة من الصحفيات السوريات اللواتي يعيشن في بلدان مختلفة، وتشمل الرجال أيضاً. وأطلقت الشبكة العام الماضي قاعدة بيانات مفتوحة المصدر للخبيرات السوريات تحت اسم «قالت».

كما تمكنت الشبكة من تنويع مصادر تمويلها بشكل كبير، وهي قادرة على الحصول على التمويل من أجل وسائل الإعلام وحقوق الإنسان وحقوق المرأة أيضاً. وبالرغم من أن مكتبها الرئيسي يقع في هولندا، إلا أن لديها موظفين في الأردن وسوريا وتركيا وإنكلترا.

تشكل حالة التشتت وظروف المنفى لموظفيها التحديات الرئيسية التي تواجه المجموعة اليوم. وتتمثل القضايا الرئيسية[٨٥] بتنسيق الأنشطة في مختلف البلدان، والتكيف مع السياقات المختلفة، وعدم فقدان الاتصال مع سوريا.

المؤسسات الإعلامية: بعض الاعتبارات العامة

يُعد نشوء المؤسسات الإعلامية في إطار تشكيل منظومة إعلامية سورية مستقلة وقادرة على الاستمرار إنجازاً مهماً، رغم اضطرارها للعمل في المنفى بشكل كامل تقريباً. وكما هو الحال الأماكن الأخرى، تشكل المؤسسات الإعلامية عنصراً حيوياً في البيئة التمكينية المثالية، حيث يمتلك قطاع الإعلام السوري المستقل العامل الآن في المنفى عنصرين أساسيين من عناصر البيئة التمكينية. ويمكن اعتباره في الواقع قطاعاً لأن المؤسسات الداعمة لوسائل الإعلام هي جزء لا يتجزأ منه، وليس فقط لأنه يمثل مجموع وسائل الإعلام المستقلة.

ويعد إنشاء المؤسسات الإعلامية استجابةً للجهود الرامية لتبني وجهة نظر استراتيجية لتنمية وسائل الإعلام، والاعتراف بأن العمل على صعيد الإنتاج الإعلامي يعني الاضطرار إلى إتباع منهج تكتيكي. وتسعى المؤسسات الإعلامية جاهدة إلى توفير بيئة ثقافية ومهنية واجتماعية واسعة النطاق، بيئة تحتاجها المؤسسات الإعلامية الفردية للعمل بفاعلية أكبر، وليس كوسائل إعلام "بديلة" فحسب.

وقد حققت هذه الجهود بعض النجاح، إذ لا تزال جميع المنظمات الثلاثة التي قمنا بتحليلها سابقاً مستمرة بالعمل، وتمكنت من إدارة وتنظيم نفسها في ظل ظروف شديدة الصعوبة.

كما أن التعاون فيما بينها يزداد أيضاً، وخاصةً بين رابطة الصحفيين السوريين وميثاق شرف للإعلاميين السوريين. كما استطاعت رابطة الصحفيين السوريين إنشاء علاقات متينة مع العديد من الجهات الفاعلة، وقامت مؤخراً بطلب الحصول على عضوية في ميثاق شرف للإعلاميين السوريين. وفي الوقت نفسه، تواجه المؤسسات الإعلامية الكثير من التحديات ويعتبر وضعها هشاً إلى حد كبير.

وتنجم أحد عناصر ذلك الضعف عن الصعوبات التي تواجهها عمليات إضفاء الطابع المؤسساتي. على سبيل المثال، عانى ميثاق شرف للإعلاميين السوريين من قصور في إدارة العمليات التنفيذية، أي وجود أمين عام يأخذ على عاتقه مسؤولية جميع العمليات التنفيذية (كما فعلت الشبكة السورية للإعلام المطبوع، انظر أعلاه)، ولم يؤثر غياب إدارة العمليات التنفيذية سلباً على سير العمل الداخلي فحسب. ففي عملية بناء المؤسسات من الأسفل، يكون الأمين العام «شخصية سياسية» أو شخص يتوجب عليه القيام بدور قيادي. ومن الضروري جعل المؤسسة أقل تأثراً بتصرفات أعضائها، وتفادي وقوع النزاعات فيما بينهم. من ناحية أخرى، يجب على منظمات الإعلام السورية[٨٦] أن تدرك ضرورة إعطاء المزيد من الاستقلالية لهذه المؤسسات في ظل ابتعاد مجالس الإدارة عما يخص الواجبات التنفيذية.

كما ينبغي على المؤسسات الإعلامية الاستمرار بتعزيز شرعيتها. ونظراً لاستدعائها للعمل كجهات فاعلة خارجية، فهي بحاجة إلى وضع إجراءات داخلية واضحة المعالم ونزيهة. بمعنى آخر، يجب عليها الاستثمار في المنظمات وعمليات سير العمل الداخلية لتعزيز مصداقيتها بين شركائها. وكمثال، وضعت رابطة الصحفيين السوريين إجراءات معقدة نوعاً ما لانتخاب مجلس الإدارة،

كما عينت لجنة انتخابية مخولة بالإشراف على جميع إجراءات الانتخاب. لم يعمل ميثاق شرف للإعلاميين السوريين بشكل كامل لفترة طويلة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم وجود أمين عام، لكن الحاجة لدوره لا تزال موجودة بين الصحفيين والعاملين السوريين في مجال الإعلام. ويُعتبر دعم القيم الأخلاقية التي توجه قطاع الإعلام بشكل طوعي من جانب عدد كبير من المنظمات الإعلامية (أي وسائل الإعلام)، وأعضاء ميثاق شرف الإعلاميين السوريين انجازاً هاماً، وأن ذلك الميثاق يتصرف كهيئة ذاتية التنظيم (يتوسط أحياناً في حالات الشكاوى). كما قامت رابطة الصحفيين السوريين أيضاً بدور الوسيط في حال حصول نزاعات داخل المنظمات الإعلامية. على أي حال، هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من الجهود لربط المؤسستين بمؤسسات دولية مشابهة، حيث أن التعرف على أفضل الممارسات يخدم هدف الاستمرار بتطوير هذه المؤسسات.

كما ينبغي على هذه المؤسسات أن تدافع عن استقلاليتها في السياق السوري حيث تحاول مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التأثير على تطورات الأحداث، بالإضافة إلى التدافع الكبير للمصالح فيما بينها. وقد نجحت حتى الآن في مقاومة تلك التأثيرات، لكنها ستحتاج في المستقبل إلى كل الدعم من جانب المانحين والشركاء الدوليين لمواجهة هذه المصالح والضغوطات المستقبلية.

ويشكل التنافس بين المؤسسات والتداخل في أنشطتها مشكلة أخرى لتطورها ومصداقيتها في المستقبل، ويعود السبب في تداخل أنشطتها إلى أن التعاون في هذا القطاع ضعيف جداً بصورة عامة، إذ غالباً ما تكون الجهات الفاعلة غير مدركة لما يفعله الآخرون. كما يعطي المانحون عبر اهتمامهم المتفاوت انطباعاً بالمعاملة التفضيلية من جانب المؤسسة الواحدة، ما يؤدي إلى ازدياد حدة المنافسة، وتطور المؤسسات بشكل غير متكافئ، وحدوث عواقب غير متوقعة بدلاً من تعزيز القطاع ككل. لا ينبغي لأي مؤسسة أن تقوم بدور الأخرى، ولكل مؤسسة مكانتها الفريدة. وحين ظهر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عام ٢٠١٦، تم تقديم دعم كبير لهذه المؤسسة التي تمتلك تاريخاً حافلاً في الدفاع عن حرية التعبير قبل عام ٢٠١١ وفي السنوات التي تلت. ودفعت ثمناً باهظاً كمؤسسة بسبب مصير قادتها على الصعيد الشخصي. وقد جذب التاريخ الخاص لهذه المؤسسة بالإضافة إلى سمعتها الكثير من التمويل والاهتمام، وذلك أمر مفهوم تماماً. ولكن أدى إعطاء الاهتمام والتمويل بشكل غير متساو في الحقيقة إلى حالة اضطراب بين المؤسسات والمنظمات الإعلامية التي ظهرت بعد عام ٢٠١١. علاوة على ذلك، نجد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في الواقع منظمة مستقلة وليس مؤسسة تم إنشاؤها من الأسفل بواسطة الصحفيين. كما يبدو التواصل بين المركز والجهات الفاعلة الأخرى ضعيفاً في بعض الأحيان، وهناك تداخل في بعض مشاريعهم.

وغالباً ما تميل الجهات الفاعلة في الإعلام السوري والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية إلى إيجاد مشاريع ومبادرات مشابهة دون التعاون كما يجب فيما بينها. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على علاقتهما على المدى الطويل، ما يعزز روح المنافسة بدلاً من التعاون بينهما. ومن الممكن أن يؤثر ذلك أيضاً على المصداقية بين المانحين والمنظمات غير الحكومية والشركاء في مجال الإعلام. إذ يجب تجنب المشاركة في مشاريع مشابهة بشكل منفصل، وبدلاً من ذلك، يجب بحث سبل التعاون لدمج الجهود أو تصميم المشاريع بطريقة أكثر تكاملاً لتعود بالفائدة على جميع الجهات الفاعلة.

الجهات المانحة ومنظمات تنمية وسائل الإعلام الدولية

بدأ المانحون ومؤسسات تطوير الإعلام بالمشاركة في سوريا قبل الانتفاضة التي انطلقت عام ٢٠١١. وفي الواقع، بدأ في فترة الانفتاح المحدود لنظام الأسد. ومع ذلك، لم تحتل عملية تنمية وسائل الإعلام سوى جزء هامشي من برامج المساعدات التنموية الشاملة التي تم تنفيذها في تلك الفترة التي تميزت بانتشار برامج غير مثيرة للجدال. وفي الحقيقة، كان لا بد من الحصول على موافقة الوزارات المسئولة والترخيص لجميع البرامج التي سيتم تنفيذها داخل البلاد. وقد عمل العديد من المانحين مباشرة مع وزارة الإعلام على إصلاح وسائل الإعلام، إلى أن تدهورت الأوضاع الأمنية. وقد تقبّل عدد قليل من المانحين فكرة دعم البرامج دون الحصول على موافقة رسمية من السلطات. اتسمت البرامج التي كان يدعمها المانحون قبل عام ٢٠١١ وفي الفترة التي تلتها مباشرة بالافتقار إلى الأهداف طويلة الأمد، حيث كانت تركز بشكل أساسي على تدريب الأفراد دون وجود أي رؤية لبناء مؤسسات إعلام محلية.[٨٨] علاوة على ذلك، حافظت منظمات تنمية وسائل الإعلام التي بدأت تدعم المبادرات عبر الإنترنت على سرية برامجها بسبب المخاطر التي

قد يتعرض لها المشاركون في الفترة التي تلت عام ٢٠١١ مباشرة. ولم يتم إطلاق جهود التعاون إلا في عام ٢٠١٣ بالتنسيق مع المنتدى العالمي لتطوير الإعلام.[٨٩]

بذلت منظمات تنمية وسائل الإعلام الدولية جهوداً كبيرة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ لتنمية وسائل الإعلام، مع التركيز على بناء القدرات المهنية للصحفيين ووسائل الإعلام، وإنتاج المحتوى الإعلامي، وتدابير السلامة البدنية والسلامة على شبكة الإنترنت. ونجد أن الأمثلة الوحيدة على أنشطة تنمية وسائل الإعلام التي أخذت بعين الاعتبار تنمية القطاع هي برامج منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) وفري برس أنليميتد. وتتضمن هذه البرامج مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، والتي شملت الدعم المؤسساتي للمنظمات الإعلامية وتنمية المؤسسات الإعلامية (مثل الشبكة السورية للإعلام المطبوع، ورابطة الصحفيين السوريين، وميثاق شرف للإعلاميين السوريين).

وتشير المنظمات الدولية لتنمية وسائل الإعلام إلى أن الموارد التي تم توفيرها لسوريا منذ عام ٢٠١٦ أقل بكثير مما سبق. فمنذ بضعة سنوات كان لدى ١٤ منظمة دولية برامج في سوريا تتعلق بتنمية وسائل الإعلام، ولكن لم يبقى منها اليوم سوى عدد قليل. ويتشارك بعض المانحين الرأي بأن الأولويات قد تغيرت في المنطقة بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص. يعرّف البعض هذا التحول، حين ينجم عن الجهة المانحة، بأنه «التأمين على جدول الأعمال»، وبدلاً من تنمية قطاع الإعلام المستقل، تم إعطاء الأولوية في الحالة السورية لمكافحة داعش وما ارتبط بها من أعمال مكافحة الإرهاب في إطار العملية الواسعة «لمكافحة التطرف العنيف». ومن المفارقة أنه في الوقت الذي حقق فيه الفاعلون في قطاع الإعلام السوري المستقل تحسناً مهنياً كبيراً من حيث المحتوى والتنظيم (أي في مجال الإدارة، والاستدامة)، كان على القطاع عكس أهدافه التنموية والتركيز بشكل كامل على النجاة بسبب نقص التمويل مرة أخرى.[٩٠]

نرى الأمثلة على الدعم الفعّال من جانب المانحين قليلة ومتباعدة في أوقاتها، ومن بينها، إطلاق برنامج "دعم الإعلام المستقل في سوريا" لمكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بنهاية عام ٢٠١٢، والذي تقوم بتنفيذه حالياً منظمة الأبحاث والتبادل الدولي IREX. ركز البرنامج في البداية الكثير من مساعدته على تزويد شبكات الراديو بالمعدات اللازمة، أما الآن فهو يساعد العديد من محطات الراديو التي تبث في سوريا (يقع المكتب الرئيسي لبعضها في تركيا، والبعض الآخر يقع في سوريا) بطريقة متكاملة وشاملة عبر توفير تدريبات محددة الأهداف ودراسة بحثية عن الجمهور، إلخ. وفي الآونة الأخيرة، يساعد البرنامج أيضاً منصة إلكترونية واحدة ومحطة تلفزيونية.

ودعمت المنظمات غير الحكومية الأوروبية بتمويل من الحكومات الأوروبية المشاريع التي أطلقتها لتنمية وسائل الإعلام السورية، ولكن منهجيتها قصيرة المدى أدت إلى انتهاء مدة الدعم ما سبب توقف بعض المشاريع بشكل مفاجئ. لكن الدول الإسكندنافية المانحة تُعد استثناءً في هذه الناحية، حيث تدعم البرامج التي تهدف إلى تنمية قطاع الإعلام المستقل من بداية الصراع وحتى اليوم.

وتشمل البرامج التدريبية الرائدة التي تم تفعيلها في أوقات مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية تلك التي أجرتها فري برس أنليميتد، وبي بي سي ميديا أكشن، وقناة فرنسا الدولية، وسمارت، ومنظمة "الإعلام عبر التعاون وفي التحول" الألمانية، والمنظمة الإيطالية غير الربحية لتنسيق المنظمات التطوعية Coordinamento delle Organizzazioni per il Servizio Volontario (COSV).

وقد توقفت بعض هذه المنظمات عن العمل في سوريا بسبب نقص التمويل المقدم من المانحين، بينما استمرت منظمات أخرى بالمشاركة ولكن بشكل محدود جداً لنفس السبب. وبشكل عام، لا يخفى على المرء التردد الواضح لدى بعض الحكومات الأوروبية تجاه تمويل المشاريع الإعلامية المتعلقة بسوريا في الوقت الحالي، إلى حين يصبح الوضع هناك مقروءاً أكثر.[٩١] ومع ذلك، هناك علامات تشير إلى أن البعض قد يتوسع في البرامج أو قد يبدأ ببرامج جديدة في المناطق السورية التي تم تحريرها مؤخراً من داعش، إذ تعطي بعض الجهات الحكومية المانحة الأولوية لتلك المناطق.[٩٢]

وحافظت العديد من منظمات تنمية وسائل الإعلام الأوروبية مثل فري برس أنليميتد ومنظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، على ملف مشاريع مستقرة نسبياً. وأنشأت منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) منذ عام ٢٠١١ ملف كامل في سوريا ضمن برنامجها للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتمويل من الحكومات الدانمركية والنرويجية والسويدية والبريطانية، والذي يوفر الدعم المؤسساتي لعدة وسائل إعلام سورية مختارة، ويدعم إنتاج المحتوى، والتطوير المؤسساتي مع التركيز على الاستدامة، والتواصل والنشر، والسلامة. وتحافظ فري برس

أنليميتد، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو)، ومنظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) ومنظمة الأبحاث والتعاون الدولي على مستوى معين من التعاون فيما بينها.

ووفقاً لدراسة أجريت عام ٢٠١٦، أقرت وزارة الخارجية الأمريكية أن دعم الإعلام السوري أصبح الآن مسألة يجب النظر إليها على المدى البعيد، وقامت بتعديل إجراءاتها الإدارية وفقاً لذلك.[٩٣] إلا أن الدلائل على حدوث تحولات في سياسة التمويل لم تظهر بعدْ، إذ لا يضمن المشروع الرئيسي الاستمرار بالتمويل بعد صيف ٢٠١٩.[٩٤]

كما تبنى المجلس الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا عام ٢٠١٧.[٩٥] وتهدف تلك الاستراتيجية إلى «تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير عبر تعزيز منظمات المجتمع المدني السورية». وفي هذا الإطار، «وافق المجلس على زيادة جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز حرية التعبير عبر دعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة أيضاً».[٩٦] إلا أن المنظمات الدولية والأوروبية لتنمية وسائل الإعلام ومؤسسات الإعلام السوري المستقل لم تؤكد على توفر التمويل وفق الإطار الاستراتيجي الذي تم تبنيه. كان الاتحاد الأوربي قبل عام ٢٠١٧ جهة مانحة شديدة الأهمية، ونتج عن غيابه منذ ذلك الحين آثار مدمرة على عملية تنمية وسائل الإعلام. وقد ترك ذلك المنظمات الدولية والسورية التي شاركت في المشاورات قبل المصادقة على استراتيجية عام ٢٠١٧ في حالة من الارتباك حول سبب عدم إدراج دعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة بشكل أوضح في استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا. ويثير غموض الطريقة التي سيتم عبرها تفعيل هذه الاستراتيجية مخاوف كبيرة من أنه رغم الإشارة لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة بشكل بسيط، إلا أن التنفيذ هو أكثر من مجرد «تعزيز حرية التعبير عبر دعم الإعلام الحر والمستقل». ووفقاً للمعلومات المتاحة، يشارك الاتحاد الأوروبي في إنشاء ودعم منصة لمنح منظمات المجتمع المدني السورية صوتاً مباشراً دون الحاجة إلى وسطاء تهدف إلى توفير أرضية مشتركة تجذب السوريين في جميع المجالات.

ويُعبر الإعلاميون السوريون الفاعلون عن استيائهم المتزايد من مقاربات المانحين الدوليين التي تتعارض دوماً مع احتياجات القطاع، والتي تغفل عن إدراك أهميته طوال فترة الصراع وما بعدها. ويشكل تغُّير أولويات الجهات المانحة، إضافة إلى المقاربات قصيرة المدى، وغياب التوافق بين الجهات المانحة فيما يتعلق بدور تنمية وسائل الإعلام في سوريا بشكل عام، تحدياً للمنظمات الإعلامية السورية التي تسعى إلى صياغة استراتيجياتها الإنمائية على المدى المنظور والبعيد. ومن التناقض أيضاً، أن تجبر على تركيز جهودها على محاولة أجل النجاة مراراً وتكراراً، مع إجبار الكثير منها على إيقاف عملياتها أو تقليصها إلى حد كبير.

ولا تزال العديد من الجهات المانحة من القطاع الخاص والمؤسسات (مثل مؤسسات المجتمع المفتوح، والمؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، والصندوق الوطني للديمقراطية) مرنة تجاه عدد معين من المؤسسات الإعلامية المستقلة، إلا أنها لا تستطيع سد الفجوة الحاصلة في التمويل، وتلبية احتياجات القطاع بأكمله، كما أنها لم تخطط لاستراتيجيات شاملة لدعم القطاع بأكمله.

التنسيق السوري للمنتدى العالمي لتطوير الإعلام

بدأ التنسيق السوري ضمن إطار المنتدى العالمي لتطوير وسائل الإعلام عام ٢٠١٣. وتم عقد عدد من الاجتماعات مع مؤسسات تطوير وسائل الإعلام الدولية في البداية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، ثم انضم إليها ممثلو وسائل الإعلام السورية في مطلع عام ٢٠١٤. وحضر الاجتماعات التي عُقدت في اسطنبول خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ ما يقارب ٦٠ مشاركاً يمثلون ثلاث مجموعات من أصحاب العلاقة. وتم إعداد ورقة بيضاء عام ٢٠١٥ بعنوان "نداء لدعم الإعلام السوري المستقل كعنصر رئيسي في تخفيف وحل الصراع السوري"، والتي كانت بمثابة الأساس لاجتماعات دعوات المناصرة التي عقدت في واشنطن، وبروكسل – الخطوات الأولى في دعوات المناصرة المشتركة. وبقي التنسيق الشامل حتى الربع الثاني من عام ٢٠١٦ راكداً.

اقترحت منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) فكرة قيام تنسيق أوثق حول سوريا بين منظمات تطوير وسائل الإعلام الدولية في إطار المنتدى العالمي لتطوير الإعلام، في مطلع عام ٢٠١٣ في اجتماع للمنتدى في باريس (والذي نُظم بالتوازي مع مؤتمر اليونيسكو الذي عقد في العاصمة الفرنسية).[٩٧] وكانت الأسباب متعددة وتضمنت:

تحولت الاحتجاجات السورية المدنية والحراك السلمي، الذي تزامن مع الحركات والاضطرابات التي حدثت في العالم العربي عام ٢٠١١، بسرعة إلى حرب وصراعات ذات تعقيد ونطاق لم يسبق له مثيل. وكانت مهمة متابعة وتقييم

التطورات السريعة للأحداث على الأرض مهمة كبيرة وصعبة جداً على أي جهة فاعلة مساعدة لوسائل الإعلام.

وكان المشهد الإعلامي يتغير بالوتيرة السريعة ذاتها، ما أدى إلى «هزة كبيرة في وسائل الإعلام». إذ لم تتمكن أي مؤسسة من مؤسسات تطوير وسائل الإعلام مواكبة سرعة التطورات وحجم الاحتياجات التي نتجت عن ذلك، ولم يكن ممكناً لأي منظمة تكوين صورة واضحة وموثوقة لكامل المشهد الإعلامي الناشئ بالعمل بمفردها.

وغالباً ما كانت الجهات الفاعلة في الإعلام السوري تتصرف بمعزل عن بعضها البعض، بينما وجدت بعض الشبكات، التي تم إنشاؤها قبل عام ٢٠١١، نفسها تحت ضغط شديد من النظام (مثل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير)، ما حد من قدرتها على الاستمرار في العمل كجهات اتصال بشكل كبير.

وكان المشهد الإعلامي السوري حديث الولادة يتسم بالتشتت والتجزؤ، وكذلك كانت التدخلات التي قامت بها منظمات تطوير وسائل الإعلام الدولية، حيث تصرفت دون أن يكون لديها أدنى فكرة عن مدى تلبية جهودها للاحتياجات على الأرض، ودون فكرة عن ماهية أدوارها في وضع محلي سريع التغير كهذا.

وأتاح التنسيق السوري للمنتدى العالمي لتطوير وسائل الإعلام فرصة حقيقية ليكون آلية لتبادل المعلومات والدروس المستفادة بين فرق المساعدة الإعلامية الدولية، والتعمق في فهم قطاع الإعلام السوري المتغيّر، وتهيئة المناخ لفرق المساعدة الإعلامية الدولية والمنظمات المحلية للقاء والتفاهم بشكل أفضل، وتوفير المكان لوسائل الإعلام السورية للتعرف على بعضها بشكل أفضل والبدء في إدراك ذاتها كقطاع وصياغة احتياجاته، وتوفير المكان لفرق المساعدة الإعلامية الدولية والفاعلين في وسائل الإعلام السورية لصياغة مقاربة استراتيجية تجاه المساعدة الإعلامية الشاملة اللازمة للإعلام السوري وجعل قضية تطوير الإعلام في سوريا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الدولية لسوريا، وتوجيه سياسات الجهات المانحة والتأثير عليها تجاه تمويل البرامج المساعدة في سوريا.

ويرى معظم المشاركين في التنسيق السوري أن سنوات «الذروة» كانت عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وهي الفترة التي تزامنت مع تدفق التمويل من جانب المانحين بشكل ثابت ومنتظم، والتي رافقها الأمل في احتمالية تغيّر أهدافهم من تلك المتصلة بـ قضايا البقاء البحتة إلى تلك التي تتعلق بخطط التنمية طويلة الأمد. إلا أن عام ٢٠١٦ مثل نقطة تحول، حيث واجهت منظمات تطوير وسائل الإعلام الدولية وكذلك عملية تطوير وسائل الإعلام السورية المستقلة انخفاضاً كبيراً في التمويل، رافقه تضاؤل جهود التنسيق منذ ذلك الحين. وتم عقد عدة اجتماعات استشارية في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، ولكنها فشلت في تجديد وإصلاح العملية. ومع ذلك، إذا ألقينا نظرة إلى الوراء نجد العديد من الإنجازات التي تستحق التقدير، حيث تم تجريب العملية في أوائل عام ٢٠١٣ رغم تردد بعض منظمات تطوير وسائل الإعلام الدولية ومعارضتها في البداية -أعضاء المنتدى العالمي ل تطوير الإعلام- ونتج عن العملية تزايد مستويات تبادل المعلومات والجهود الجماعية الهادفة إلى تعميق المعرفة حول بيئة وسائل الإعلام، وكذلك حول ما يمكن فعله أو لا في بيئة معينة، وجلبت العملية عدداً كبيراً من أصحاب العلاقة السوريين، وحاولت تعزيز الحاجة والضرورة لوضع استراتيجية، وأتاحت المجال للجهات الفاعلة السورية للقاء والتواصل فيما بينها ومع نظرائها من المجتمع الدولي، وأجرت دراسات بحثية (دراسات حول رسم الخرائط لوسائل الإعلام، ودراسة استقصائية عن الجمهور كمثال)، في حين قدمت الورقة البيضاء أساس دعوات المناصرة.[٨٩]

ما بعد الحرب، توجهات تشكل عقبات وفرص أمام المنظمات الإعلامية السورية المستقلة

لا يمكن تعميم أطر النزاع والفترة التي تلي انتهائه. إن فهم السياق أمر شديد الأهمية إذ تختلف الدوافع الكامنة وراء النزاع. يمتاز سياق ما بعد الحرب بعدة خصائص وسمات تتباين في شدتها، مثل العنف المستمر، والضعف والهشاشة. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تسوده الميول الاستبدادية المتصاعدة أو الطموح لتهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام الدائم عبر تعزيز الديمقراطية، وذلك يعتمد على الاتجاهات الواسعة التي تسود المنطقة، ووضع البلاد ما قبل الحرب، والديناميات التي أنتجها النزاع نفسه. يساعد التركيز على المقاربات الواعية لحساسية السياق في تجنب التعميم والتدخلات المبنية وفق النماذج من جانب المانحين والتي يصعب تطبيقها وتكرارها في البيئات المختلفة التي تنتج عن النزاعات وبيئات ما بعد النزاع.

التوجهات العالمية والإقليمية لحرية التعبير

تعد التوجهات العالمية والإقليمية لحرية التعبير أمراً وثيق الصلة بمستقبل الإعلام السوري المستقل، فما أن تنتهي البلاد من حربها الطويلة والوحشية، ستحدث التطورات في ظل العداء المتزايد نحو وسائل الإعلام المستقلة والصحفيين والمجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتوَثق أحدث التقارير الصادرة عن عدة منظمات بارزة الاتجاه العالمي لتناقص حرية التعبير. ووفقاً لمنظمة بيت الحرية الأمريكية، تُعد حرية الصحافة في أسوأ حالاتها منذ ١٣ عاماً.[٩٩] وكشفت لجنة حماية الصحفيين أن عدد الصحفيين المسجونين بسبب مهنة الصحافة في أعلى مستوياته منذ التسعينيات،[١٠٠] وتعيد منظمة مراسلون بلا حدود تأكيد هذا الاستنتاج حيث تقول: "إن مناخ الكراهية يظهر بشكل ثابت في المؤشر الذي يُقيّم مستوى حرية الصحافة في ١٨٠ دولة كل عام. لم تعد معاداة الزعماء السياسيين لوسائل الإعلام تقتصر فقط على الدول الاستبدادية مثل تركيا ومصر. وأصبح "رهاب وسائل الإعلام" الآن واضحاً لدرجة اتهام الصحفيين بالإرهاب بشكل روتيني، ويتم سجن جميع الذين لا يظهرون الولاء بشكل تعسفي. ولم يعد الكثير من القادة المنتخبين ديمقراطياً ينظرون إلى وسائل الإعلام كركيزة أساسية للديمقراطية، بل كخصم يعلنون تجاهه الكره والبغضاء".[١٠١] كما يُظهر تقرير معهد "أنواع الديمقراطية" (Varieties of Democracy)، والذي يُجري دراسات بحثية حول حالة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، توجهاً تنازلياً للتقدم الديمقراطي وخاصة منذ عام ٢٠١٠. [١٠٢] ويشير التقرير نفسه إلى أن حرية وسائل الإعلام في أدنى مستوياتها منذ مطلع القرن. وتظهر مؤشرات الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام، وفساد الإعلام وانحيازه، والافتقار إلى التعددية الإعلامية والرقابة الذاتية، تراجعات مقلقة في جميع أنحاء العالم، مع ازدياد ملحوظ في الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام.[١٠٣]

التوجهات الإقليمية

أ) التوجهات الإقليمية التي تشكل عقبات أمام تطوير وسائل الإعلام المستقلة

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أسوأ منطقة في مجال حرية الصحافة، حيث تم تصنيف ١٦ دولة من بين دول المنطقة العشرين على أنها "غير حرة".[١٠٤] ووفقاً لمؤشر حرية الصحافة العالمي لمنظمة مراسلون بلا حدود، تأتي بلدان الشرق الأوسط مرة أخرى في أسفل القائمة. وتشير منظمة مراسلون بلا حدود في مؤشرها لعام ٢٠١٨ إلى أنه: "وفقاً للمؤشرات المستخدمة لقياس التغيرات السنوية، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر انخفاض في حرية الإعلام".[١٠٥]

وفي حين أن التوجه السلبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجاه حرية الإعلام يتوافق مع التوجهات السلبية على الصعيد العالمي، إلا إنها ليست مجرد نتيجة للمسارات العالمية فحسب. إذ تخضع الدوافع الرئيسية لذلك المسار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزئياً للصراعات الدولية في المنطقة، وتنبع بشكل رئيسي من النزعة الاستبدادية المتصاعدة والتي تتفاوت في شدتها من بلد إلى آخر، كما تبين أن هذا التوجه غير قابل للتغيير بشكل إيجابي على المدى المنظور. ويتم استخدام وسائل قانونية وغير قانونية لكم أصوات المعارضين بشكل متزايد في وسائل الإعلام عبر توجيه تهم الإرهاب، و«تهديد المصلحة

الوطنية» لهم وغير ذلك. كما تُنظم حملات للتشويه ولنشر المعلومات الكاذبة حول المحترفين البارزين من المعارضين بواسطة وسائل الإعلام التي تناصر الحكومة في محاولة لإبعادهم وتشويه سمعتهم. وتهدف جهات فاعلة غير حكومية من دول مختلفة إلى تعبئة الطبقات الاجتماعية المحافظة والتي يمكن أن تحرض على استخدام العنف ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير. وحتى لو لم تكن هناك صلة مباشرة بين هذه الجهات والنظام، فإن هذا السلوك من «الإعدام العلني» للمعارضين واستخدام المعلومات المزيفة يمر دون أي مساءلة من جانب السلطات.

تنحصر وسائل الإعلام المستقلة في جميع أنحاء المنطقة ضمن هذه الاتجاهات السلبية بينما تحاول توفير صحافة جيدة وتغطية متنوعة وتعددية لمجموعة واسعة من المواضيع. ويتحتم على وسائل الإعلام والمبادرات الناشئة حديثاً التنافس على ساحة غير متكافئة مع قطاع الإعلام الضخم التابع للدولة من جهة، ووسائل إعلام القطاع الخاص الراسخة من جهة أخرى (مع التزام الأخيرة «بخطوط الدولة الحمراء»). بمعنى آخر، يتم دعم كل من قطاعي الإعلام الحكومي والخاص بشكل كبير، ويتمتعان بامتيازات في وسط إعلامي خاضع لسيطرة السياسة والمصالح. وتكافح قلة من وسائل الإعلام المستقلة في المنطقة لإيجاد نموذج مستدام، مثل ما يحاول نظرائها في العالم المتقدم ولكن في بيئة مختلفة جذرياً.

وهكذا، فإن أكبر التحديات التي تواجه الإعلام المستقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل دائم تشمل: البيئات السياسية العدائية وقيام جهات فاعلة حكومية وغير حكومية بالتهديدات، والافتقار للقوانين والتشريعات الناظمة للإعلام التي تمكّن من تطويره وتنميته، وعجز أسواق وسائل الإعلام وظيفياً والإعلانات المرتبطة بها، إلى جانب الضائقة الاقتصادية الشديدة، وقوانين الاستثمار المقيّدة، والحروب والصراعات واسعة النطاق.

ب) التوجهات الإقليمية التي تتيح الفرص

تُعد الثورة الرقمية من التوجهات التي تحتوي على إمكانيات تحولية طويلة الأمد، وتؤثر على السكان الأصغر سناً بشكل خاص. كما يُعد الشرق الأوسط من أحد أكثر المناطق استخداماً للتكنولوجيا الرقمية في العالم. وتقضي الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من خمس ساعات يومياً على الإنترنت، معظمهما على منصات التواصل الاجتماعي. ومن المتوقع أن يواصل سكانها تفضيل المنصات الرقمية، نظراً لنسبة الشباب الكبيرة فيها. وتشير أحد الاستنتاجات الرئيسية لتوقعات الإعلام العربي لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ إلى أن المشهد الإعلامي في المنطقة يمر بمرحلة تحول نموذجي مدفوع ببنية تحتية متطورة وسلوك المتابع المتغّير.[١٠٦] ويشير إلى عاملين يدفعان للنمو وهما: التركيبة السكانية من الشباب وتزايد في مستوى الرقمنة.

ويقود التطور السريع للاتصالات عملية الرقمنة، بفضل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والتطبيقات والبنية التحتية. حيث يتزايد انتشار الهواتف الذكية بسرعة، ولا يقتصر استخدامها على البلدان الأكثر تطوراً في المنطقة فحسب. كما يزداد انتشار الإنترنت والشبكات ذات النطاق العريض، وترتكز على الأجهزة المتنقلة كمعظم الأسواق الناشئة. ويتجاوز عدد مستخدمي الشبكات المتنقلة واسعة النطاق (3G/4G) عدد مستخدمي الشبكات الثابتة، وهذا هو السبب وراء توقعات المحللين بأن تصبح بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأسواق «الأولى للأجهزة المحمولة».[١٠٧] ويتضح ذلك في ازدياد عدد مرات مشاهدة المواقع الإلكترونية على الهواتف المحمولة، والتي قفزت من ١١% في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٧٠% في عام ٢٠١٥. ويخلق هذا الاستخدام الكبير لشبكة الانترنت سلوكاً جديداً لدى المتابع ويتيح بدوره فرصاً جديدة كما يمثل تحديات أخرى.

يشجع التوجه المتزايد لمتابعة وسائل الإعلام على شبكات التواصل الاجتماعي ومحتوى أفلام الفيديو القصيرة ثقافة «الوجبات الإعلامية الخفيفة» في سائر أنحاء المنطقة. ويبلغ معظم الوقت المقضي على شبكات التواصل الاجتماعي ومقاطع الفيديو المحمولة ٤٠% من فترة اهتمام المتابعين، حيث يتم قضاء ٨٠ دقيقة و٢٨ ثانية من الوقت على شبكات التواصل الاجتماعية والفيديو على التوالي.[١٠٨]

يظهر تحليل مقارن لمعدلات تغلغل شبكات التواصل الاجتماعية المختلفة في المنطقة العربية أن فيسبوك لا يزال المنصة الأكثر شعبية. وارتفع عدد مستخدمي فيسبوك في المنطقة العربية بشكل مطرد على مدار السنوات الست الماضية، حيث بلغ أكثر من ١٥٦ مليون مستخدم عام ٢٠١٧، وفق النتائج التي توصلت إليها سلسلة تقارير وسائل إعلام التواصل الاجتماعي العربية.[١٠٩] كما تجاوز عدد مستخدمي فيسبوك المتوسط الإقليمي في ٧ من أصل ٢٢ دولة عربية وهي: مصر، والسعودية، والجزائر، والعراق، والمغرب، والإمارات وسوريا.

كما تهيمن اللغة العربية بشكل متزايد على التفاعلات الاجتماعية عبر الإنترنت، حيث أصبحت هذه القنوات هي الشكل الفعلي للتفاعل بين معظم الناس في المنطقة. ما يعد خروجاً عن مرحلة النمو المبكرة، حين كان مجرد وسيلة للتفاعل بين «النخب» في معظم المجتمعات. ويبلغ معدل استخدام اللغة العربية في أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي وسطياً 00%، في حين بلغ ٤٣% منذ عامين (على فيسبوك)، كما يتم نشر ٧٢% من التغريدات على تويتر في المنطقة باللغة العربية حالياً.

ولا يقتصر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على فئة الشباب في المجتمعات العربية، حيث يزداد عدد الناضجين من المستخدمين، وتبلغ نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة في المنطقة ٦٤% وسطياً. ومع ذلك، فقد انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف ولكن ثابت خلال السنوات الست الماضية، حيث كان مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة من فئة البالغين. وهناك زيادة ملحوظة وثابتة في عدد المستخدمين الذين تتجاوز أعمارهم الـ٣٠ في السنوات الست الماضية.

ترتبط التوجهات المذكورة أعلاه بوسائل الإعلام السورية، بغض النظر عن كونها رقمية فقط أو تستخدم منصات متعددة. وفي ذلك الصدد، فهي في وضع جيد بالنسبة للاتجاهات الإقليمية، حيث أنها جزء من نفس الجيل الذي ينتمي إليه جمهورها، ولديها أيضاً الذكاء التكنولوجي، ولهذا فهي تتمتع بإمكانية استيعاب خيارات وعادات جمهورها المتغيرة. وكي تعود عليها تلك المزايا المحتملة بفائدة معينة، عليها أن ترتبط بمجتمعها الطبيعي المحترف في جميع أنحاء العالم من أجل المشاركة مع أو الاستفادة من الابتكارات والأمثلة الجيدة للجهود التي تبذل في سبيل البحث عن نماذج عمل قابلة للتطبيق والنجاح.

التطورات في سوريا، ٢٠١١—٢٠١٨

كان لدى سوريا قبل نشوب الحرب، وكما دار النقاش في الفصول السابقة، جميع خصائص الحكم الاستبدادي، وشكلت بيئة لا تناسب حرية الإعلام ولا تشجع على حرية التعبير. وفي حين يصعب التنبؤ بتطورات الأحداث في فترة ما بعد النزاع، إلا أنه من الممكن للمرء ألا يرى أي سبب يدعو للتفاؤل نظراً لطبيعة العمليات التي سبقت الحرب وطبيعة التطورات طوال فترة الاقتتال. ومن المحتمل جداً أن تواجه وسائل الإعلام والمؤسسات المستقلة تحديات قاسية ليس فقط بسبب الظروف السياسية القائمة، ولكن أيضاً بسبب الظروف الاقتصادية على الأرض.

حيث واصلت الحكومة حملتها الشرسة ضد المعارضين في المناطق التي يسيطر عليها النظام واستخدمت همجية مفرطة تجاه المدنيين. أما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فمن الممكن ملاحظة عملية سياسية تشتمل على خصائص الهياكل الديمقراطية في المناطق الكردية فقط، ومع ذلك، أظهر حزب الاتحاد الديمقراطي بواسطة ذراعه العسكرية، وحدات حماية الشعب، ميولاً استبدادية أيضاً. بينما يتعرض المواطنون في المناطق التي يسيطر عليها الثوار لانتهاك حقوقهم من جانب الفصائل المسيطرة. فعلى ما يبدو لم يستطع أي طرف من الأطراف المنخرطة في الصراع توفير ظروف اقتصادية وسياسية أفضل للمدنيين.

الاقتصاد السوري مدمرٌ ومفتتٌ بشكل كبير وعلى نطاق واسع. «ففي نهاية عام ٢٠١٥، قام المركز السوري لأبحاث السياسات بحساب إجمالي الخسائر الاقتصادية والتي بلغت ٤٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي السوري عام ٢٠١٠. وفقَد الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٤,١٪ .... ويقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدل الفقر بين السكان بـ ٨٥,٢٪، حيث يعيش ٦٩٪ منهم في فقر مدقع».[11] وقد أصبحت شبكات الفساد والمحسوبية أكثر انتشاراً مما كانت عليه قبل عام ٢٠١١. ووفقاً لتقرير المركز السوري لأبحاث السياسات، تعمقت الهياكل الرأسمالية القائمة على المحسوبية ومحاباة الأقارب والوساطة التي هيمنت على البلاد قبل الأزمة، وغيّرت الجهات الفاعلة التي تهيمن على الاقتصاد ولاءاتها بشكل جزئي فيما بعد. وبحسب التقديرات، يسيطر تسعة رجال أعمال سوريين على حوالي ٩٠٪ من الاقتصاد المحلي.[12] أخيراً، ازداد نفوذ الجهات السياسية الخارجية الفاعلة في سوريا، وبالتحديد روسيا وإيران، كما يضمن اعتماد النظام السوري على الأطراف السياسية الخارجية مساحة كبيرة لتأثيرها في تشكيل السياسة السورية.

وتشير جميع هذه التوجهات التي تمت دراستها إلى التحدي الضخم الذي يواجه قطاع الإعلام المستقل من أجل استمرار بقائه، وبلوغ مرحلة استدامة التعادل بين الربح والخسارة أمام الظروف السياسية والاقتصادية.

مستقبل وسائل الإعلام السورية في المنفى، مرحلة ما بعد النزاع

من الصعب جداً التنبؤ بتطورات السياق السياسي في سوريا في السنوات القليلة المقبلة. ومن المستبعد أن تتوفر الظروف المواتية لعودة وسائل الإعلام

السورية في المنفى بشروطها الخاصة على المدى المنظور، أي توفير الضمانات لسلامة الصحفيين، ومستوى معين من حرية التعبير. وبالمثل، يصعب تصديق أن البلاد ستتمتع قريباً بمستوى معين من الاستقرار، إذ ستتسم السنوات المقبلة في الغالب بالعمليات الإرهابية والتوتر الاجتماعي وقمع الحريات في البلاد.

وفي هذا السياق، يمثل التواجد في المنفى بعض التحديات، ولكنه يوفر بعض الفرص أيضاً.

سيوفر العمل في المنفى المزيد من الاستقرار، والفرصة لتطوير نماذج مستدامة من أجل البقاء. وإن صحّ القول بأن التواجد على الأرض يعطي المنظمة الإعلامية ميزة القرب من قرائها، فمن الصحيح أيضاً أن التقنيات الحديثة اليوم تُمكن المنظمات العاملة في المنفى من الوصول إلى جمهورها داخل سوريا بسهولة. لكن الصراع يقيد هذا العامل حتى الآن، حيث أدى انقطاع الكهرباء والاشتباكات المسلحة والتهجير القسري إلى إضعاف استخدام الإنترنت كمصدر رئيسي للتواصل. كما يمكن أن تؤدي تهدئة الأوضاع إلى تغُّير كبير في متابعة وسائل الإعلام في المستقبل، ما يتيح فرصة أكبر لوسائل الإعلام السورية في المنفى للتنافس لبلوغ جمهور أكبر. علاوة على ذلك، ستؤدي حالة ما بعد النزاع إلى تمكن السوريين من زيادة استقرار شبكات المصادر الإخبارية داخل البلد، وهو ما يحدث الآن فعلياً. وحتى لو اضطرت هذه المصادر إلى الانتقال والتغطية بطريقة سرية وغير رسمية، وكان حصولها على المعلومات محدوداً إلى حد ما، إلا أنه يحتمل ازدياد قدرتها على توفير محتوى منتظم أكثر مما كانت عليه أثناء فترة النزاع.

وهناك احتمال كبير بأن يفسح الاستقطاب السياسي المجال أمام مناخ سياسي أكثر تلوناً وحيادية. وتظهر فعلياً علامات قوية على المعارضة بين الأوساط المناصرة التي اصطفت بقوة إلى جانب النظام خلال فترة الحرب. وبدأت وسائل إعلام النظام في تقديم محتوى ناقد منذ بداية عام ٢٠١١، ويبدو أن هذا التوجه أصبح قوياً وفقاً لما قاله العديد من الصحفيين السوريين.

يمكن لوسائل الإعلام السورية في المنفى في هذا السياق أن تلعب دوراً مختلفاً وأن تخاطب جمهور لم يكن من الممكن بلوغه من قبل، إما لأسباب فنية أو بسبب توجهاتها السياسية أو ببساطة بسبب النزاع.

يمثل إغلاق عدد كبير من وسائل الإعلام، دون وجود استراتيجية انسحاب غالباً، خسارة كبيرة إذا ما نظرنا من وجهة نظر هؤلاء الصحفيين الذين ناضلوا لسنوات لإبقائها على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، كان انخفاض عدد المؤسسات الإعلامية النشطة أمراً متوقعاً. فضلاً عن ذلك، لا يمكن ضياع الخبرات المتراكمة للأفراد، وغالباً ما يتمكن المحررون السوريون ومنتجو الفيديو والصحفيون والكتاب والمصورون من الالتحاق بالعمل لدى الوسائل الإعلامية الناجية، في حين يتم توظيف الآخرين لدى وسائل الإعلام الإقليمية أو الدولية المرموقة. ويتبع بعضهم مسارات فردية خاصة بهم كالفنانين أو المخرجين أو الروائيين، وينالون في بعض الأحيان اعترافاً إقليمياً ودولياً كبيراً. إن كل هذه الموارد البشرية لا تزال متاحة للوسائل الإعلامية العاملة في المنفى لأنها ما زالت جزءاً من الشبكات ذاتها، وفي المستقبل، من الممكن أن يتيح لها الاستقرار والموارد المتزايدة استيعاب جزء من الموارد البشرية التي فرض عليها الوقت الراهن الذهاب إلى مكان آخر.

أخيراً، ستساعد شبكة متينة لوسائل الإعلام في المنفى إذا اقترنت بالعناصر المذكورة أعلاه الصحفيين السوريين ومؤسسات تطوير وسائل الإعلام والمانحين على التخلي عن «المقاربة الانتقالية» لدور وسائل الإعلام، على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة. ويتم تصميم استراتيجيات وتكتيكات تطوير وسائل الإعلام في إطار الاستعداد لعودتها الوشيكة إلى سوريا إلى حد الآن. علينا أن ندرك أن فكرة العودة القريبة إلى سوريا اعتمدت على افتراضات يجب التحقق منها في الوقت الحالي، أخذين بعين الاعتبار الوضع المرجح لفترة ما بعد النزاع مباشرة. وحتى لو استطاعت العودة إلى سوريا، فإن استدامة وسائل الإعلام المستقلة سيكون هدف من الصعب تحقيقه إلى حد كبير.

في هذا السياق، يمكن لوسائل الإعلام السورية في المنفى أن تكون جهة فاعلة مستقرة تتطور بشكل مستقل عن الحالة المضطربة للوضع السياسي والانتكاسات التي قد تتعرض لها البلاد في المستقبل. وإذا أعدنا التفكير في أدوارها وتأثيرها واستراتيجياتها في هذا السياق، نجد أن بإمكانها تقديم إطار أكثر واقعية وفاعلية ويمكن السيطرة عليه لجميع اللاعبين الهامين من صحفيين وجهات مانحة.

ملاحظات ختامية

في الفترة بين عام ٢٠١١ -حين بدأت المؤسسات الإعلامية السورية البديلة في الظهور بوتيرة مفاجئة وفوضوية كشكل من أشكال النشاط الإعلامي- وعام ٢٠١٩، بُذلت جهود ملحوظة للتحول من النشاط الإعلامي إلى إنتاج إعلامي أكثر احترافية، وتغطي المؤسسات الإعلامية السورية البديلة، اليوم، مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام: الصحف والإذاعة والإنترنت والتلفزيون، ويُعرّف البعض أنفسهم بالإعلام المتخصص (وفقاً لجمهورهم المستهدف)، بينما يحاول البعض الآخر الوصول إلى جمهور على مستوى البلاد، وتتراوح المؤسسات الإعلامية بين منظمات حرية التعبير والجمعيات المهنية والمنظمات التي تستهدف قضايا وجماهير محددة، وعلى الرغم من إطلاق بعضها في المنفى في الأيام الأولى التي أعقبت انتفاضة عام ٢٠١١، إلا أن الوضع على الأرض أجبر الكثيرين بالاستمرار في العمل في المنفى، ووصل إلى ذروته في عام ٢٠١٦ حين أصبح من المستحيل تقريباً العمل بشكل كامل من داخل سوريا.

تمثل المؤسسات الإعلامية البديلة السورية قطاعاً متميزاً يضم وسائل إعلام متنوعة وجمعيات مهنية ومنظمات حرية التعبير، التي أسسها أفراد لا تربطهم صلات بمجموعات سياسية أو مجموعات أخرى قائمة على المصالح، علاوة على ذلك، تقوم هذه المؤسسات ووسائل الإعلام بصياغة رسالتها بشأن القيم المهنية وتفضيل مخرجات العمل الصحفي الجيد، وتبنت معظم المؤسسات الإعلامية المعنية أهمية التطوير التنظيمي، لكنها تختلف في درجة تطورها، من حيث الملكية والمحتوى، إذ تمثل قطاعاً مستقلاً.

وقد دعمت الجهات المانحة ومنظمات تطوير وسائل الإعلام التطوير والنمو المهني لهذه المنظمات، بدرجات متفاوتة على مر السنوات الثماني الماضية، ومن المفارقات، أنه في الوقت الذي يتطلب فيه التعزيز المهني والتنظيمي القوي مزيداً من الدعم، انخفض هذا الدعم بشكل كبير، ونتيجة لذلك، توقفت العديد من المؤسسات الإعلامية عن العمل أو فكرت في القيام بذلك، وحاولت عدة مؤسسات إعلامية تعديل استراتيجياتها لتجاوز الأزمة مع الحفاظ على إنجازاتهم المهنية. ويقف قطاع الإعلام المستقل أمام مفترق طرق، فإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسوف تترتب عواقب بعيدة المدى للخسارة المحتملة، ولن يحرم جمهورهم من مصادر المعلومات البديلة في الوقت الحالي فحسب، بل ستفتقر سوريا في فترة ما بعد الحرب إلى قطاع إعلام قادر على لعب دورها الرقابي بالإضافة إلى دورها في بناء السلام.

وبالنظر إلى الخطر المحدق بمستقبل هذا القطاع، ينبغي على المؤسسات ووسائل الإعلام السورية البديلة إيجاد طرق للعمل والتعبير عن نفسها كقطاع أكثر تناسقاً، والدفاع عن احتياجاتها بشكل مشترك، على أمل أن يؤدي هذا الجهد إلى الاعتراف بأهمية القطاع لدى الجهات المانحة على نطاق أوسع، وبأن من شأن تغيُر اهتمامات المانحين أن يقوض قدرات القطاع على إحداث التغيير و«رأس ماله الديمقراطي»، ويهدر الجهود الكبيرة التي بذلها السوريون ومنظمات تطوير وسائل الإعلام الدولية والمانحون حتى الآن.

يجب على المؤسسات الإعلامية السورية على الصعيد الداخلي أن تواصل العمل على التنسيق التنظيمي، وتعزيز التواصل مع جمهورهم (في الداخل ووسط نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين) أثناء وجودهم في المنفى، ومن المحتمل أن تستمر طريقة العمل هذه في تقديم نفسها على أنها الحل الوحيد في الوقت الحالي، حيث يمكن العثور على درجة عالية من الخطورة وتدني مستوى الأمن في جميع السياقات المحددة، من مناطق سيطرة الحكومة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين إلى تلك التي يسيطر عليها الأكراد. وتهدف جميع المنظمات الإعلامية البديلة في المنفى إلى التمكن من العمل بشكل كامل في البلاد، ويتمتع جميعهم بمستوى عال من التواجد في البلاد عبر شبكة من الصحفيين، ويراقبون التطورات داخل البلاد عن كثب لتقييم إمكانية زيادة تواجدهم على أرض الواقع عبر مكتب صغير على الأقل. ويسود التقييم بأن الظروف لا تتيح الفرصة بعد، وأن الانتقال التام للعمليات إلى داخل الدولة يتطلب وضع حد أدنى للشروط، بما في ذلك ضمانات القدرة على العمل على الأرض بمستوى معين من السلامة واحترام حرية التعبير. وعلى الرغم من أن هذه الشروط تشكل الحد الأدنى المعقول، إلا أن التطورات الشاملة على الأرض متقلبة إلى الحد الذي يكون فيه أي

جدول زمني متوقع غير واقعي، إذ يتوجب على المنظمات الإعلامية السورية البديلة ألا تتسرع في اتخاذ قرار بالانتقال الكامل إلى سوريا قبل أن تتوفر الشروط الدنيا، ومن الواقعي أن يكون الإطار الزمني متوسط الأجل، وليس قصير الأجل، بسبب طبيعة التطورات على أرض الواقع. وسيسمح الإطار الزمني متوسط الأجل للمنظمات المعنية بتقييم الفرص بعناية والتحضير لعودتهم.

وتعد المنظمات الإعلامية السورية البديلة في وضع جيد لتحويل الاتجاه الإقليمي «المقاطعة الرقمية» إلى صالحهم. إذ يمر المشهد الإعلامي في المنطقة بتحول نموذجي مدفوع بالبنية التحتية المتطورة في المنطقة وسلوك المستهلك. وتعد التركيبة السكانية الأصغر على مستوى المنطقة، وتزايد مستوى الرقمنة والطلب على المحتوى باللغة العربية، والصيغ المحددة المرتبطة بالإعلام السوري البديل، بغض النظر عما إذا كانت رقمية فقط أو تستخدم منصات متعددة، وينبغي النظر إلى التطوير التكنولوجي المستمر كعامل رئيسي لوسائل الإعلام المعنية في زيادة جمهورها والمنافسة مع القطاعات الإعلامية الأخرى.

يجب على المانحين الاعتراف بأهمية قطاع الإعلام السوري المستقل ودوره في تشكيل خطاب بديل في المجال السوري العام. وينبغي عليهم الاعتراف بالتطور الفريد من نوعه تقريباً لنوع وسائل الإعلام والمؤسسات التي حققت، في فترة زمنية قصيرة نسبياً، تقدماً كبيراً من النشاط إلى الاحترافية، وتقديم البديل الوحيد لوسائل الإعلام التي تتأثر بالدولة والفصائل، وباتت تمتلك القدرة (إذا تمكنت من البقاء) على لعب دور الإعلام المحترف في عمليات ما بعد النزاع المسلح (أي في فترة ما بعد الصراع). ويتطلب هذا أن يعطي المانحون الأولوية للبقاء والمزيد من التطوير المهني والتنظيمي لوسائل الإعلام المعنية، والتي تعمل في الغالب في المنفى، وبسبب موقعها المستقل، تمتلك القدرة على المساهمة في السلام والمصالحة والمساءلة والشفافية، ويجب على الجهات المانحة صياغة مناهج لتطوير وسائل إعلام تستند إلى الرؤية بعيدة المدى وترتكز عليها، ولكن تعمل بسرعة لاستباق التراجع والخسارة المحتملة لقطاع الإعلام الحالي.

ملاحظات

١. انظر:
http://beta.arabmediasociety.com.preview.sqgd.net/articles/downloads/20070523081944_AMS2_William_A_Rugh.pdf

٢. Lisa Wedeen, Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria, Chicago University Press, Chicago, 1999.

٣. انظر، على سبيل المثال، ليا كادلويل "Privileging the Private: Media and Development in Syria"، الإعلام والمجتمع العربي، ١١ ديسمبر ٢٠١٠، متاح على https://www.arabmediasociety.com/privileging-the-private-media-and-development-in-syria/.

٤. حول تنظيم سلطة النظام السوري، انظر جوشوا ستاشر، Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria، مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد، ٢٠١٢.

٥. انظر Trombetta (٢٠١٢).

٦. انظر، مها تقي، "Country Case Study: Syria"، بي بي سي ميديا أكشن، أغسطس ٢٠١٦، ص. ٧. متاح في http://downloads.bbc.co.uk/me-diaaction/pdf/syria.pdf (بشار إليها فيما يلي، تقي، "سوريا").

٧. انظر، على سبيل المثال، جوزيف ضاهر، "Syria, the uprising and the media scene"، Open Democracy ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧، متاح على https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/joseph-daher/syria-uprising-and-media-scene#_ftn1.

٨. De Angelis (2011)

٩. انظر Della Ratta (2018) و De Angelis (2011a)

١٠. "The Controversial Archive" ، De Angelis، سيصدر قريباً.

١١. انظر De Angelis (2012)

١٢. مقابلة، NGO3. انظر أيضاً، بيلي جين براونلي، "Media development in Syria: The Janus-faced nature of foreign aid assistance"، ٢٠١٧، الصفحات ١- ١٨ (يشار إليها فيما يلي، براونلي، "Media development in Syria").

١٣. انظر Soazig، ٢٠١٦.

١٤. للتعرف على طبيعة الدعم الإعلامي الخارجي في سوريا قبل عام ٢٠١١، انظر تقي، "سوريا" وبراونلي، "Media development in Syria".

١٥. يزن بدران، إزيكو دي أنجيليس، دوناتيلا ديلا راتا: "Syrian Emerging Media, Mapping and analyzing the emerging media sphere in Syria following the uprising of March 2011"

١٦. Soazig، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٤.

١٧. عيسى، ٢٠١٦.

١٨. "Holding on to Seafoam: Insights on the Reality of Radio and Web Publishing in Syria"، Wedoo.tech، متاح على https://weedoo.tech/our-studies-en/holding-on-to-seafoam-insights-on-the-reality-of-radio-and-web-publishing-in-syria/، ١٤ نوفمبر ٢٠١٦.

١٩. انظر مراسلون بلا حدود "Violations of press freedoms barometer — The figures in 2012"، متاح على https://rsf.org/en/barometer?year=2012؛ بالإضافة إلى ذلك، تنشر نقابة الصحفيين السوريين تقارير شهرية عن الانتهاكات ضد الصحفيين السوريين في جميع المناطق السورية، وهي متاحة على https://www.syja.org/en/home/categories/36/periodic-reports (تمت الزيارة في ١٠ أكتوبر ٢٠١٩)

٢٠. مقابلة مع SJOU1، يناير ٢٠١٩.

٢١. انظر، على سبيل المثال، ماهر سمان وأيمن محمد، "In Syria's rebel areas, journalists complain of new censorship"، UPI، ٩ مايو ٢٠١٦، متاح على http://syriauntold.com/2016/05/12/in-syrias-rebel-ar-eas-journalists-complain-of-new-censorship/.

٢٢. حكاية ما انحكت، "ABRAJ: Towards a Cooperative Media Sphere in Syria"، ٧ يناير، ٢٠١٥، متاح على http://syriauntold.com/2015/01/07/abraj-towards-co-operative-media-sphere-syria/. (يشار إليها فيما يلي SyriaUntold، "ABRAJ")

٢٣. الصفحة الرئيسية لـ SNP، متاح على https://snpsyria.org/

٢٤. الصفحة الرئيسية لشبكة الصحفيات السوريات، متاح على الموقع http://media.sfjn.org/en/).

٢٥. نشير تحديداً إلى حالة راديو علوان ورادیو فريش. على أية حال، بعد مقتل رائد فارس وحمود جنيد، تم تجديد تمويل راديو علوان بداية عام ٢٠١٩ (مقابلة مع منظمتين غير حكوميتين في ٢٤ فبراير ٢٠١٩).

٢٦. على سبيل المثال، انظر الرسوم البيانية التي أصدرتها الشبكة السورية للإعلام المطبوع (SNP) حول الإغلاق السريع للصحف السورية، وهي متوفرة على: https://syrianprints.org/en/

٢٧. جون دي إتش داونينغ، الإعلام الراديكالي: وسائل الاتصال الثورية والحركات الاجتماعية، منشورات سيج، لندن، ٢٠٠١، صفحة ٩ (يشار إليه باسم، داونينغ، وسائل الإعلام الراديكالية).

٢٨. ميشيل دي سيرتو، فريدريك جيمسون وكارل لوفيت، "حول الممارسات المعارضة للحياة اليومية"، النص الاجتماعي، (٣)، ١٩٨٠، ص. ٤٣-٣، مطبعة جامعة ديوك، متوفر على الرابط: https://thefloppylives.files.wordpress.com/2013/11/certeau.pdf

٢٩. يزن بدران، "الإستراتيجيات وتكتيكات (البقاء): حالة الإعلام السوري المعارض في تركيا"، مجلة الإعلام البديل والمجتمعي، القادمة.

٣٠. ساندرا برامان، "تعريف وسائل الإعلام التكتيكية: نظرة عامة تاريخية"، في باربارا أبراش وفاي جينسبيرج (محرران)، وسائل الإعلام التكتيكية: المكتبة الافتراضية، جامعة نيويورك، نيويورك، ٢٠٠٢.

٣١. داونينغ، الإعلام الراديكالي، صفحة ١١.

٣٢. كريستيان فيوكس، "الوسائط البديلة كوسائط ناقدة"، المجلة الأوروبية للنظرية الاجتماعية، ١٣ (٢)، ٢٠١٠، ص. ١٧٣-١٩٢، متاح على الرابط: http://www.fuchs.uti.at/wp-content/uploads/ altmedia.pdf (يشار إليه باسم "فيوكس، "الوسائط البديلة كوسائط نقدية").

٣٣. للحصول على تفاصيل أكثر لتوزيع الصحافة في سوريا، انظر SoazigDollet، "الصحافة السورية الجديدة: التقييم والتحديات والآفاق"، CFI، سبتمبر ٢٠١٥، متوفر على الرابط: https://www.cfi.fr/sites/default/files/etude_presse_syrienne_EN.pdf (يشار إليها باسم Dollet، "الصحافة السورية الجديدة").

٣٤. التواصل الشخصي، SJOU1، في ١٥ فبراير ٢٠١٩.

٣٥. استناداً إلى مقابلات يزن بدران وإنريكو دي أنجيليس، الإعلام السوري - التقرير المرحلي، ٢٠١٥.

٣٦. مقابلة مع منظمة غير حكومية ١، ٢٣ فبراير ٢٠١٩.

٣٧. انظر مثلاً الرسم البياني الذي أعدته الشبكة السورية للإعلام المطبوع حول الأصل الجغرافي للصحف. متوفر على الرابط: https://syrianprints.org/en/chart

٣٨. حول التركيز الجغرافي للإعلام السوري الناشئ، انظر أيضاً "مراقبة وسائل الإعلام السورية - الصحافة في طور الإعداد"، فري برس أنليميتيد (FPU)، متوفر على الرابط: https://www.freepressunlimited.org/en/syrian-media-monitoring-journalism-in-the-making (يشار إليه باسم، فري برس أليميتد، "مراقبة وسائل الإعلام السورية").

٣٩. يزن بدران وإنريكو دي أنجيليس، "الإعلام الكردي المستقل في سوريا: تضارب الهويات في المرحلة الانتقالية"، مجلة الشرق الأوسط للثقافة والتواصل، (٩) ٣، ٢٠١٦، ص ١-١٠.

٤٠. انظر يزن بدران وإنريكو دي أنجيليس، "الصحافة في روج أفا (II): الإعلام المستقل بين الحرية والسيطرة"، حكاية ما انحكت، ٥ أبريل ٢٠١٩، متوفر على الرابط: https://syriauntold.com/05/04/2019/journalism-in-rojava-ii-independent-media-between-freedom-and-control/

و"الصحافة في روج أفا (III): الهويات المتعارضة لوسائل الإعلام المستقلة"، حكاية ما انحكت، ١٣ أبريل ٢٠١٩، متوفر على الرابط: https://syriauntold.com/13/04/2019/journalism-in-rojava-iii-the-conflicting-identities-of-independent-media/

٤١. منظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول (MITC)، أبحاث جمهور سوريا، أغسطس ٢٠١٤، متوفر على الرابط: https://mict-international.org/wp-content/uploads/2014/08/20140814_syrienstudie.pdf

٤٢. منظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول، بحث جمهور سوريا ٢٠١٦، متوفر على الرابط: https://mict-international.org/wp-content/uploads/2016/07/FPU_GMDF_MiCT_audience_research_syria_2016.pdf

٤٣. مقابلة مع SJOU4، في ٧ مارس ٢٠١٨.

٤٤. مسودة بحث الجمهور، فري برس أنليميتد، مستند تم استلامه عبر البريد الإلكتروني في ٢٠ فبراير ٢٠١٩.

٤٥. فري برس أنليميتد، "Syria media monitoring@".

٤٦. فيوكس، "Alternative Media as Critical Medi"، ص. ١٧٩.

٤٧. بدران وسميتس، ٢٠١٨.

٤٨. مقابلة مع مالك حداد، وكالة سمارت للأنباء، ١٢ فبراير ٢٠١٩.

٤٩. In Syria (2016)، ص.٣.

٥٠. انظر على سبيل المثال، De Angelis، 2011؛ Della Rattak، 2018.

٥١. De Angelis، 2012

٥٢. حول العلاقة المضطربة بين وسائل إعلام المنفى وجمهورها، انظر، على سبيل المثال، علي بهلول، "الإعلام السوري البديل: بحثاً عن جمهور" الجمهورية ٣٠ مايو ٢٠١٧، متاح على الموقع https://www.aljumhuriya.net/ ar / content / syria-alternative-media-search-).

٥٣. على سبيل المثال، انظر أميرة جلال، Event Based Media Report، فري برس أنليميتد، سيصدر قريباً.

٥٤. مقابلة مع SJOU5، في ٢٣ فبراير ٢٠١٩.

٥٥. دوليت، "The New Syrian Press"، ص. ١٤.

٥٦. يزن بدران وإنريكو دي أنجيليس (Enrico De Angelis)، تقرير IMS المؤقت، ٢٠١٥.

٥٧. انظر جابر بكر وعبد الله أمين الحلاق، " A Content Analysis of the Emerging Media Sector in Syria "، the Samir Kassir Foundation and the Friedrich Naumann Foundation for Freedom، ٢٠١٨ متوفر على الرابط: https://beirut.fnst.org/content/journalism-crisis (يشار إليه باسم، "Baker and Hallak," Journalism in Crisis

٥٨. بكر والحلاق، "Journalism in Crisis"، فري برس أنليميتد، "Syria Media Monitoring".

٥٩. انظر، على سبيل المثال، "الإعلام السوري البديل في السنة الثامنة: الاستقطاب سيد المشهد"، عنب بلدي، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩، متوفرعلى الرابط التالي: https://english.enabbaladi.net/archives/01/2019/syrian-alternative-media-after-eight-years-polarization-dominating-the-scene/

٦٠. فيوكس، "Alternative Media as Critical Media"، ص. ١٨٣.

٦١. مقابلة مع SJOU11، في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٩.

٦٢. بدران، قريباً.

٦٣. يزن بدران وإنريكو دي أنجيليس، Journalism in Raqqa (IV): War, Reconstruction and Power Struggles سوريا أنتلود، ٢٦ أبريل ٢٠١٩، موجود على الرابط: https://syriauntold.com/26/04/2019/journalism-in-raqqa-iv-war-reconstruction-and-power-struggles/

٦٤. مقابلة مع منظمتين غير حكوميتين.

٦٥. مقابلة مع ممثل منظمات غير حكومية، في إصدار بدران القادم.

٦٦. مقابلة مع منظمة غير حكومية.

٦٧. حكاية ما انحكت،" رابطة محطات الإذاعة السورية المستقلة.

٦٨. يزن بدران وإنريكو دي أنجيليس، تقرير منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) المؤقت، ٢٠١٥.

٦٩. مقابلة مع SJOU6، في ١٩ فبراير ٢٠١٩.

٧٠. انضمت إنترنيوز إلى المبادرة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

٧١. أيدن وايت، Hope in the Headlines as Syrian Media Launch a "Journalists' Charter"، شبكة الصحافة الأخلاقية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥، متوفر على الرابط: https://ethicaljournalismnetwork.org/hope-in-the-headlines-as-syrian-media-launch-a-journalists-charter

٧٢. مقابلة مع SJOU2، في ٢٣ يناير ٢٠١٩.

٧٣. "ميثاق شرف يعقد أولى ندواته داخل سوريا"، عنب بلدي، ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متوفر على الرابط: https://english.enabbaladi.net/archives/08/2018/the-ethical-charter-for-syrian-media-conducts-its-first-seminars-inside-syria/

٧٤. مقابلة مع SJOU3، في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩.

٧٥. Interview with SJOU7 on 22 January 2019.

٧٦. "مذكرة التفاهم الموقعة مع نقابة الصحفيين الفرنسيين"، رابطة الصحفيين السوريين، 28 كانون الثاني 2018، متوفر على الرابط: https://www.syja.org/en/home/news/32/advance-contents/31022/mou-signed-with-syndicate-of-french-journalists

٧٧. مقابلة مع SJOU8، في 0 فبراير ٢٠١٩

٧٨. مقابلة مع SJOU9، في ٢٣ فبراير ٢٠١٩.

٧٩. الصفحة الرئيسة لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا، متوفر على الرابط https://vdc-sy.net/en/

٨٠. الصفحة الرئيسية للشبكة الدولية للمعلومات والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، متوفر على الرابط: https://www.huridocs.org/

٨١. للاطلاع على نتائج إجراءات العدالة الانتقالية للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، انظر، على سبيل المثال، "الدعاوى القضائية المرفوعة ضد ٢٥ من مسؤولي الجهاز الأمني من نظام الأسد"، المرصد السوري، ٢٥ فبراير ٢٠١٩، متوفر على الرابط: https://syrianobserver.com/EN/news/48784/lawsuits-filed-against-25-security-officials-from-the-assad-regime.html

٨٢. صفحة الرئيسة لـ IFEX، متوفر على الرابط: https://www.ifex.org/

٨٣. النساء في وسائل الإعلام السورية الناشئة: تحليل الخطاب النقدي (٢٠١١-٢٠١٦) "، شبكة الصحفيات السوريات، متوفر على الرابط: http://www.sfjn.org/research-en.pdf

٨٤. "مدونة سلوك لتحسين صورة المرأة في الإعلام والعمل الإعلامي"، شبكة الصحفيات السوريات، متوفرة على الرابط: http://media.sfjn.org/en/code-of-conduct/

٨٥. مقابلة مع SJOU12، في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩.

٨٦. مقابلة مع أربع منظمات غير حكومية، في ٢٥ فبراير ٢٠١٩.

٨٧. مقابلة مع أربع منظمات غير حكومية، في ٢٥ فبراير ٢٠١٩.

٨٨. للمزيد انظر مها تاكي، "سوريا: دعم وسائل الإعلام حيث الحريات والحقوق الإعلامية مقيدة، بي بي سي، ٢٠١٢.

٨٩. انظر الفصل الثاني.

٩٠. BiLjana Tatomir ، " Syrian Coordination-Status and Ways Forward: an assessment"، منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، ٢٠١٧ (يشار إليه باسم "Tatomir، "Syria coordination").

٩١. مقابلة مع منظمة غير حكومية واحدة، فبراير ٢٠١٩، مقابلة ٣ منظمات غير حكوميات، ٦ فبراير ٢٠١٩.

٩٢. مقابلة مع ديفيد هيفت (David Hivet)، الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي، 0 فبراير ٢٠١٩.

٩٣. "Antoun Issa، " Syria's New Media Landscape Born Out of War وثيقة السياسة لمعهد الشرق الأوسط ٩- ٢٠١٦، معهد الشرق الأوسط، متوفر على الرابط: https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PP9_Issa_Syrianmedia_web_0.pdf

٩٤. مقابلة مع منظمات غير حكومية، ٢٣ يناير ٢٠١٩.

٩٥. "تبني المجلس إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا"، مجلس الاتحاد الأوروبي، بيان صحفي، ١٨٠/١٧، ٣ أبريل ٢٠١٧، متوفر على الرابط: https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/03/04/2017/fac-conclusions-syria/pdf (يشار إليه باسم، Council adopts EU strategy on Syria)

٩٦. "تبني المجلس إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا".

٩٧. في أوائل عام ٢٠١٣، كان المنتدى العالمي ل تطوير الإعلام – وهو شبكة عضوية دولية لمجموعات المساعدة الإعلامية، تأسست عام ٢٠٠٥، وتهدف بشكل عام إلى "تعزيز أهمية وسائل الإعلام المستقلة والتعددية والمستدامة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية" و"جعل تطوير وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات المجتمع الدولي للتنمية"- على مفترق طرق. وقررت إدارته الجديدة، بدعم من الأعضاء الفاعلين في لجنته التوجيهية، بحث سبل وأشكال جديدة من الأنشطة التعاونية التي من شأنها إعادة تعزيز أهداف المنتدى وإحياء دوره. ولكن في البداية قوبلت فكرة التنسيق السوري بالشك والارتياب نظراً للمخاوف المتعلقة بالأمن بالسلامة.

٩٨. تاتومير (Tatomie)، "تنسيق سوريا" (Syria Coordination).

٩٩. "الديمقراطية في تراجع: الحرية في العالم ٢٠١٩" (Freedom in Retreat: democracy in 2019)، بيت الحرية (Freedom House)، متوفر على الرابط: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world2019-

١٠٠. التقرير السنوي للجنة حماية الصحفيين، ٢٠١٨ (Committee to Protect Journalists)، متوفر على الرابط: https://cpj.org/about/CPJ.2018.Annual.Report.pdf

١٠١. "مؤشر مراسلون بلا حدود ٢٠١٨: كراهية الصحافة تهدد الديمقراطيات"، مراسلون بلا حدود، متوفر على الرابط: https://rsf.org/en/rsf-index-2018-hatred-journalism-threatens-democracies

١٠٢. "الديمقراطية للجميع؟ تقرير معهد أنواع الديمقراطية السنوي الخامس لعام 2018 " Democracy for All? V-Dem Annual Democracy Report) 2018)، أصناف الديمقراطية (V-Dem)، متوفر على الرابط: https://www.v-dem.net/en/news-publications/democracy-reports/

١٠٣. "تقرير برنامج حرية التعبير ٢٠١٦-٢٠١٧ (The Expression Agenda Report 2016-2017)، المادة ١٩، متوفر على الرابط: https://www.article19.org/xpa17/

١٠٤. صحيفة الاقتصادية (The Economist)، "الركود العالمي في حرية الصحافة" (The global slump in press freedom).

"مراسلون بلا حدود ٢٠١٨": "استمرار الحروب في سوريا (في المرتبة ١١٧)، واليمن (في المرتبة ١٦٧)، وتهم الإرهاب ما زالت تستخدم في مصر (في المرتبة ١٦١)، والمملكة العربية السعودية (في المرتبة ١٦٩)، والبحرين (في المرتبة ١١٦) مما يجعل هذه المنطقة أكثر المناطق صعوبة وخطورة على الصحفيين لمزاولة أعمالهم ".

١٠٥. "مراسلون بلا حدود ٢٠١٨": "استمرار الحروب في سوريا (في المرتبة ١١٧)، واليمن (في المرتبة ١٦٧)، وتهم الإرهاب ما زالت تستخدم في مصر (في المرتبة ١٦١)، والمملكة العربية السعودية (في المرتبة ١٦٩)، والبحرين (في المرتبة ١٦٦) مما يجعل هذه المنطقة أكثر المناطق صعوبة وخطورة على الصحفيين لمزاولة أعمالهم ".

١٠٦. http://www.dmc.ae/events/arab-media-outlook2016-

١٠٧. "القفزة التكنولوجية " هي ظاهرة "تخطي" المستهلكون (أو البلدان) الإصدار السابق من التكنولوجيا واعتمادهم لواحدة جديدة، متجاوزين المسار الذي تسلكه الأسواق الناضجة.

١٠٨. تقرير وسائل إعلام التواصل الاجتماعية العربية، ٢٠١٧ (Arab Social

2017 Media Report)، متوفر على الرابط:
http://www.arabsocialmediareport.com/home/index.aspx

١٠٩. تقرير وسائل إعلام التواصل الاجتماعية العربية،٢٠١٧ (Arab Social Media Report 2017)، متوفر على الرابط:
http://www.arabsocialmediareport.com/home/index.aspx

١١٠. مؤشر تحول برت لسمان سيفتون (The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index)، "التقرير القطري لـ BIT لعام ٢٠١٨- سوريا"، متوفر على الرابط:
https://www.bti-project.org/en/reports/country-reports/detail/itc/SYR/ (يشار إليه باسم BIT 2018 Country Report- Syria)

١١١. "التقرير القطري لـ BIT لعام ٢٠١٨- سوريا" (BIT 2018 Country Report- Syria).

الملحق

الملحق الأول أ: المنهجية

أ) اعتبارات عامة تم دمجها في المقاربة المنهجية

دخلت الحرب السورية عامها التاسع، وهي حرب لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والتعقيد. حيث ألحقت خسائر فادحة بالمدنيين وأدت لنزوح شريحة كبيرة من سكان سوريا. كما أحدثت تغييراً عميقاً في المشهد الإعلامي السوري، إذ هزت هيكل الإعلام العمودي المقيد للغاية قبل الحرب. وظهرت جهات فاعلة وجماعات جديدة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ما أدى إلى إنتاج محتوى إعلامي للطعن في سرد النظام. وقد ولدت "الثورة الإعلامية" مئات المبادرات الإعلامية لتقدم سرداً بديلاً من القاعدة إلى القمة. وسرعان ما نجحت الجهود المبذولة بإنشاء وسائل الإعلام، وترتبط هذه الجهود بشكل مباشر بالحركة المدنية وحركة السلام السورية ومطالبها بالديمقراطية بما في ذلك حرية التعبير.

وبدأ قطاع الإعلام المستقل الناشئ، في السنوات التي تلت عام ٢٠١١، بالانتقال تدريجياً من سمة النشاط الغالبة نحو اعتبار الإعلام مهمته المهنية الأساسية. وبخلاف وسائل الإعلام المعارضة أو المتطرفة أو التي يسيطر عليها النظام، والتي كان من سماتها المشتركة الترويج لأيديولوجية، اختارت مجموعة متميزة من وسائل الإعلام والمنظمات الإعلامية المهنية والاستقلالية. وبرزت مع تطورها "ملامح قطاع إعلامي حقيقي، يضم وسائل إعلام مستقلة وموحدة ومحترفة ذات قدرات أخلاقية وصحافية متزايدة ومؤسسات إعلامية جديرة، رغم التحديات الهائلة التي واجهتها طوال الوقت"، كما لاحظت منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS) في طلبها لتقديم المقترحات. ويمتلك تطوير قطاع الإعلام السوري المستقل مسارات عديدة، حيث أُنشئت بعض المؤسسات الإعلامية في المنفى في وقت مبكر، وحافظت على شبكات واسعة من المراسلين داخل سوريا، وكان البعض الآخر يعمل بشكل كامل في البلاد مع مستويات مختلفة من التواصل الإقليمي.

وشهد التاريخ، القصير ولكن الغني، للمؤسسات الإعلامية السورية المستقلة مؤخراً نقاشاً حول المنظمات التي ينبغي منحها الأولوية، سؤال يطرحه عادة المانحون الدوليون أكثر من القطاع نفسه. وكان الانقسام بين "المنفى" و"العمل في البلد" سطحياً إلى حد ما منذ البداية، لأنه يشير إلى مناهج متضاربة. بينما أجبر الوضع على أرض الواقع المنظمات الإعلامية على الذهاب إلى المنفى بشكل متزايد، وتركز معظمها في تركيا، ومؤخراً في أوروبا، بسبب البيئة المتغيرة في تركيا وغيرها من البلدان المجاورة. وغالباً ما يتم تجاهل أن الذهاب إلى المنفى لم يكن أبداً خياراً، في المناقشات التي تغذي نهج إما/أو، إذ كانت القرارات بنقل المنظمة بأكملها أو جزء منها إلى الخارج مدفوعة بالضرورة دائماً. بالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية إعادة النظر في مصطلح "إعلام المنفى" في سياق تكنولوجيات الاتصال الجديدة، وإلقاء نظرة فاحصة على ما يُعرف وسائل الإعلام بأنها "إعلام المنفى".

قد يتساءل المرء لماذا اختيرت المؤسسات الإعلامية السورية المستقلة في المنفى كموضوع رئيسي لهذه الدراسة. كما لاحظت منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، تحاول هذه المنظمات "بشكل متزايد فهم المستقبل في المنفى، وتثير تساؤلات استراتيجية ووجودية عميقة حول هدف وأهمية ودور الإعلام المستقل السوري المستقبلي في المنفى طويل الأمد مع إغلاق المساحات داخل البلاد والصعوبات التشغيلية التي تواجهها"، مع الاعتراف بأنه لا ينبغي الحكم على أي جزء من قطاع الإعلام المستقل بسبب موقعه، فهناك أسباب مشروعة لاعتماد المنظمات الإعلامية السورية المستقلة العمل المطوَّل من المنفى.

تحتل سوريا المرتبة الثالثة قبل الأخيرة وفقاً لمؤشر مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة العالمية. كما أنها تُصنف "غير حرة" في مؤشر فريدم هاوس لحرية الصحافة. إذ يتعرض الصحفيون السوريون للاضطهاد من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ولا تشكل وحشية النظام في محاولة إسكات الأصوات المستقلة سوى مصدر واحد لانعدام أمن وتهديد سلامة أولئك الذين يحاولون ممارسة الصحافة المستقلة في سوريا. ويُعد مقتل رائد فارس وحمود جنيد من راديو فريش تذكرة مؤلمة بمستوى العداء الذي تكنه جميع الأطراف المتورطة في الحرب لوسائل الإعلام والصحفيين المستقلين. ووفقاً لتقرير مراسلون بلا حدود لعام ٢٠١٧، قُتل ٢١١ صحفياً وصحفياً مواطناً خلال الحرب الأهلية في سوريا و"كانت سوريا لسنوات أكثر دول العالم فتكاً بالصحفيين والصحفيين المواطنين الذين وقعوا بين كل من نظام الأسد وحلفائه، والدولة الإسلامية والعديد من الجماعات الجهادية المتطرفة، والقوات الكردية".[1]

لا توجد نهاية واضحة للحرب في سوريا في الأفق. ورغم ذلك، يحمل أي نوع من تفاهمات السلام وترتيبات ما بعد الحرب التي سيتم التوصل إليها أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات الإعلامية السورية المستقلة. حيث لم تكن ضمانات حرية التعبير وحرية الإعلام في البلاد جزءاً من أي محادثات حتى الآن، وتشتهر بعض البلدان المشاركة في الحرب والتي تحاول القيام بأدوار بارزة كـ "وسطاء السلام" بسجلاتها المشينة فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام.

ولا يوجد أي دليل أن هذا الاتجاه السلبي سيتغير في المدى القصير إلى المتوسط، حيث أن الدوافع الرئيسية له تنبع من رغبة لإعادة توطيد الاستبداد تتفاوت شدتها من بلد إلى آخر. وأخيراً، نجد الاتجاهات العالمية سلبية أيضاً، حيث انخفض مستوى الاهتمام ببرنامج حقوق الإنسان، الذي كان مهيمناً في التسعينيات، في إطار العلاقات الدولية منذ بداية الألفية الجديدة. وإذا نظرنا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نجد الاستقرار ومكافحة الإرهاب والهجرة قد أصبحت مجال تركيز العلاقات الثنائية، وهو نهج يديم استراتيجيات ما قبل الثورة التي كان ينظر إليها كدعم لاستقرار أنظمة المنطقة الاستبدادية بدلاً من تحديها. وهذه هي عناصر السياق الأوسع التي يجب مراعاتها في الاعتبارات الإستراتيجية المتعلقة بالمنظمات الإعلامية السورية في المنفى.

من الشائع أن تعتمد وسائل الإعلام المستقلة على نظام معقد يتضمن الصحافة الاحترافية، والإدارة السليمة للمؤسسات الإعلامية، ومصادر التمويل المستقرة، والوسائل المناسبة لجمع الأخبار وتوزيعها، والمعدات الحديثة، وقوانين وسائل الإعلام الداعمة لحرية التعبير، وقدرة الصحفيين على العمل في بيئة آمنة. ولكن المؤسسات الإعلامية السورية تقف على مفترق طرق مهم لتطورها، حيث تواجه تحديات بالغة الصعوبة في تقييم مستقبلها، مع بلد تدمرت بنيته التحتية بشدة، وغياب توقعات بشأن متى سيتم إعادة بنائه وبأي تمويل، وانعدام أي دليل على أن محادثات السلام ستشمل أي مناقشة لقوانين الإعلام الداعمة لحرية التعبير أو ضمانات لعمل الصحفيين في بيئة آمنة ومستقلة.

ويعد دور الإعلام السوري المستقل في إيصال التطورات في سوريا لكل من الجمهور السوري والدولي أمراً بالغ الأهمية. كما يجب أن يُنظر إليه كـ"رأسمال للديمقراطية" لا يمكن بدونه القيام بأي عملية بعد الحرب في سوريا، بغض النظر عن مدى بعدها في المستقبل.

وتثبت حالة المؤسسات الإعلامية السورية المستقلة أن التقدم التنموي والمهني ممكن حتى في الحالات القصوى. ومع ذلك، يُقصر مجتمع المانحين (مع استثناءات قليلة جداً) في تقدير دور وسائل الإعلام والمؤسسات المستقلة. ويجب أن يشمل هذا النهج الاستراتيجي التزامات مالية كافية، وجهود منسقة ومتواصلة لدعم قطاع الإعلام المستقل برؤية متوسطة إلى طويلة الأمد. ورغم فوائد التدريب والدعم التقني والمؤسسي الذي تلقته مختلف منظمات المساعدة الإعلامية الدولية حتى الآن، ظهر النقص الشامل للنُهج الطويلة الأمد من جانب المانحين على شكل عدد من التدخلات ذات إطار زمني قصير، بالإضافة لإعطاء الأولوية للاتصالات الاستراتيجية أكثر من تطوير وسائل الإعلام. وقد شعرت المؤسسات الإعلامية السورية المستقلة بتأثير التغييرات في أولويات المانحين. حيث لا يمكن للتقدم التنموي أن يكون طويل الأمد عندما يكون البقاء غير مؤكد.

ب: المقاربة

ب ا) وضع المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية في المنفى ضمن إطار أوسع

اعتبرنا أن إنشاء إطار أوسع للتحليل أمر مهم لسببين على الأقل: أ) إضفاء طابع منهجي على مجمل المعارف الحالية على مستوى المقاربة والتوصيات التي وضعتها، و(ب) وضع

سياق لقضية الإعلام السوري في المنفى ضمن هذا القطاع من التطوير الإعلامي على الصعيد العالمي، وحاولنا على وجه الخصوص تحديد ما إذا كان هناك اتساق في المقاربة المتبعة إزاء وسائل الإعلام في المنفى وإلى أي مدى تم دمج الدروس المستفادة من الماضي في مقاربة أكثر حداثة.

كما اعتبرنا من المهم تحليل حالات وسائل الإعلام في المنفى السابقة والحالية لعرض العوامل التي تدفع وسائل الإعلام إلى المنفى واستراتيجياتها التنموية ودورها والانتقال إلى أسلوب عمل داخل البلد حيثما اقتضى الأمر، وشمل ذلك أيضاً تجربة وسائل الإعلام في المنفى في إقامتهم خارج البلاد، من حيث التنظيم الداخلي، وجمع الأخبار، والإدارة، ونشر المحتوى وإجراء الدراسات الاستقصائية للجمهور (حيثما وجدت)، وغير ذلك، ونعتزم عرض المنهجية التي تستخدمها وسائل الإعلام هذه والجهات المانحة في تحديد دور وأثر وسائل الإعلام في المنفى.

وكان المقصود من تحليل الحالات السابقة لوسائل الإعلام في المنفى (زيمبابوي وبورما) والحالات الحالية (بيلاروسيا، وروسيا، وأذربيجان، وإيران) تقديم العديد من السياقات والنماذج المختلفة مثل: الحالات المختلطة المتمثلة في "التعايش" بين وسائل الإعلام المنفية ووسائل الإعلام المستقلة التي تعمل في البلاد، وكذلك الحالات "الخالصة" حيث تشكل وسائل الإعلام في المنفى المصدر الوحيد للمحتوى المستقل، وعلى نفس المنوال، سلطنا الضوء على حالات وسائل الإعلام في المنفى التي انتقلت أعمالها إلى داخل البلد عبر النظر في الشروط المسبقة الداخلية والخارجية والدور الذي لعبته وسائل الإعلام في المشهد الإعلامي لبلدانهم في حياة المنفى والحياة في مرحلة ما بعد المنفى، ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على حالات وسائل الإعلام المنفية التي كانت موجودة لفترة من الزمن ولكنها توقفت في نهاية المطاف بعد عدة سنوات، وتحليل أسباب توقفها.

ومع إدراكنا للطبيعة الفريدة التي يتسم بها المشهد الإعلامي السوري، سعينا إلى إلقاء نظرة على الأمثلة العابرة للحدود، والأقل ارتباطاً بسياق البلدان والمناطق المعنية، والأكثر ارتباطاً بحالة المنفى والاستراتيجيات المختارة واستخدام التكنولوجيات الجديدة.

ب ٢) تحليل الخلفية التاريخية، وظهور وسائل الإعلام السورية المستقلة، وقضاياها الحالية وسيناريوهات المستقبل

يحلل القسم المركزي من الدراسة حالة المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية في المنفى اليوم وفي الماضي القريب، والجزء الأول مكرس لتحليل تاريخي موجز للمشهد الإعلامي في سوريا قبل الانتفاضة، وظهور نشاط إعلامي بعد عام ٢٠١١، وظهور وسائل إعلام بديلة أثناء الحرب، ويستمد ذلك من اعتقادٍ بغياب محاولة حقيقية لتقديم تاريخ أكثر اكتمالاً لوسائل الإعلام السورية البديلة، وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بضرورة فهم مختلف جوانب الحالة الراهنة وتقييم هذه الظاهرة على نحو أفضل.

وتم تقسيم تطور المؤسسات الإعلامية إلى مراحل ثلاث: "البداية" (٢٠١١ - ٢٠١٢)، و"الازدهار" (٢٠١٣ - ٢٠١٥)، و"السنوات العسيرة "(٢٠١٦ – ٢٠١٨)، وفي كل مرحلة حاولنا إبراز العناصر الرئيسية من حيث المنافذ النشطة، والتركيز الجغرافي، وعمليات إضفاء الطابع المؤسسي، ومصادر التمويل، والتوعية والجمهور، والتصنيفات الإعلامية، وإضفاء الطابع المهني، والإنتاج الصحفي، وطوال هذا التحليل، كان هدفنا هو توضيح العمليات التي دفعت معظم المنافذ التي تم النظر فيها إلى حالة المنفى، والمقاربة المختلفة التي تتبعها في هذا الصدد.

وتم تكريس الجزء الثاني لتحليل نقدي للحالة الراهنة، وقد قررنا أن نضع هذا الجزء ضمن السياق مع مقدمة للمصطلحات المستخدمة لتحديد المنظمات والمؤسسات الإعلامية مثل تلك التي هي في صميم هذه الدراسة، على اعتبار أن هذه المصطلحات تشكل حتماً الطريقة التي ينظر بها إلى الميدان. ثم قمنا بعد ذلك بتحليل القضايا الرئيسية التي تميز الميدان حالياً: أشكال وسائل الإعلام وأنواعها، والتوزيع الجغرافي، والجمهور، والهوية التحريرية، وسياق التمويل واستراتيجياته، والسياق القانوني، وعمليات إضفاء الطابع المؤسسي والاحترافي، وعمليات التعاون. وبغية الحصول على صورة دقيقة بقدر الإمكان، اعتمدنا على مزيج من التحليل الأدبي الموسع والمقابلات المتعمقة مع الصحفيين السوريين، والعاملين في مجال تطوير وسائل الإعلام، وممثلي الجهات المانحة، وبُذل جهد خاص لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة حالياً، وكذلك على استراتيجياتها للتغلب عليها وإنجازاتها.

وفي الفقرة الأخيرة، حددنا التطورات المحتملة في المستقبل في الميدان، من حيث العقبات والفرص على حد سواء.

ج: طرق البحث

ج ١) دراسة مكتبية

وقد قمنا بجمع وتنظيم ودراسة الأبحاث الأكاديمية وشبه الأكاديمية المتاحة والمنشورات وغيرها من الوثائق المتعلقة بوسائل الإعلام في المنفى لاستخلاص الدروس المستفادة في هذا المجال من تطوير وسائل الإعلام (انظر الملحق الثاني). ويستتبع ذلك ما يلي:

- المنشورات المتعلقة بتطوير وسائل الإعلام في حالات الصراع، وفي حالات ما بعد الصراع، وفي الدول الهشة، لتحديد نقاط مشتركة ومتباعدة في مختلف المقاربات.
- منشورات ذات صلة بوسائل الإعلام في المنفى.
- الأدبيات المتاحة بشأن المقاربة التي يتبناها المانحون في التعامل
- مع وسائل الإعلام في المنفى الأدبيات المتاحة حول المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية

ج ٢) مقابلات مع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة

نظرنا في المجموعات التالية من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بأبحاثنا: الجهات المانحة، ومنظمات تطوير وسائل الإعلام ومنظمات حرية التعبير، وشبكة الممارسين، والأهم من ذلك، المنظمات والمؤسسات الإعلامية السورية، وفي الفترة ما بين يناير وفبراير ٢٠١٩، أجرينا عدداً من المقابلات (انظر الملحق الثاني ب) في شكل مقابلة مفتوحة مع أسئلة توجيهية (انظر الملحق الثاني ج).

وجرت جولة ثانية من المقابلات في الأشهر التالية، لا سيما عن طريق سكايب، بغية تأكيد أو استكمال بعض المعلومات التي تم جمعها من قبل.

د) الزيارات الميدانية

أجرينا زيارات ميدانية إلى المدن التي تضم أكبر عدد من الجهات الإعلامية السورية في المنفى: اسطنبول، وغازي عنتاب، وبرلين، وباريس، وقد مكنت هذه الزيارات الفريق من إجراء مقابلات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في غرف الأخبار، وكذلك إجراء مقابلات متعمقة مع الأفراد الذين يعملون بدون مساحة مكتبية ثابتة، وحضر اثنان من الباحثين معظم الاجتماعات من أجل تأكيد هذه القصص. وعند الحاجة، تم إعداد تسجيلات لضمان إسناد هذه القصص على النحو الصحيح.

الملحق الثاني: ب)
قائمة بالمقابلات

الجهات المانحة:

جويل كامبانا،
المديـر الإقليمي لمؤسسـات المجتمع المفتـوح، ١٨ يناير ٢٠١٩

ميغ غايدوسيك،
كبيـر مستشـاري التطويـر الإعلامـي السـابق، مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لأوروبا وأوراسيا، ١٥ يناير ٢٠١٩

إيفار إيفنسمو،
كبيـر مستشـاري إدارة التنميـة الاقتصاديـة والجنـدر والحوكمـة، قسـم حقـوق الإنسـان والحوكمة والهشاشة، الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ١٦ يناير ٢٠١٩

إليزابيث سالفسين،
كبيـرة المستشـارين، قسـم حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة، وزارة الخارجيـة النرويجيـة، ١٨ يناير ٢٠١٩

منظمات تطوير الإعلام وحرية التعبير:

يسبر هوبرغ،
المدير التنفيذي، منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، ٧ فبراير ٢٠١٩

مايكل دي فيليرز،
مدير مجلس البحوث والتبادل الدولي (أيركس) أوروبا، ١٦ يناير ٢٠١٩

مارتن لاندي
كبير المستشارين الفنيين، مجلس البحوث والتبادل الدولي (أيريكس) الولايات المتحدة، ١٧ يناير ٢٠١٩

سيرينا هاميلتون،
رئيسة الحزب، مجلس البحوث والتبادل الدولي (أيريكس) إسطنبول، ٥ فبراير ٢٠١٩

ليون ويلمس،
مدير السياسات والبرامج، فري برس أنليمتد، ١٠ فبراير ٢٠١٩

جينس أوي راهي،
رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكاديمية دويتشه فيله، ٢٦ فبراير ٢٠١٩

يوهان روماري،
المدير السابق لفوجو، ٣١ يناير ٢٠١٩

جيمس دين،
مدير السياسة والتعلم، بي بي سي ميديا أكشن، ٨ فبراير ٢٠١٩

ديفيد هيفت،
مدير منطقة البحر المتوسط وآسيا، قناة فرنسا الدولية، ٥ فبراير ٢٠١٩

مارتيال تورنر،
رئيس مكتب المساعدة، مراسلون بلا حدود، ١٢ فبراير ٢٠١٩

ميرا ميلوسوفيتش،
المدير التنفيذي، المنتدى العالمي لتطوير وسائل الإعلام، ٥ فبراير ٢٠١٩

إليزابيتا بلباني،
منسقة برنامج سوريا، فري برس أنليمتد، ٢٥ فبراير ٢٠١٩

هنريك غرونت،
مدير البرامج السابق، منظمة دعم الإعلام الدولية (IMS)، ٢١ فبراير ٢٠١٩

مجتمع الممارسة:

جين ماكلون،
مدير أول سابق في المجتمع المفتوح، ٢٩ يناير ٢٠١٩

ماري ستروثرز،
مدير أول سابق في المجتمع المفتوح، ٢٩ يناير ٢٠١٩

ويلف مبانغا،
مؤسس ذا زيمبابويان، ١٥ يناير ٢٠١٩

جون ماسوكو،
مؤسس فويس أف ذا بيبول، ١٨ يناير ٢٠١٩

المؤسسات والمنظمات الإعلامية السورية:

كمي الملحم،
رئيس تحرير إم أي سي تي، ١٣ فبراير ٢٠١٩

جواد شربجي،
رئيس تحرير، عنب بلدي، ٢٤ يناير ٢٠١٩

أكرم الأحمد،
رئيس لجنة مجلس الإدارة، ECSM (المركز الصحفي السوري)، ٢٣ يناير ٢٠١٩

خليل آغا،
عضو لجنة مجلس الإدارة، المركز الصحفي السوري، ٢٣ يناير ٢٠١٩

ضياء دغمش،
المدير العام، أنا برس، ٢٣ يناير ٢٠١٩

حسين برو،
مدير مجلس الإدارة، الشبكة السورية للإعلام المطبوع، ١٩ فبراير ٢٠١٩

إبراهيم حسين،
المدير العام، رابطة الصحفيين السوريين، ٢٢ يناير ٢٠١٩

يوسف وهبي،
مدير المشروع العام، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ٥ فبراير ٢٠١٩

محمد حداد،
مدير دار الصحفيين، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ٢٣ يناير ٢٠١٩

رولا أسد،
المدير التنفيذي، شبكة الصحفيات السوريات، ٣١ يناير ٢٠١٩

روبرتا باسيني،
المدير التنفيذي، سوريا أنتولد، ١٦ يناير ٢٠١٩

محمد ديبو،
رئيس التحرير، سوريا أنتولد، ١٦ يناير ٢٠١٩

ياسين سويحات،
رئيس التحرير، الجمهورية، ١٧ يناير ٢٠١٩

كرم نشار،
المدير التنفيذي، الجمهورية، ٥ يناير ٢٠١٩

عبسي سميسم،
العضو المنتدب، صدى الشام، ٢٥ يناير ٢٠١٩

جواد أبو المنى،
المدير العام، سوريتنا، ٢٥ يناير ٢٠١٩

مالك حداد،
رئيس تحرير وكالة سمارت للأنباء، ١٢ فبراير ٢٠١٩

لينا شواف،
مديرة (باريس)، راديو روزنة، ٢٢ يناير ٢٠١٩

منير الأيوبي وتمام المبيض،
مديرو المشاريع (غازي عنتاب)، راديو روزنة، ٢٣ يناير ٢٠١٩

الملحق الثالث: ج)

أسئلة توجيهية للجهات المانحة ومنظمات تطوير وسائل الإعلام وشبكة الممارسين:

هل تغيرت سياسات الجهات المانحة وممارسات تطوير وسائل الإعلام في الصراعات والمجتمعات المغلقة، استناداً إلى رؤيتك وخبرتك المهنية؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف؟

ما هو الأساس الذي تقوم عليه هذه السياسات؟

وما هي الأطر الأوسع نطاقاً التي تستضيفها عادةً تنمية/ مساعدة وسائل الإعلام في المجتمعات المتأثرة بالصراع والمجتمعات المغلقة (زاوية حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وغير ذلك)؟

كيف تم تعريف دور وسائل الإعلام في مثل هذه السياقات؟

هل وسائل الإعلام في المنفى جزء لا يتجزأ من هذه النهج؟

من الناحية العملية، ما هي المبررات التي استخدمت لوسائل الإعلام في المنفى لكي تصبح جزءاً من برامج المساعدة؟

كيف تم دعمهم؟

ما هي الدروس الرئيسية المستفادة من هذه البرامج؟

وفقاً لملاحظاتكم، ما الذي حدث مؤخراً مع سياسات/ مقاربات مجتمع المانحين تجاه وسائل الإعلام ووسائل الإعلام في المنفى في مناطق الصراع/ ما بعد الصراع؟ ما الذي يمكن، في رأيك، وينبغي أن يتغير في هذا النهج؟

هل ينبغي لمصطلح «وسائل الإعلام في المنفى» أن يطرح تعريفاً للتغيير في العصر الرقمي؟

ما هي المقاربة التي اتبعتها منظمتكم تجاه سوريا/ وسائل الإعلام السورية؟

أسئلة توجيهية للمنظمات والمؤسسات السورية:

هل تم تأسيس المنظمة لأول مرة في المنفى؟

هل تم تأسيس المنظمة لأول مرة في سوريا؟

ما هي الأسباب التي دفعت المنظمة إلى مغادرة سوريا؟

ما هي الأسباب التي دفعت المنظمة إلى اتخاذ القرار بالانتقال من بلد منفى إلى آخر؟

هل تخطط المنظمة للانتقال إلى سوريا، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي فترة عمل المنظمة المتوقعة من المنفى؟

ما هي الشروط المسبقة التي يجب توافرها في المنظمة لتفكر في الانتقال إلى سوريا؟

الإعداد القانوني:

أين تم تسجيل المنظمة بشكل قا نو ني ؟

ما هي أسباب هذا الإعداد القانوني؟

ما هي ميزة هذا الإعداد القانوني؟

ما هي عيوب هذا الإعداد القانوني؟

كيف يتم حل الوضع القانوني للموظفين المقيمين في بلد المنفى؟

التنظيم

كيف يتم تنظيم المنظمة داخلياً؟

كم عدد الأشخاص المقيمين في المقر الرئيسي الخاص بك، وبأي قدرة تنظيمية؟

هل لدى المنظمة شبكة مرتبطة من المساهمين في سوريا؟

ما هي القضايا التنظيمية الرئيسية المتعلقة بوجود موظفين في مواقع متعددة؟

هل لدى المنظمة استراتيجية، وإذا كان الأمر كذلك، ماهي المدة؟

المحتوى

ما هي السمات الرئيسية للملف التحريري للمنظمة؟

هل لدى المنظمة مدونة قواعد أخلاقية داخلية؟

كيف تضمن المنظمة إخراج محتوى احترافي؟

ما هو موضع المنظمة المتصور مقارنة بوسائل الإعلام السورية الأخرى؟

هل تتعاون المنظمة مع وسائل الإعلام السورية الأخرى في إنتاج المحتوى (و/ أو وسائل الإعلام الأجنبية)؟

الجمهور وتأثيره

هل تستهدف المنظمة جمهوراً محدداً؟

كيف تقوم المنظمة بتتبع جمهورها وقياسه؟

كيف تتفاعل المنظمة مع جمهورها؟

ما الذي تعتبره المنظمة تأثيرها؟

التدريب

ما نوع التدريب الذي تحتاجه المنظمة، وفي أي مجالات؟

ما نوع التدريب الذي تلقته المنظمة؟

من هم متعهدي التدريب الرئيسيين؟

ما نوع التدريب الذي تلقته المنظمة والذي تعتبره مفيداً؟

ما هي البرامج التدريبية التي كانت أقل نجاحاً؟

المالية

ما هو مصدر التمويل الرئيسي للمنظمة ؟

من هم المانحون الرئيسيون؟
أين هي التغييرات الملحوظة في استعداد الجهات المانحة لتقديم الدعم؟

هل تؤثر التوجهات التي تتبناها الجهات المانحة على وضع المنظمة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي السبل؟

هل هناك أي مصادر دخل أخرى؟

هل هناك مصادر دخل محتملة أخرى؟

المؤسسة الدولية لدعم وسائل الإعلام **(IMS)** هي منظمة غير حكومية تعمل من أجل حرية الصحافة العالمية وتدعم وسائل الإعلام المحلية في البلدان المتأثرة بالنزاع المسلح وانعدام الأمن البشري والتحول السياسي.

mediasupport.org

InternationalMediaSupport
forfreemedia

IMS